وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية – شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الحرب الباردة

(1990-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

سارسة ليندة

إشراف الأستاذ:

جدو فؤاد

السنة الجامعية 2017/2016

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية – شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الحرب الباردة

(1990-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

سارسة ليندة

إشراف الأستاذ:

جدو فؤاد

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل ومنحني الصبر والطموح فالشكر لله أولا وأخيرا.

ومن باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

وعملا بذلك نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف جدو فؤاد الذي كان نعم المشرف والموجه طيلة العام الدراسي أملك كل الشرف بتعاملي معه فلم يتوانى لحظة في مساعدتي فله مني جزيل الامتنان.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة شعبة التاريخ بجامعة محمد خيضر بسكرة تحية شكر وتقدير وأرجو من الله أن يجزيهم أحسن الجزاء ويكن لهم عون وسند.

إهـــداء

بعد الثناء على الله لإتمام هذا العمل المتواضع أهديه:

إلى من قال فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" أمك ثم أمك ثم أمك ثم أبوك"

إلى من تقاسمت بيني وبينهما روحي فكانا يمثلان بالنسبة لي الماضي و الحاضر والمستقبل الوالدين الكريمين الذين بذلو جهدهم معي ودعمهم لي بشتى الوسائل، دمتما لي خير سند في حياتي أعانكما الله.

إلى إخوتي وأخواتي والى كل أفراد العائلة كل باسمه الذين أعطوني الدافع إلى التقدم ومواصلة مشواري الدراسي.

إلى جميع الأصدقاء سواء في الدراسة أو في الحياة .

مقدمة

مقدمـــة

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي برزت القوة الأمريكية كقطب مهيمن وبذلك انتقل النظام الدولي من الثنائية إلي الأحادية القطبية واستفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كقوة عظمى و شهدت الساحة الدولية جملة من التحولات حيث تغيرت موازيين القوى لصالح فواعل جديدة كما تزايدت حركة التفاعلات الدولية وترابطت وتشابكت العلاقات بين الدول، حيث تم إحياء علاقات ظلت لسنوات عديدة تعاني من الجمود وذلك نظرا لطبيعة المصالح الإستراتيجية التي أصبح يفرضها الواقع الدولي، من بينها العلاقات الجزائرية– الأمريكية.

حيث تعتبر الجزائر أحد المناطق التي لها أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كونها ذات موقع استراتيجي وحيوي بالإضافة لامتلاكها مساحة شاسعة والامتداد الحدودي الكبير، وهو الأمر الذي جعل منها دولة توصف بالدولة القارة الغنية بتنوع طبيعتها وثروتها الأمر هذا الأمر جعل منها مركز اهتمام من طرف القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة أضحي الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقة متينة معها مطمح العديد من الدول بما في ذلك التي كانت تحسب من التيار المعادي لها لذا سعت الجزائر إلي توطيد العلاقات الجزائرية الدولية وترقيتها إلي أفضل مستوي ممكن واعتبروا أن الانفتاح علي الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية هو أكثر من ضرورة استوجبتها الظروف الدولية وجلب الاستثمارات الخارجية.

بعد هجومات 11 سبتمبر 2001 اشتركت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب باعتباره تهديدا يمس كل من البلدين، سعت الإدارة الأمريكية إلى توسيع أفاق التعاون وتكثيفه مع حليفتها الجزائر ومع تبني الولايات المتحدة لمبدأ مكافحة الإرهاب كمبدأ موجه لسياستها الخارجية أين ساعدت على التقارب بين البلدين، وترقية الدور الاستراتيجي للجزائر في ميدان ما يعرف بالإرهاب، حيث أصبحت شريكا لايستهان به وهذا ما أعطى لها وزنا معتبرا في الشؤون الأمنية والعسكرية و الدولية الذي مهد لبروز اهتمام مميز وتعاون ثنائي في مجالات عديدة، إلا أن هذه العلاقات لها العديد من النقاط السلبية والايجابية.

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية في حقل الدراسات التاريخية وخاصة التاريخ المعاصر، باعتبار أن الفترة الزمنية المدروسة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، الذي يعد الحدث المفصلي في تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد المقاربات من الناحية التاريخية والسياسية التي جمعت بين البلدين و دراسة العلاقات والاقتصادية بينهما قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كذلك تسليط الضوء علي العلاقات الثنائية بين البلدين والتي عرفت تحولا كبيرا بعد الحرب الباردة إلى غاية 2015 وكذا معرفة توجهاتهما العسكرية والاقتصادية والسياسية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بعد محاولة الكشف عن النوايا والأهداف الحقيقية لهذه المواقف والتوجهات الجديدة.

أهداف الدراسة:

لهذا الموضوع أهداف عديدة أردنا من خلالها تقديم دراسة تاريخية تحليلية من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي للعلاقات الجزائرية الأمريكية تهدف الى:

1. بيان ديناميكية العلاقات بين البلدين وكيف نشأت وتطورت واستعراض أهم المحطات التاريخية التي جمعت بين البلدين علي مدي السنوات الماضية.
2. مدي تأثير الأوضاع الدولية والإقليمية على العلاقات الثنائية بين البلدين .
3. إبراز مجالات التعاون والتقارب بين البلدين.

أسباب اختيار الموضوع:

1) الأسباب الموضوعية:

1. حداثة الموضوع وأهميته على المستوى الأكاديمي.
2. معظم الدراسات التي تناولته هذا الموضوع هي دراسات من مقاربة سياسية أو قانونية، فكانت لدينا الرغبة في تقديم الموضوع من منظور تاريخي ووفقا لمعطيات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية.
3. الرغبة في معرفة علاقات الجزائر الدولية وطبيعة هذه العلاقات مع أكبر الدول في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) وكيفية تعامل هذه الأخيرة معها.

4. أما السبب الأهم هو تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات الماضية في جميع المجالات، منها تطور العلاقات الاقتصادية ناهيك عن الزيارات والعلاقات السياسية المتكررة بين الطرفين سواء الرسمية أو الغير رسمية مع تعزيزها بتبادلات تجارية وكذا اتفاقيات.

2) الأسباب الذاتية:

1. الميول الشخصي والرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع بدرجة الأولى كونه ضمن التاريخ المعاصر، وكذلك محاولة الاهتمام بالمواضيع المساعدة على فهم العلاقات الخارجية الجزائرية خاصة أنها مفتعلة بالدولة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية).

2.الرغبة ومحاولة دراسة واكتشاف العوامل المؤثرة في تطور العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة إلى غاية 2015.

3. الميل إلى المواضيع التي تدرس السياسات الخارجية وعلاقات الدول ببعضها البعض خاصة علاقة دولة نامية مع دولة تصنف قوى عظمى،فما بالك إذا كانت تتبوأ مركز قيادة عالمية.

<u>الإشكالية:</u>

بناء على ما سبق وبقصد الوصول إلى تحليل النقاط المهمة و إزالة الغموض عنها فان الإشكالية الرئيسية لدراستنا:

ما هي محددات العلاقات الجزائرية الأمريكية ما بين 1990 إلى 2015 ؟

التساؤلات الفرعية:

و بهدف تحليل هذه الإشكالية يتطلب منا الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي الأبعاد التاريخية للعلاقات الجزائرية الأمريكية ؟

2. ما هي متغيرات العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

3. ما هي العراقيل و التحديات التي تواجه العلاقة بين البلدين ؟

الدراسات السابقة:

أما عن الدراسات السابقة المستخدمة نذكر منها:

بالخيري عبد الكريم، **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954- 1980(توازن بين المصلحة والمبدأ)**، حيث تطرق فيه إلى دراسة جذور العلاقات الجزائرية الأمريكية وكيف كانت سياسيات رؤساء الدولتين مع بعض، والزيارات المتبادلة بينهما.

فرحات جمال، **السياسة الأمريكية في الجزائر نشأتها- تطورها- أثارها**، يدرس فيه نشأة العلاقات السياسية بين البلدين وكيف بدأت تتطور بينهما، بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها هذه السياسة الأمريكية في الجزائر، حيث أفادني في معرفة طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين محل الدراسة.

برقوق محند، **التعاون الأمني الجزائري- الأمريكي والحرب على الإرهاب**، والذي تناول فيه التعاون المشترك بين البلدين في مكافحة الإرهاب الذي اجتاح الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، وكان يستفيد من الجزائر كونها سباقة في مكافحة هذه الظاهرة، ومعرفة الآليات المستخدمة في هذا المجال الأمني، بحيث جرت بينهما اتفاقيات ومعاهدات لمحاربة الإرهاب المنتشر.

إبراهيمي مريم، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير، تطرقت فيها إلى دراسة التعاون الذي حدث بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني بعد أحداث 11 سبتمبر هذا الحدث الذي أعاد ترتيب السياسة الأمريكية من جديد مما أدى إلى ظهور سياسات جديدة، وجعل الولايات المتحدة ترى في الجزائر الشريك الاستراتيجي الذي يساعدها في مكافحة الإرهاب وأخذ الخبرة منها في هذا الميدان.

ولد أحمد سالم سيدي احمد، العالم **العربي ما بعد 11 سبتمبر 2001 الواقع والتحديات**، تطرق فيه إلى دراسة تأثير الحادي عشر من سبتمبر على العالم العربي ومختلف التأثيرات التي حدث، والتحديات التي واجهت العالم بعد هذا الحدث الذي غير من الأنظمة السياسية في العالم العربي، وكان فرصة للتغير.

منهج الدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع المعالج وطريقة تناوله الأخذ ببعض المراجع المناسبة كما تفرضه الموضوعية العلمية في هذا النوع من الدراسات ذات الموضوعات المتشعبة ومنه فان موضوعنا نظرا لاشتماله علي الجوانب التاريخية وأحداث سياسية ، فانه يقضي منا توظيف:

المنهج التاريخي: من خلال الرجوع إلى جذور العلاقات الجزائرية الأمريكية ومختلف المراحل التي مرت بها العلاقة بين البلدين واستقصاء الحقائق التاريخية، وكذلك من أجل الوقوف على العوامل التي ساهمت في تطويرها إلى غاية الفترة المعينة للدراسة.

المنهج المقارن: لدوره في دعم الدراسة من خلال التطرق إلى العلاقة بين البلدين قبل أحداث 11سبتمبر ومجريات الأحداث وبعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 من حيث رصد ما وقع بينهما من ترابط والعناصر المتحكمة في رسم العلاقات الخارجية بين البلدين محل الدراسة، كذلك لتحديد وضع ومدى التعاملات الأمريكية مع الجزائر من فترة إلى أخرى.

عرض الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع هيكل للدراسة وهو يتشكل من مقدمة وثلاث فصول و خاتمة.

الفصل الأول: الذي كان تحت عنوان معطيات عامة حول الدراسة، فقد تعرضنا فيه إلى معطيات عامة عن الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية حيث قمنا بدراسة الموقع الجيوسياسي والنظام السياسي الذي يسير عليه كل من البلدين والإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تتوافر عليهما البلدين محل الدراسة.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الفترة الممتدة من (1990-2001) وذلك من خلال الرجوع إلى الجذور التاريخية للعلاقات في الفترة العثمانية وكيف بدأت تنشأ بينهما العلاقات من خلال الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بينهما، و كذلك أثناء حرب التحرير وما كان عليه موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعمار الفرنسي للجزائر، وأيضا خلال الاستقلال من حيث تعامل الولايات المتحدة مع الجزائر المستقلة، بالإضافة إلى التطرق لأطر التعاون الأمريكي الجزائري في المجال السياسي الذي يعتبر أساس التقارب بين الدول حيث قمنا بتوضيح العلاقات السياسية بين البلدين بعد فترة الحرب الباردة وكذلك التطرق إلى التعاون في المجال الاقتصادي والذي يعود إلى ما بعد الاستقلال.

الفصل الثالث: فخصصناه لدراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية ما بعد أحداث 11 سبتمبر إلى غاية 2015، ودراسة المتغيرات المستجدة في العلاقة بين البلدين من خلال التعاون الجزائري الأمريكي

السياسي والعسكري في إطار مكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001 وما جرى عنه من تغيرات على مستوى العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى التعاون في المجال الاقتصادي و الاجتماعي من خلال التقارب في مجالات الطاقة واستفادة الولايات المتحدة من الجزائر في هذا المجال، كذلك تطرقنا إلى المعوقات والتحديات التي تواجه العلاقة والتقارب بين البلدين وتقف حاجزا أمام تقاربهما، كما طرحنا مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل التطورات الراهنة.

وينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها بعد دراسة المادة العلمية ومناقشتها كما دعم البحث بملاحق لها علاقة بالموضوع تساهم في التوضيح والفهم، وختمنا ببلوغرافيا للمراجع المعتمدة، يليه بعد ذلك فهرس المحتويات.

الصعوبات:

لم تكن معالجة الموضوع بالأمر السهل فقد واجهتني بعض الصعوبات غير أن هذا الأمر زاد من تحفيزي ومن بين هذه الصعوبات:

1. صعوبة تناول موضوع ذو بعد سياسي من زاوية تاريخية.

تعذر الوصول إلى المعلومات التي تخص كلا الطرفين (الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية)

2.إضافة إلى أن الفترة التي تمت معالجتها في المذكرة مثقلة بالحساسيات ومتسمة بالسرية خصوصا أنها تمس بصفة مباشرة الأمن القومي للبلدين، مثال ذلك اتفاقيات التعاون وخطط العمل من أجل مكافحة الإرهاب الدولي الذي عرفته الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الفصل الأول

معطيات عامة حول الدراسة

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي.

المطلب الثالث: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

المبحث الثاني: معطيات عامة حول الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي.

المطلب الثالث: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

تمتلك كلا من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات جعلت منهما يشكلان ثقلا على المستوى العالمي ويحتلان مركزا مهما في العلاقات الدولية، حيث تلعب المعطيات الجغرافية والاقتصادية بالإضافة إلى الإمكانيات البشرية، دورا هاما ورئيسيا في تطوير العلاقات بين البلدان ويجعلها محور تقارب بينهما، حيث لعبت مجموعة من العوامل في جلب الاهتمام الأمريكي بالجزائر فمن جهة نجد الأهمية الإستراتيجية سواء من حيث الموقع الجغرافي أو الاستراتيجي، أو من حيث وجود احتياطات هامة من النفط والغاز ومن جهة نجد المعطيات الأمنية والسياسة التي وجدت فيها أمريكا مجالا واسعا للقيام بدور سياسي في الجزائر، وجعلت منها شريكا في عدة مجالات مشتركة.

ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة عامة حول كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بدراسة الإمكانيات والمعطيات التي تمتلكها كلا من البلدين والتي جعلت منها محور التقاء في العلاقات الدولية والمصالح المشتركة بينهما، بالإضافة إلى أنها جعلت منهما محور استراتيجي في تكوين علاقات مشتركة تطمح العديد من الدول إلى التقرب منهما، كونهما بلدان يختصان بالعديد من نقاط القوة على الساحة الدولية.

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجـــــــــــزائر

سنتناول في هذا المبحث أهم المعالم المتحكمة في تكوين المعالم الجغرافية للجزائر، والمحددة لوزنها الإقليمي والدولي وعلاقتها باستقرار النظام السياسي، كما يتناول الجانب البشري والذي يعتبر من حيث المبدأ موردا أساسيا من موارد الدولة، الجزائر أو رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دولة عربية تقوم على ثوابت وطنية وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية والأرض والتاريخ الطويل والثقافة المشتركة التي تجمع الأمة الجزائرية، فالجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة والعاشر عالميا المرتبة التي صعد إليها بعد انفصال جنوب السودان عن شمالها في 9 يوليو 2011، كما أنها عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي سنة 1988وعضو جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها وعضو في الاتحاد الإفريقي والأوبك والعديد من المؤسسات الإقليمية والعالمية.[1]

(1)هواري معراج، محمد سليمان جردات: " **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الباحث، العدد 1، 2004، ص 24

المطلب الأول: الموقع الجيوســــــــــــياسي.

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي و إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية وسمات مورفولوجيتها الخاصة ووضع طبيعتها الأصيلة ومواردها المتعددة.

ونظرا لهذا الموقع جعلت الطبيعة من الجزائر ملتقى للتيارات الحضارية القوية والمتنوعة والتي شكلت تاريخ مجموعة من أشهر المجموعات في العالم.[1]

فهي تحتل موقعا متميزا في المنطقة العربية و الإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال القارة الافريقية بين خطي طول 09° غرب غرينيتش و 12° شرق، وبين دائرتي عرض 19° جنوبا و 37° شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع : إفريقيا ، أوربا، أسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها.[2] تقدر مساحتها الشاسعة بـ 2381714 كلم^2 ، كما يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200 كلم، على خط الساحل و 1800 كلم على الخط تيندوف غدامس

تشترك الجزائر على المستوى البري في الحدود مع العديد من الدول، فمن الشرق تحدها تونس وليبيا على طول 965 كلم ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم، وموريتانيا بحوالي 463 كلم وفي الجنوب نجد مالي والنيجر على امتداد 956 كلم، ومالي بـ 1376 كلم. [3].(انظر: الملحق: رقم1).

أما على المستوي البحري فان انحسار الساحل الجزائري في منطقة المنفصلة المتوسطية على امتداد 1200 من سواحله، جعل من الجزائر منطقة بالغة الأهمية وذلك لتحكمها ومراقبتها للملاحة في عموم مناطق عرض البحر المتوسط لاسيما الغربية منها، حيث تتحكم الممرات المؤدية إلى مضيق

(1) كواش خالد، "**مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا**"، العدد الأول، ص 215

(2) محمد العربي ولد خليفة، **إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية، الدبلوماسية الجزائرية من 1830الى 1962**، ط2، (الجزائر وزارة المجاهدين، 2007) ص 28

(3) الهادي قطش ، عبد الرحمن أحمد إدريس، **أطلس الجزائر والعالم:طبيعيا،بشريا اقتصاديا،سياسيا**، الجزائر:دار الهدى، 2010،ص 27

صقلية، إلى جانب اتصالها الخارجي مع العديد من الدول حضاريا وتجاريا وأمنيا واجتماعيا، حيث جعل الموقع الاستراتيجي من الجزائر معبر لعالم الشمال والى كل الدول العربية خاصة ودول الجنوب عامة كما أفضت لأن تكون كذلك منطقة تقاطع والتقاء بين الغرب(الولايات المتحدة الأمريكية) اتجاه الشرق وفي شمال فرنسا في اتجاه الجنوب ودول الساحل.[1]

الأهمية السياسية:

تمثل الجزائر 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ (30.000.244 كلم) وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان و الوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصين على السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن.[2]

تتوسط الجزائر المغرب العربي وتمثل مركز اتصال بين محوريه الشرقي والغربي، وهذا الموقع جعل من الصعب أن تقام مشاريع (مشروع الشراكة الأورو متوسطية و مشروع ايزنسات) دون أن تكون الجزائر طرفا فيها.[3]

تعد الجزائر بوابة نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في إطار العديد من المبادرات مبادرة مكافحة الإرهاب ودول المنطقة لمكافحة الإرهاب.[4]

إلى جانب هذا فان هذه المنطقة أي منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة الخليج الغني، تتوافران علي العديد من الثروات الطبيعية خاصة وأن الإدارة الأمريكية توقعت أن تصل إنتاج النفط فيها إلى 25% في سنة 2015 من وارداتها التي بلغت 15% سنة 2005.

---

(1) محمد أمين سني، **المدركات الأمنية الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الجزائر. إدارة بوش نموذجا**. متوفر على موقع الحوار أون لاين:
بتاريخ:10-03-2017على الساعة: 12:11 www.elhiwaronline.com

(2) الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة :محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص 66

(3) محمد أمين سني، **المرجع السابق**.

(4) عادل سيد أحمد، "**أنابيب الطاقة الجغرافيا تقود السياسة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، 2006، ص 97.

إن الاهتمام الأمريكي لا يخرج عن دائرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تطرحه كمشروع بديل ينافس المشروع المتوسطي لأوربا، وتعد الجزائر في هذا الإطار النموذج الفعال لصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يحرصون على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية.[1]

ومن كل ما سبق يمكن القول أن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل من أمنها الحدودي منكشفا على كافة الجهات شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية والبحرية وكذا طبيعتها الجغرافية، الأمر الذي يجعل من مراقبة وتأمين هذه الحدود بصفة مطلقة أمرا صعبا.

المطلب الثاني: طبيعة النظام الســــــــــياسي.

لقد كانت للتزكية الانتخابية لبرنامج رئيس الجمهورية من خلال الانتخابات الرئاسية الّتي حصلت في سنتي 1999 و 2004 دورا أساسيا في الدفع برئيس الجمهورية إلى المبادرة بتعديل دستوري يقضي على الازدواجية ومن ثمّة « إعادة تنظيم وتدقيق وتوضيح الصلاحيات والعلاقات بين مكونات السلطة التنفيذية دون المساس بالتوازنات الأساسية للسلـطات ، وذلك « لجعل السلطة التنفيذية قوية وموحدة ومنسجمة » ،وكل هذا من أجل « إدخال تغييرات داخل السلطة التنفيذية بهدف ضمان انسجام أكبر وفعالية أفضل لمهامها.[2]

أعلن رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاحه للسنة القضائية 2009/2008 عن إدخال تعديلات جزئية على دستور 1996، وقد أكد خلال كلمته أمام القضاة عن رغبته القديمة في تعديل الدستور عن طريق استفتاء الشعب إلا أن الظروف حالت دون ذلك، نظرا لثقل الالتزامات وتراكم الأولويات والمواعيد الانتخابية خاصة تلك المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني وتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية.[3]

(1) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائر**، ط1، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2006، ص 74

(2) مراح أحمد، **الطبيعة السياسية للنظام الجزائري**، مدونة الحقوق والعلوم سياسية، متوفرة على الموقع:

http://droitetsciencespolitique.blogspot.com بتاريخ: 12-03-2017 على الساعة: 19:22

(3) عباس عمار، قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008، باحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المقال منشور بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية لسنة 2009، ص60

إذا كان التعديل الدستوري لسنة 2008 قد استهدف ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وكتابة تاريخ البلاد وتعليمه للأجيال الناشئة، زيادة على دسترة رموز الثورة، خاصة العلم والنشيد الوطنيين، إلا أن الدافع الأساسي والملح للتعديل تمثل في تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لعهدة ثالثة، خلافا لما كان ينص عليه دستور 1996، إضافة إلى إعادة ترتيب السلطة التنفيذية من الداخل بإزالة التناقضات التي عرفتها منذ التعديل الدستوري الجزئي الذي أعقب حوادث أكتوبر 1988، الذي أقام ازدواجية شكلية باستحداثه لمنصب رئيس الحكومة، مكلف بتنفيذ برنامجه، إلى جانب رئيس الجمهورية المطالب هو الآخر بتنفيذ البرنامج الذي انتخب على أساسه، وهو مسؤول سياسيا على تنفيذه أمام هيئة الناخبين.

لقد استهدف التعديل الدستوري لسنة 2008"إعادة تنظيم وتدقيق وتوضيح الصّلاحيات والعلاقات بين مكوِّنات السلطة التنفيذية، أوعلي الأقل التخفيف من حدتها، كي تصبح" قوية موحدة ومنسجمة" وبتركيزه للسلطة التنفيذية لدى رئيس الجمهورية، بعد استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير أول، يكون هذا التعديل قد أضفى **طابعا رئاسيا*** على النظام السياسي الجزائري، وهو الوضع الذي كرسته الممارسة السياسية في الجزائر منذ 1962، وحتى قبل هذا التعديل فقد أصبح ميل النظام السياسي الجزائري نحو **الطابع الرئاسي** أكثر وضوحا منذ 1999، من خلال تبني الحكومات المتعاقبة لبرنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتزامها بتنفيذه .[1]

ومنه، فإنّ أبرز ما جاء به هذا التعديل الدستوري هو الجزء المتعلّق بسلطات رئيس الجمهورية، إذ أنّ المؤسّس الدستوري عزّز من مكانته وقوى مركزه، وأصبح منفردا بالسلطة التنفيذية على حساب الوزير الأول الّذي كان يسمى من قبل رئيس الحكومة. وفي المقابل أحتفظ هذا التعديل بالدور الرقابي للبرلمان.

(1) عمار عباس، **القانون الدستوري الجزائري (محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية)**، المقال منشور في العدد الثاني من مجلة المجلس الدستوري عدد2 .2013 ،على الموقع:

ammarabbes.blogpost.com بتاريخ:28-01-2017 على الساعة: 14:48

* **النظام الرئاسي:** نشأ النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية اثر صدور دستورها في سنة 1787 في مؤتمر فيلاديلفيا.(انظر: هاني على الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط2، دار الثقافة للنشر، 2007، ص 244)

حيث تقسم السلطة العامة في الدولة إلى ثلاث سلطات تتولى كل منها منها وظيفة خاصة بها، لكن بالمعنى الدقيق المنفرد مبدأ الفصل بين السلطات، فانه لا يقف عند حد تقسيم العمل بين هذه السلطات الثلاث بل انه يهدف إلى استقلال كل من هذه السلطات عن بعضها البعض .[1]

وعليه فالنظام الرئاسي يتميز بالفصل الشديد بين السلطات المقرون بالتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى نوع من التأثير والتأثر بينهما.[2]

تتكون السلطات الثلاث للدولة من:[3]

السلطة التنفيذية: من أهم مظاهر النظام الرئاسي فردية السلطة التنفيذية، إذ يتولاها رئيس منتخب من الشعب بواسطة الاقتراع المباشر، وهو رئيس الحكومة أيضا مما يفيد انتفاء مجلس وزراء يشاركه سلطة رسم السياسة العامة للدولة والبث في القرارات الهامة وبذلك ينفرد الرئيس بالسلطة.

فإنّ التعديل الدستوري لسنة 2008 أحدث تغييرا واضحا على مستوى السلطة التنفيذية خاصة من حيث تركيبتها، فبعدما كانت في ظل دستوري 1989 و 1996 مقسمة إلى قطبين هما رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، فإنّه بموجب التعديل الّذي حصل في نوفمبر 2008 تم إلغاء منصب رئيس الحكومة واستبدل بوزير أول، وتم تخويل رئيس الجمهورية صلاحيات إضافية إلى جانب الصلاحيات السابقة، وكأنّ المؤسّس من خلال هذا التعديل أراد الرجوع بالسلطة التنفيذية إلى مرحلة الأحادية الّتي كرّسها دستور 1976.

و في المقابل قزّم من دور الوزير الأول الّذي لم يعد في الحقيقة سوى مساعدا لرئيس الجمهورية ومفوضا من قبله.[4]

ومن ايجابيات ذلك أن فردية السلطة التنفيذية قد تكون من عوامل تقويتها، حيث أن السلطة التنفيذية في هذه الحالة تصبح عادة سلطة قوية وهذا بخلاف تقسيم السلطة بين فردين أو عدة أفراد، فكل تقسيم أو توزيع للسلطة هو إضعاف لها، على أن مقدار تلك التقوية يختلف باختلاف ما إذا كانت

(1) طيبي عيسى، "**طبيعة نظام الحكم في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008**"، مذكرة دكتوراه، جامعة : أبو بكر بالقايد، تلمسان كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2011، ص 18-20

(2) **نفس المرجع**، ص 20

(3) رابح سعاد، "**المركز القانوني لرئيس الحكومة**"، مذكرة ماجستير، جامعة: أبو بكر بالقايد، تلمسان، كلية الحقوق، 2008، ص 18

(4) رباح أحمد، **الموقع السابق**.

هذه السلطة التنفيذية الفردية تكون وحدها أداة الحكم، وما إذا كانت هنالك بجانب تلك السلطة التنفيذية هيئة نيابية (برلمان).[1]

وعليه، فإنّ الهدف الرئيسي من إعادة النظر في تنظيم السلطة التنفيذية وتركيزها لدى رئيس الجمهورية هو إضفاء الطابع الرئاسي على النّظام السياسي الجزائري، وما يؤكد ذلك أنّ المؤسّس الدستوري من خلال تعديل 2008 قام بتقوية المركز القانوني لرئيس الجمهورية، وقزّم من دور الوزير الأول الّذي لم يعد سوى مفوضا لديه.

السلطة التشريعية: يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وله السيادة في إعداد القوانين والتصويت عليه، كما تتمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية، حيث تخصص كل غرفة من غرفة البرلمان جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعات برلمانية من المعارضة.[2]

فهي الهيئة المختصة بإعداد وسن القوانين والمصادقة عليها ومراقبة أعمال الحكومة، ويسمى عملها هذا بالتشريع العادي ويكون في حدود القواعد التي يقرها الدستور ويمارس هذه السلطة في الجزائر البرلمان المتكون من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة (المادة 112من الدستور).[3]

فقد سعي المؤسس الدستوري، في دستور 1996 وكذا في التعديل الدستوري لسنة 2008 إلى ترجيح كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية إلى درجة إحلال رئيس الجمهورية محل السلطة التشريعية، صاحبة الاختصاص الأصيل، وقد أرجح الأستاذ "بيردو"هذا الترجيع للسلطة التنفيذية وعدم نجاعة السلطة التشريعية في مواجهة المسائل الصعبة المتداخلة التي تحتاج إلى التدخل السريع والفعال.[4]

---

(1) عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسة المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية**، منشأة المعارف الإسكندرية، 1999، ص 64.

(2) **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الجريدة الرسمية ، مارس 2016 ، ص 15، متوفر على الموقع:
www.joradep.dz بتاريخ: 10-03-2017 على الساعة: 10:12

(3)القانون الشامل، **السلطة التشريعية في القانون الجزائري**، متوفر على الموقع:
http://droit7.blogspot.com بتاريخ: 25-03-2017 على الساعة: 19:30

(4) طيبي عيسى، **المرجع سابق**، ص 144

السلطة القضائية: هي سلطة مستقلة تمارس في إطار القانون حيث نجد أن رئيس الجمهورية يكون ضامن استقلال السلطة القضائية، فهذه السلطة تحمي المجتمع والحريات وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم السياسية، فأساس القضاء فيها هو مبدأ الشرعية و المساواة فيصدر القضاء أحكامه باسم الشعب.[1]

شمل دستور 2008 السلطة القضائية ب 20 مادة من المادة 138 إلى المادة 158 ونص في أول مادة، على استقلاليتها وممارسة مهامها في إطار القانون، وتشير هذه المادة صراحة على مبدأ الاستقلالية الذي يبقى غاية ويحتاج إلى نضال وممارسة للوصول إليها لأن القوانين والدساتير تحرص على المثالي بينما يبقى التجسيد رهين الكثير من العراقيل، ويستدعي التفعيل.[2]

أخيرا، يمكننا القول أنّ الطبيعة القانونية للنّظام السياسي الجزائري على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008 متأثرة بالنّظام الرئاسي، ويظهر ذلك من خلال ما يتمتع به رئيس الجمهورية من صلاحيات واسعة جعلته في مركز قانوني قوي إلى جانب عدم توقيع أيّة مسؤولية سياسية عليه، وتقزيم دور الوزير الأول الّذي جُرِّد من برنامجه الحكومي إضافة إلى تحميله للمسؤولية السياسية بدلا من رئيس الجمهورية.

وفي المقابل هناك ابتعاد عن هذا النّظام، ويظهر ذلك من خلال الدور الرقابي للبرلمان، والّذي يعتبر حجر الزاوية في النّظام البرلماني

المطلب الثالث: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية جعلت منها بلدا استراتيجيا لفتت أنظار العالم لها بحيث تطمح العديد من الدول لإقامة علاقات معها بسبب إمكانياتها التي تتوفر عليها.

المعطيات الطبيعية: إن الجزائر زاخرة بثرواتها ومناظرها المتنوعة فنجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا، الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 1200 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وهي سواحل ساحرة الحسن والجمال، فان أرض الجزائر الموجودة بين 18 و30 من

(1) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرجع السابق**، ص 20

(2) حكيم، **السلطة القضائية تبحث عن تفعيل الاستقلالية**، متوفرة على الموقع:

http://www.djazairess.com بتاريخ: 26-03-2017 على الساعة: 12:40

خط العرض الشمالي وبين 9 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي(خط الوسط الفاصل بين أطراف الكرة الأرضية يمر بالقرب من مستغانم)، صيغت في قالب طبيعي متميز جدا حيث أن الجزء الأعظم من الشمال له مناخ متوسطي ويسوده الأطلس التلي، بينما يسود الجنوب الصحراوي الأطلس الصحراوي.[1]

التضاريس: تنقسم إلى:[2]

أ- الشمال منطقة (المرتفعات): إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهلية، تمتد أراضيه باتجاه العرض (100كلم) أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي موجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900 م، وتنحدر السهول العليا المؤطرة بسلاسل جبال الأطلسين من 1000 إلى 600 م من الغرب الى الشرق ونج أعلى قمة في جبال الشليا بالأوراس بـ 2328 م وفي جبل لالة خديجة بجرجرة 2308 م.

سلسلة الأطلس التلي: يتكون هذا الإقليم من سلسلة من السهول الساحلية المنخفضة كسهول وهران متيجة وعنابة، والسهول الداخلية والمرتفعات، كسهل تلمسان وسيدي بالعباس والسرسو وقسنطينة وتنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية التي تمتد من جبال تلمسان عند الحدود المغربية حتى جبال سوق أهراس، عند الحدود التونسية شرقا، والأطلس التلي أكثر اتساعا في الشرق منه في الغرب.[3]

سلسلة الأطلس الصحراوي: تمتد موازية للأطلس التلي لكنها تميل جنوبا كلما اتجهنا غربا، وهي كتلة جبلية مترابطة قديمة التكوين، وأقل انحدارا من السلسة التلية، كما تعتبر الحاجز الرئيسي لرمال الصحراء المتجهة نحو الشمال، كما أنها تحد من التأثيرات البحرية التي تمكنت من اجتياز السلسة التلية نحو الجنوب.[4]

(1) خالد كواش، **المرجع سابق** ، ص 216

(2) بوفليح نبيل، "السياحة في الجزائر، **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)**"، جامعة: حسيبة بوعلي، يومي: 11-12 ماي 2013، ص 04

(3) الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس ، **المرجع سابق**، ص 25

(4) إبراهيم الفاعوري، **جغرافية الوطن العربي**، عمان: دار حامد للنشر، ط1، ص 205

ب- الجنوب (الصحراء): تمتد الصحراء الجزائرية التي تمثل لوحدها أكثر من 80% من المساحة الكلية للجزائر، ليست كلها رمالا (كما يعتقد البعض)، عدة هضاب صخرية وسهول حجرية تتخللها منطقتان رمليتان(العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير) واللتان تمثلان مساحات شاسعة من الهضاب الرملية، في منطقة الهقار بالقرب من تمنراست تتواجد أعلى قمة في البلاد وهي قمة تاهات 3,303م.[1]

يحوي الجزء الشمالي منها واحات كثيرة، أشهرها واحة أنفوسة، وورقة، وحاسي مسعود في الجنوب الشرقي، وتظهر الطبيعة الصحراوية حول:[2]

- الرق الذي هو عبارة عن مساحة واسعة من الحصى و الحجارة .
- العرق الذي هو عبارة عن رمال شاسعة تمثل خمس الصحراء.
- الحمادة التي هي مساحة كبيرة للحجارة الكلسية.
- الجبال التي مصدرها بلوري شقاق ذات تكوين بركاني.
- السبخات أو الأحواض المغلقة التي تنمو حولها النباتات والغلال.

المناخ: تتحكم الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض وتوزع اليابسة والماء والتضاريس واتجاهاتها وارتفاعاتها واتساع مساحة الجزائر في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد حيث تظهر ثلاث نطاقات مناخية رئيسة لها بصمات مميزة تمتد على شكل نطاقات عرضية من الغرب من الشرق ومرتبة إلى الشمال من الجنوب كالتالي:[3]

مناخ البحر المتوسط:

ويغطي المناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس التلي ومن تنس إلى القالة وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر طقسه معتدل ويتميز بفصلين متباينين الأول مطير ودافئ وطويل وهو الشتاء والثاني جاف وحار وقصير وهو الصيف والمدى الحراري ضئيل عموما. ويمكن التمييز

(1) محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، عمان: دار دجلة للنشر، 2008، ص 204

(2) خالد كواش، **المرجع سابق**، ص 219

(3)إبراهيم فاغوري ، **المرجع سابق**، ص 206.

ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب الذي يغطي منطقة القبائل الصغرى من الجرجرة إلى القل وهو أكثر رطوبة حيث يزيد معدل المطر عن 1000ملم في الجرجرة والبابور وحوالي 2000ملم في القل حيث توجد منطقة الزيتونة أكثر مناطق الجزائر مطرا بنحو 2443ملم /سنة كما تدوم الثلوج في هذه المنطقة لفترة تزيد عن 10 أيام في السنة والغطاء النباتي فيه كثيف من نوع الغابة أساسا والنوع الثاني هو مناخ المتوسط شبه الرطب الذي يغطي باقي مناطق التل بمعدل مطري يبلغ 700ملم/سنة.

مناخ الاستبس:

ويغطي الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسط والصحراوي وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحسار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف المتميز بالظروف القارية فالأمطار تتراوح ما بين 500-300ملم/سنة فهي غير منتظمة والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة.[1]

و الهضاب العليا الشرقية شبه جافة مناخها قاري (50يوم جليد في السنة و 30يوم سيروكو) والهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الجافة فالأمطار فيها اقل كمية وانتظاما فلا تزيد عن 400ملم.

مناخ الصحراء:

ويغطي أوسع أنحاء الجزائر ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد الأمطار قليلة وغير منتظمة تقل عن 200ملم/سنة والجو جاف والحرارة عالية والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري حيث الأمطار تسقط صيفا والحرارة أكثر اعتدالا.

يتدرج هذا المناخ تدريجيا ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الذي يقدم صورة مناخية فريدة حيث السفوح الشمالية تكسوها الغابات وقممها تغطيها الثلوج بسبب وصول التأثيرات البحرية الرطبة الباردة وبمعدل مطري يتراوح ما بين 800-900ملم/سنة والسفوح الجنوبية المواجهة للصحراء تتأثر بالمناخ الصحراوي القاحل وهكذا تتعايش غابات الصنوبر والسدر مع واحات النخيل على بعد 30 كلم.[2]

(1) موسي محمود، **المرجع سابق**، ص 204

(2) الهادي قطش، **المرجع سابق**، ص 26

المعطيات البشرية: سكان الجزائر مزيج من العرب والبربر، وحدهم الدين الإسلامي، وجمعتهم اللغة العربية والعادات والتقاليد، فانصهروا في مجتمع متماسك ومنسجم.

فقد قدر عدد سكان الجزائر في إحصاء أجري نهاية 2008 بـ35 مليون نسمة. وعرف النمو الديموغرافي تطورا ايجابيا، باتجاه واضح نحو الانخفاض، حيث مرت هذه النسبة من 3.21%، خلال الفترة من 1966 إلى 1977، إلى 1.71%، خلال الفترة من 1998 إلى 2008. أما متوسط العمر فقد قارب سن 73 سنة منذ 2006، مكتسبا بذلك زيادة بلغت قرابة الـ20 سنة خلال 30 سنة.كما تراجعت نسبة وفيات الأطفال بنسبة 3/2 حيث تعدت 15% في إلى 1970، وتسبب الزواج المتأخر وانتشار استعمال موانع الحمل في انخفاض نسبة الخصوبة من 8.3 طفل للمرأة الواحدة سنة 1970 إلى 2.54 سنة 2004.[1]

ولذلك، يعتبر المجتمع الجزائري مجتمعا فتيا للغاية إذ أن نصفه تقريبا أقل من 19 سنة (48.24%) ولا يتعدى من يفوق سنهم 65 سنة نسبة 5% من إجمالي السكان.

بالنسبة للكثافة السكانية، يتركز أغلبية السكان (40%) على الشريط الساحلي إذ أن أكثر من 12 مليون نسمة يعيشون في 5% من إجمالي المساحة،مما يجعل الكثافة المتوسطة تصل إلى 245 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.[2]

نلاحظ أن الكثافة السكانية للجزائر تتزايد سنة بعد سنة فقد بلغت في سنة 2013 بلغ عدد سكان الجزائر 37،9 مليون ساكن إلى غاية 1 يناير 2013 أي تسجيل ارتفاع ب2،16 بالمائة مقارنة بسنة 2011 حسب الديوان الوطني للإحصائيات الذي يتوقع أن يصل عدد السكان إلى 38،7 مليون نسمة في يناير 2014.

(1) سفارة الجزائر بالرياض المملكة العربية السعودية، **السكان والديموغرافيا**، متوفرة على الموقع:

http://algerianembassy-saudi.com بتاريخ: 08-03-2017 على الساعة: 18:49

(2) **نفس الموقع.**

و تميز الوضع الديموغرافي خلال السنة الماضية بزيادة "معتبرة" في الولادات (978000) مقارنة بسنة 2011 أي زيادة بنسبة 7،5 %. و بالنسبة لحجم الوفيات فقد سجل زيادة ليبلغ 170000 وفاة في حين سجل الزواج ارتفاعا أكثر احتشاما.

و حسب نفس المصدر فقد ازداد عدد السكان المقيمين سنة 2012 ب808.000 شخص أي نسبة زيادة طبيعية ب2،16 % مسجلة بالتالي مستوى هام يقارب المستوى الذي سجل سنة 1994. و يأتي ارتفاع هذا المؤشر بعد الركوض الذي سجل بين سنتي 2010 و 2011 حسب نفس المصدر الذي فسر هذا "بالارتفاع المعتبر في عدد الولادات الحية."

و اعتبر الديوان انه "إذا بقي الارتفاع في هذا المستوى فسيبلغ عدد السكان المقيمين 38،7 مليون نسمة في 1 يناير 2014". و بدأت نسبة الارتفاع الطبيعي في الزيادة ابتداء من سنة 2008 ب1،92 بالمائة ثم انتقلت إلى 1،96 % سنة 2009 و إلى 2،03 % (سنة 2010) و إلى 2،04 بالمائة (سنة 2011).[1]

أما بالنسبة لسنة 2015 فقد كشف الديوان الوطني للإحصاء أن عدد الجزائريين قد بلغ 39.5 مليون بداية من الفاتح جانفي 2015 وحسب البيان الأخير الصادر عن الديوان، فقد ارتفع عدد السكان في الجزائر من 38.7 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2014 إلى 39.5 مليون نسمة في 1 جانفي 2015.

وكان قد أوضح رئيس قسم التنمية البشرية والاقتصاد الاجتماعي بمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية نصر الدين حمودة، أن تعداد السكان سيفوق في سنة 2014 مليون مولود جديد في الجزائر، مضيفا أن بالنسبة للزواج سيفوق أكثر من 880 ألف سنويا.[2]

(1) حاج أحمد، **عدد سكان الجزائر 2013**، متوفرة على الموقع:
http://www.blida-aps.dz بتاريخ: 26-03-2017 على الساعة: 17:57

(2) مجهول: **عدد سكان الجزائر 2015**، نفس الموقع.

وسبق أن أحصى الديوان الوطني للإحصائيات في الفاتح جانفي 2014 عدد السكان المقيمين بالجزائر 38.7 مليون نسمة، متوقّعا أن يصل هذا الرّقم إلى 39.5مليون نسمة في الفاتح جانفي 2015 .[1]

المعطيات الاقتصادية: لقد كانت الجزائر تعتبر في عهد السبعينات من البلدان الأولى لتحقيق عملية الاقلاع الاقتصادي وذلك بفضل وراثتها لبنية تحتية متطورة نسبيا عن الاستعمار الفرنسي من خلال مشروع قسنطينة في 1958، وامتلاكها لثروة نفطية وغازية هائلة وكذا انسياقها في إستراتيجية صناعية طموحة سميت (بالصناعات التصنيعية)، غير إن هشاشة النمط الجزائري بقوة مع انهيار أسعار النفط في عام 1986، ليتم بعدها توقيع خطة إعادة الجدولة في عام 1991.[2]

بحيث تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في افريقيا ونيجيريا، وأقوي اقتصاد قومي في شمال افريقيا، قبل مصر وينبع غني الجزائر من احتياطاتها الضخمة من النفط وفيها يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي 4500 دولار، ونسبة النمو الاقتصادي خمسة المائة واحتياطاتها من العملة الصعبة 144 مليار دولار في الوقت الذي تقل ديونها الخارجية عن أربعة مليارات[3]

إن اقتصاد الجزائر الذي يتحول من الاشتراكية لاقتصاد السوق يعتمد اعتماداً مباشراً على النفط والغاز إذ يشكل قطاع البتروكيماويات ٦٠ ٪ من الميزانية العامة و٩٧ ٪ من إجمالي الصادرات، واستفادت الجزائر من مبيعات الغاز الضخمة أسوة بغيرها من الدول مع تحول العالم لاعتماد الغاز المسال كوقود أساسي لإنتاج الكهرباء بدل النفط السائل نظرا لان برميل الغاز المسال ينتج ضعف كمية الكهرباء أكثر من النفط العادي وينتج كمية اقل من الملوثات بمقدار النصف ولذلك يحلو لبعض المختصين بالنفط إن يطلق اسم الوقود البيئي على الغاز المسال هذا الأمر دفع بالجزائر إلى الأمام في

(1) لمياء حرزلاوي: **تقارير الديوان الوطني للإحصاء**، متوفرة على الموقع:
بتاريخ: 28-03-2017 على الساعة: 18:30 www.alfadjr.com

(2) توفيق المدني، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،القاهرة، العدد 164، 2006، ص 82

(3)-مني صالح: **الجزائر إمكانيات ضخمة تقابلها تحديات صعبة**، مراجعة:عبده جميل المخلافي، متوفرة على الموقع:
بتاريخ: 28-01-2017 على الساعة: 10:22 www.dw.com

طليعة الدول المصدرة للطاقة إذ احتلت الجزائر المركز العاشر في احتياطيات الغاز وجاءت روسيا بالمركز الأول وقطر بالمركز الثالث والسعودية بالمركز الرابع والكويت بالمرتبة العشرين، وتبوأت الجزائر المركز التاسع في صادرات النفط الخام، وبلغت صادرات الجزائر من صناعات الغاز والهيدروكربون ٥٣ مليار متر مكعب ذهب معظمها للسوق الأوروبي وتحديدا لايطاليا واسبانيا وبريطانيا والبرتغال وذلك عن طريق الأنابيب أو السفن المحملة بالغاز المسال ومؤخراً ونظرا لازمة انقطاع الكهرباء المتكررة في مصر، يتفاوض المصريون حاليا مع الجزائر لشراء ما ينقصهم من غاز لدعم قطاع الكهرباء وفي نفس الوقت تعمل مصر جاهدة على تنقيبات جديدة للغاز على أراضيها لإشباع حاجاتها المحلية.[1]

هذه الثروات الهائلة من النفط والغاز لفتت أنظار دول وشركات أخرى عابرة للقارات، منها شركة جينرال اليكتريك للنفط والغاز الأميركية، وهي شركة تنشط في مجال البترول ومحطات توليد الكهرباء والتوربينات وتحلية مياه البحر ولديها مشاريع كثيرة بالإمارات وقطر والعراق والسعودية وفي مصر مع شركة الوجه القبلي لإنتاج الكهرباء ومؤخراً دخلت السوق الجزائري، منطقة بوفاريك وتعمل الشركة الأميركية حاليا في مشروع الجيسكو مع عدة شركاء منهم شركة سوناطراك [2]

وأعلن رامي قاسم الرئيس التنفيذي بالشركة عن طريق مقابلة مع مجلة فوربز عن حماس الشركة للدخول لإقامة مشاريعها هناك،وتحديدا في منطقة بوفاريك وتعمل الشركة الأميركية حاليا في مشروع الجيسكو مع عدة شركاء منهم شركة سوناطراك وسونلغاز وهو عبارة عن مركز للتوربينات الغازية والأكبر من نوعه في المنطقة ومع ذلك لا يزال مستقبل صناعات النفط والغاز في الجزائر.[3]

تطور مفهوم القوة الاقتصادية كما تطورت عواملها وأصبحت مقياسا لقوة الدولة ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد والثورات الهامة مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها

(1)عبد الرحمان العيسي، **الجزائر القوة الصاعدة في إفريقيا**، متوفرة على الموقع :

http://www.alshahedkw.com/index.php بتاريخ: 28-01-2017 على الساعة: 16:51

(2)**نفس الموقع**.

(3)**نفس الموقع**.

إقليميا أو دوليا، وهو ما استطاعت أن تحققه الجزائر بفعل مختلف الموارد و الإمكانيات التي تتوفر عليها والتي نجد على رأسها النفط، فقد كشفت البيانات التي أبرزتها منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك لشهر فيفري من عام 2012، أن معدل سعر النفط الجزائري خلال هذا الثلاثي الأول غير المنقصي قدر بحوالي 120 دولار للبرميل وهو من أعلى المستويات داخل سلة الاوبك.

كما عرف الإنتاج الجزائري ارتفاعا طفيفا ليتراوح مابين 1,24و 1,28 مليون برميل يوميا، فيما يقدر الاحتياطي من النفط 12,2 مليار برميل أو ما يعادل حوالي 20 إلى 25 سنة من الاستغلال.[1]

ويبقي البترول الجزائري الخفيف من أجود أنواع النفط المطلوبة بكثرة، وذلك لميزانه الخاصة نظرا لخلوه تقريبا من الشوائب ومن نسبة عالية من الكبريت، وتتفوق الجزائر على عدة بلدان بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي تنتج نفطيا ثقيلا، رغم أنها أكبر منتج ومصدر للنفط داخل الاوبك بأكثر من 8 ملايين برميلا يوميا.[2]

كل هذه الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر جعلت منها بلدا يستقطب العديد من البلدان للشراكة معها.

(1) حفيظ صواليلي، **النفط الجزائري الخفيف يربح رسما اضافيا ب 1,1 دولار**، متوفر على موقع جريدة الجزائر نيوز الالكتروني: http://www,djazairess,com/elkhabre/ بتاريخ:12-02-2017 على الساعة: 11:10

(2) حفيظ صواليلي، **سعر النفط الجزائري تجاوز 133 دولار سنة 2011**، متوفر على جريدة الخبر الالكتروني: http://www,elhkabar,com بتاريخ: 12-02-2017 على الساعة: 11:30

المبحث الثاني: معطيات عامة حول الولايات المتحدة الأمريكية:

سنتطرق في هذا المبحث إلى العوامل التي ساهمت في جعل الولايات المتحدة الأمريكية قطب مهيمن على الساحة الدولية وأصبحت تمثل قوة عالمية فرضت هيمنتها في ميادين متعددة، بفعل تكامل مجموعة من العوامل الطبيعية منها أو بشرية، أو الاقتصادية مما عزز قوتها في العالم.

حيث يمكن أن نميز أربعة أدوار ساهمت في نمو الولايات المتحدة وظهورها كقوة عالمية: [1]

أولا: مرحلة تعمير القارة بالهجرات حتى الحصول على الاستقلال عام 1783.

ثانيا: مرحلة التوسع غربا حتى الوصول الى الباسفيك 1783، والحرب الأهلية (1865 – 1865).

ثالثا: مرحلة النمو في الباسفيك وأمريكا الوسطى من نهاية الحرب الأهلية 1865، حتى .1898

رابعا: منذ اعتداء اليابان على بيرل هاربر 1941 حتى الوقت الحاضر.

ومنه فهذه الأدوار ساهمت في جعل الولايات المتحدة تفرض قوتها على الساحة العالمية.

المطلب الأول: الموقع الجيوســـــــياسي.

الولايات المتحدة اتحاد فدرالي لخمسين ولاية، وهي رابع دول العالم مساحة (9629091كم2 مع البحيرات العظمى) بعد روسيا الاتحادية والصين وكندا ، تمتد من درجة العرض 25ْ شمالاً عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة فلوريدا حتى درجة العرض 49ْ شمالاً، وهو الخط الذي يساير في معظمه الحدود السياسية بين كندا والولايات المتحدة، وهذا يعني أنها تقع في عروض وسطى وشبه مدارية. تمتد أيضاً بين خطي طول 67ْ غرباً و124°.

تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية 1.9 مليار فدان تقريباً. تعتبر ولاية ألاسكا التي تفصلها كندا عن الولايات المتحدة أكبر الولايات مساحة، حيث تبلغ مساحتها 365 مليون فدان. كما تبلغ مساحة ولاية هاواي، وهي مجموعة جزر تقع في وسط المحيط الهادي جنوب غرب أمريكا الشمالية، أكثر من 4 ملايين فدان، تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أو رابع دولة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا وأمام أو بعد الصين، يختلف الترتيب بتفاوت حساب مساحة المنطقتين المتنازع عليهما بين الصين والهند.[2]

(1) محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية ا لمعاصرة(دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية)**،مكتبة الأنجلو مصرية،2010، ص 241

(2) علي منتصر الكتاني، **المسلمون في أوربا وأمريكا**، دار إدريس للنشر، مجلد2،ط1، 1976 ،ص 53.

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في قارة أمريكا الشّمالية، وتحتل هذه الولايات المتحدة مساحةً كبيرةً من مساحة القارة، وتنحصر هذه الدّولة بين المحيط الهادئ من الجهة الغربيّة، والمحيط الأطلسي من الجهة الشّرقية، وأمّا من الجهة الشمالية فتحيط بها كندا، من الجهة الجنوبيّة للبلاد فتشترك بحدودها مع دولة المكسيك،(انظر: الملحق رقم 2).

وتعتبر الاسكا وجزر هواي ولايتين أمريكيتين، وهي أهم دول القارة الأمريكية بمواردها الاقتصادية وتقدمها العلمي والتقني وبعدد سكانها، كما تعد على الصعيد العالمي إحدى أكبر دولتين ي العالم تتزعم الدول الأمريكية كما تتزعم المعسكر الغربي الرأسمالي، مقابل روسيا التي كانت (الاتحاد السوفياتي)[1]

وتنقسم الولايات المتحدة رسميا إلى تسع مناطق مختلفة التي تم تقسيمها من قبل مكتب الإحصاء الأمريكي الرسمي كما يتبين في الجدول التالي:[2]

المنطقـــــــــــــــــــــة	الولايات التي تتضمنها كل منطقة
منطقة المحيط الهادي	الاسكا– كاليفورنيا– هاواي– أوريغن– واشنطن
الولايات الجبلية	ايداهو – مونتانا– ايومنغ– أريزونا– نيو مكسيكو – كولورادو – نيفادا – يوتا
المنطقة الوسطى الشمالية الشرقية	الينوي– انديانا– ميشيغان– أوهايو– ويسكونسن.
المنطقة الوسطي الشمالية الغربية	ايوا– كانساس– مينيسوتا– ميزوري– نبراسكا– داكوتا الشمالية– داكوتا الجنوبية.
بريطانيا الجديدة	ماساتشوستس– نيوهامبشير– فيرمونت– جزيرة رود وكونتيتيك.
منطقة المحيط الأطلسي المتوسط	ديلاوير– ميريلاند– نيوجيرسي– بنسلفانيا– واشنطن العاصمة– فرجينيا

(1) ديب علي حسين، **الولايات المتحدة الأمريكية من الإمبراطورية إلى الخيمة**، دمشق: دار الأوائل للنشر، ط1،2002، ص 93

(2) علي منتصر الكتاني، **المرجع السابق**، ص 56

منطقة المحيط الأطلسي الجنوبي	بنسلفانيا– واشنطن العاصمة– فرجينيا
الولايات المتوسطة الجنوبية الشرقية	فلوريدا– جورجيا– كارولينا الشمالية–
الولايات المتوسطة الجنوبية الغربية	كارولينا الجنوبية. الاباما– كنتاكي– مسيسيبي– تنيسي. أركنساس– لويزيانا– أوكلاهوما– تكساس.

الأهمية السياسية:

– كان للموقع الجغرافي أثره في أن أصبحت تطل على محيطين كبيرين ومن ثم كان لابد لها من علاقات مع الغرب أي مع الأصل، كما لابد ولها مع شرق اسيا، ذلك أن هذه المحيطات لم تعد حواجز وموانع بقدر ما أصبحت طرق اتصال ونقل، كذلك أدى موقعها وقوتها السياسية في هذا الجزء من العالم

إلى إيجاد علاقات جوار مع دول أمريكا الجنوبية، كما كان لموقعها هذا أثره الكبير في تكوين هذه الدولة في عهد طفولتها، فلحسن حظها أنها وقعت بين أكبر محيطين في العالم، في وقت صعب فيه وسائل الاتصال[1].

كما كان لسياسة الصداقة مع جيرانها شمالا وجنوبا جعل كل القارة تعيش تحت ظروف من الحرية وبعيدا عن الضغط، كما كانت محظوظة أيضا لأن حدودها لا تشترك إلا مع دولتين فقط، على عكس كثير من دول القارة الأوربية وعلى طول الحدود الكندية (3987 ميلا) نجد أهدأ حدود سياسية في العالم وتجد الولايات المتحدة الأمريكية في كندا عميلا هاما للصناعات الأمريكية تشتري منها كندا أكثر مما تشتري من دولة اخرى، فتفرد الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي أمر معترف به في نصف الكرة الشرقي .[2]

(1) محمد عبد الغني سعودي، **المرجع السابق** ، ص 253

(2) محمد محمود الديب، **الجغرافيا السياسية منظور معاصر**، القاهرة، 1989، ص 190

حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على موقع الريادة على الصعيد الدولي واستمرت في لعب دور القوة العظمي عالميا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة حتى الآن.

وذلك بفضل وجودها في بيئة إقليمية إستراتيجية آمنة ومستقرة بصورة لا تملكها أي من القوى العظمى المنافسة. فالولايات المتحدة محاطة بالبحر شرقاً وغرباً ويحدها من الشمال حليف استراتيجي يشاركها نفس الثقافة واللغة والتاريخ (كندا) ويصنف قوة وسطى في النظام الدولي، ومن الجنوب حليف صاعد (المكسيك) يحتاج للولايات المتحدة بشدة كي يستمر في الصعود ويحقق الاستقرار الداخلي والتنمية المنشود .[1]

المطلب الثاني: طبيعة النظام الســـياسي.

نشأ النظام الرئاسي وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الدولة الأولى في العالم التي هجرت النظام الملكي الذي كان سائداً في أوربا في ذلك الوقت وطبّقت النظام الرئاسي، فأركان هذا النظام وخصائصه الأساسية كُتبت في الدستور الأمريكي الذي تم وضعه في مؤتمر فيلادلفيا عام 1787.

ومن الولايات المتحدة الأمريكية انتشر هذا النظام انتشاراً كبيراً في كثير من دول العالم التي حاولت تقليد النظام الرئاسي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبح نموذجاً يحتذى به.[2]

– يعتبر النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية المثل النموذجي للنظام الرئاسي الذي سارت على غراره معظم دول أمريكا اللاتينية، وإذا نظرنا إلى نصوص الدستور الذي يستند إليه هذا النظام نجد أن الخصائص أو المبادئ الأساسية لذلك الدستور تتخلص في ثلاثة أمور:[3]

(1) مسلم عمران، **الولايات المتحدة والنظام الدولي: باقية وقد تتمدد !**، متوفرة على الموقع الالكتروني: http://alkhaleejonline.net بتاريخ: 27-03-2017 على الساعة: 20:39

(2) جميلة الشربجي، **القانون العام (النظام الرئاسي)**، متوفرة على الموقع: https://www.arab-ency.com بتاريخ: 27-03-2017 على الساعة: 22:38

(3) حسن سيد أحمد إسماعيل: **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، ط1، ص، ص10-11

الأول: مبدأ الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (أي بين البرلمان من ناحية والرئيس ووزرائه من ناحية أخرى) وذلك مع مراعاة التوازن أو المساواة بين هاتين السلطتين، فهناك فصل تام بينهما، بمعني أن السلطة التنفيذية التي تتركز في رئيس الجمهورية (يعاونه الوزراء كمجرد سكريتيرين) لا تملك حق حل البرلمان ولا تأجيله، ولا حق اقتراح مشروعات القوانين وعرضها عليه وليس للوزراء أن يكونوا أعضاء في البرلمان، ومن الناحية الأخرى ليس للبرلمان حق عزل رئيس الجمهورية أو الوزراء .

الثاني: من خصائص النظام الأمريكي هي وجود سلطة تنفيذية قوية تتركز في رئيس الجمهورية ويعدها البعض أهم خاصية تميز النظام الأمريكي عن غيره من الأنظمة الديمقراطية، فالرئيس الأمريكي يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة.

الثالث: من خصائص النظام الأمريكي كما تقرر في الدستور، هي رجحان كفة مجلس الشيوخ على كفة مجلس النواب في ميزان السلطان (أي انه يعد أقوى سلطانا من مجلس النواب).[1]

أخذ الدستور الأمريكي لسنة 1787 بمبدأ الفصل الشبه تام بين السلطات، حيث لا يجوز الجمع بين عضوية الكونغرس والوزارة ولا يقوى الرئيس على حل مجلس النواب ولا يستطيع مجلس النواب أو الكونغرس بمجلسيه (النواب والشيوخ)، سحب الثقة من الحكومة، كما هو الحال في النظام البرلماني.

حيث يضم النظام السياسي الأمريكي 3 سلطات تشريعية المتمثلة في (الكونغرس) يعمل بثنائية مجلس الشيوخ والنواب ويتمتعون بحصانة ومخصصات مالية عالية وهم المسؤولين عن العملية التشريعية، والسلطة التنفيذية الذي يمثلها الرئيس الأمريكي، والسلطة القضائية التي تمثلها المحاكم وهي مستقلة وأعضائها مستقلون فهي كالتالي: [2]

السلطة التشريعية: (الكونغرس):أخذ الدستور الأمريكي بنظام المجلسين، حيث تتألف السلطة التشريعية من مجلسي الشيوخ والنواب، واختصاصات المجلسين متساوية في المجال التشريعي إلى حد ما ماعدا أرجحيه مجلس النواب فيما يتعلق بالتشريعات المالية، أما من حيث التأثير في صنع القرار نعتقد أن الكفة تميل إلى مجلس الشيوخ.

(1) حسن سيد أحمد إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 11.

(2) حميد حنون خالد، **العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس**، كلية القانون، جامعة بغداد، ص 04

سنبين وضع كل مجلس بشكل موجز:

مجلس النواب: ينتخب أعضاء مجلس النواب مباشرة من قبل مواطني الولايات المتحدة، ويشكل هذا المجلس على أساس التمثيل السكاني حيث يكون نصيب كل ولاية في المجلس منسجما، مع الحجم السكاني مع مراعات أن يكون نصيب كل ولاية نائب على الأقل.

مجلس الشيوخ: يتألف مجلس الشيوخ على أساس مبدأ المساواة حيث تمثل كل ولاية بعضوين وكان اختيار الأعضاء يتم عن طريق الهيئات التشريعية، في الولايات وذلك قبل التعديل السابع عشر للدستور والذي أصبح الأعضاء بموجبه ينتخبون من قبل مواطني الولايات مباشرة.[1]

السلطة التنفيذية: (الرئاسة): إن واضعو الدستور قد أقروا بضرورة الحاجة إلى قائد قوى، إلا أنهم أيضا لا يريدون أن يتحول الرئيس(الشخص أو المنصب) الى طاغية، ينتهك الحريات الفردية ومن ثم وضعوا العديد من الكوابح والتوازنات على الرئيس التنفيذي في محاولة لتقييد السلطة الرئاسية.

اتفق واضعو دستور (التعديل الثاني والعشرون)، في الأصل على فترة رئاسة مدتها أربع سنوات معتقدين أنها فترة كافية لكي يكتسب الرئيس فيها الخبرة ويظهر المهارات القيادية.[2]

نجد أن السلطة التشريعية لها تأثير على السلطة التنفيذية وذلك من خلال الاعتراض على اقتراحات الرئيس التشريعية، حيث يعد الكونغرس صاحب السلطة التشريعية وفقا للدستور الأمريكي، وبالتالي أن الرئيس لا يحق له أن يقترح مشروعات القوانين هذا من الجانب النظري، أما من الجانب العلمي فنجد أن التطور الدستوري قد أباح للرئيس ممارسة هذا الحق دون أن يجد اتهاما بأنه يخرق مواد الدستور، حيث نلاحظ بعض الرؤساء يقومون باقتراح القوانين بأسلوب غير مباشر وذلك بواسطة أنصارهم من أعضاء الكونغرس، وهذا ما كان يحصل في أول الأمر أما في الوقت الحاضر فيلاحظ أن الرؤساء يقدمون

(1) حميد حنون خالد، **المرجع السابق**، ص 05

(2) لاري التويز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة: جابر سعيد عوض، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، ط1، 1996، ص 173-175.

اقتراحات بمشروعات القوانين التي يريدون سنها، ويرفقونها برسائلهم السنوية أو بالتقارير السنوية الاخرى كتقرير الميزانية أو التقرير الاقتصادي. [1]

بالإضافة إلى أنه يتجلى دور الكونغرس في تكوين السلطة التنفيذية من خلال دوره في اختيار الرئيس ونائبه، وذلك إذ لم يحصل الرئيس أو نائب الرئيس على الأغلبية البسيطة أو المطلقة لمجموع عدد الأصوات الانتخابية وكذلك دوره في حالة عجز الرئيس . [2]

السلطة القضائية: إن التنظيم القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية معقد لأنه يتأثر بحكم الضرورة، بالتنظيم الفدرالي فهان محاكم خاصة بكل ولاية، كما توجد محاكم خاصة بالدولة الفدرالية.

ففي الإطار الفدرالي توجد محاكم مقاطعات تشبه إلى حد ما المحاكم الأولية في فرنسا، وهناك محاكم مجمعة تشبه محاكم الاستئناف، و أخيرا توجد المحكمة العليا.

والمحكمة العليا الفدرالية الأمريكية تستحق أن نتوقف قليلا عند صلاحيتها وتأليفها، فهذه المحكمة ذات صلاحيات واسعة جدا فهي أولا تباشر الرقابة على دستورية القوانين الفدرالية بالنسبة للدستور وعلى القوانين الصادرة من برلمانات الولايات بالنسبة للدستور، ولقد لعبت دورا هاما في هذا الشأن.[3]

تشمل السلطة القضائية جميع قضايا القانون والإنصاف الناشئة في ظل أحكام هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة أو التي ستعقد بموجب سلطتها. كما تشمل جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل وجميع القضايا الداخلة في اختصاص الولاية القضائية الأميرالية والبحرية والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، والمنازعات التي تنشأ بين اثنتين أو أكثر من الولايات، –وبين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى،– وبين مواطني ولايات مختلفة، وبين مواطني نفس الولاية ممن يدعون ملكية أراض بموجب منح من ولايات مختلفة، وبين ولاية أو مواطنيها ودول أجنبية أو مواطني دول أجنبية أو رعايا أجانب. للمحكمة العليا صلاحية النظر أساساً في

(1) strum " **philippa** " **presidontial power and amerian democracy** ,1972 . pp . 6–8

(2) طارق إسماعيل الغزالي، " **الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية** "، ، جامعة دمشق، 2012 كلية الحقوق، قسم: القانون العام ، ص 204.

(3) حسن سيد إسماعيل أحمد، **المرجع السابق**، ص 29–30.

جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل، وتلك التي تكون فيها إحدى الولايات طرفا.[1]

المطلب الثالث: المعطيات الطبيعة والبشرية والاقتصادية.

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانيات مختلفة جعلت منها بلدا مسيطر على العالم، وذا هيمنة ونفوذ، بحيث أنها تمتلك من مقومات القوة الشاملة بما يمكنها من ممارسة التأثير في قرارات الدول الأخرى وبما يحقق أهدافها ومصالحها.

المعطيات الطبيعية: تتمثل هذه المعطيات في:[2]

التضاريس: تتعدد أشكال التضاريس في الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن التمييز فيما بين:

السهول الساحلية والهضاب المتصلة بها: وهي عبارة عن إقليم منخفض منبسط يتراوح اتساعه بين 50- 80 كلم في الشمال (فرجينيا ، بنسلفانيا) ويزداد اتساعا نحو الجنوب إلى 180 كلم (كارولينا)، ويزيد عن 400 كلم في شرق تكساس . وتمتد هذه السهول كشريط متسع يحف بالمحيط الأطلسي وخليج

المكسيك من خليج دويلاوير وحتى فيراكروز بالمكسيك، والحافة الغربية لهذا السهل (خط الهبوط) وهي منطقة الانتقال إلى هضبة البيدمونت التي تعتبر قاعدة لجبال الأبلاش.

ويمكن أن تضم إلى هذه السهول شبه جزيرة فلوريدا التي هي عبارة عن جزء من الرصيف الساحلي ارتفع قليلا حتى ظهر فوق سطح البحر، ويرتفع جزء قليل من فلوريدا فوق مستوى 100 م عن سطح البحر، ولكن الجزء الأكبر منها لا يزيد ارتفاعه عن 130 م، وثلثها الجنوبي كله يتراوح ارتفاعه بين صفر و 15 م فوق سطح البحر.

و ثلثها الجنوبي كله يتراوح ارتفاعه بين صفر و 15م فوق سطح البحر، ويحف بشبه الجزيرة خط من الشطوط الرملية الساحلية، كما تغطي المستنقعات والبحيرات الساحلية أجزاء كبيرة منها.

جبال الأبلاش: تمتد هذه الجبال لمسافة طويلة تصل إلى 2500كلم وتسودها ظاهر الضيق وتتدرج من السهول الساحلية إلى حافة خط الهبوط الكبير قبل أن ترتفع حافة الليغاني وكمبرلاند مرة أخرى، و ترتفع هضبة البيدمونت إلى الغرب و الشمال الغربي من السهل الساحلي ، ويبلغ طولها حوالي 1340كم

(1) وزارة الخارجية الأمريكية، **دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789 شاملا تعديلاته لغاية 1992**، ص 10.

(2) علي موسي، محمد الحمادي، **جغرافية القارات**،لبنان: دار الفكر المعاصر، 2001، ص 553.

وعرضها بين 32- 80 كم وسط فرجينيا إلى 240كم في كارولينا الشمالية ، وتقل اتساعا كلما اتجهنا جنوبا، ويبلغ متوسط ارتفاع هضبة بيدمونت 270م وتشرف الجبال الزرقاء على البيدمونت من الغرب [1]

وتنقسم جبال الأبلاش إلى قسمين شمالي وجنوبي يفصل بينهما نهر هدسن، ويلحظ أن الحافة الشرقية للجبال تظهر واضحة متميزة عن جارتها البيدمونت، ولكن الحافة الغربية تنحدر في عدد من المدرجات إلى الهضاب والسهول العالية نسبيا التي توجد في شرق وسط القارة المنبسط السهلي، ولا تظهر جبال الأبلاش على شكل جبال عالية إلا في جزئها الجنوبي، حيث يصل أقصى ارتفاع لها في كارولينا الشمالية إلى أكثر من 2000م، (قمة متشل 2228م، وهي أعلى قمة جبلية شرقي جبال الروكي).[2]

السهول الوسطى: وتمتد من شواطئ خليج المكسيك جنوبا لتصل نهايتها الشمالية إلى المحيط القطبي الشمالي، ويحف بها من الشرق جبال الأبلاش ومن الغرب جبال الروكي، ويغلب على هذه السهول الانخفاض وقلة التباين في سطحها، وتتألف من صخور رسوبية تراكمت فيها من بداية الزمن الثاني و حتى الآن.

ويشغل حوض الميسسيبي جزءا كبيرا من منطقة السهول العظمى، حيث يتوسط منطقة السهول هذه السهل الفيضي لنهر الميسسيبي والذي يبلغ طوله قرابة 750 كلم وعرضه بين 80- 90 كلم، وتحف بهذا السهل حافات يتراوح ارتفاعها بين 30- 60 م فوق مستوى السهل، وقد استطاع نهر الميسسيبي أن يرسب سهلا فيضيا من أهم السهول الفيضية في العالم، إذ تغطي فيضاناته ألاف الكيلو مترات المربعة حاملا معه باتجاه مصبه كميات كبيرة من الرواسب التي يلقيها في خليج المكسيك مكونا دلتا تشبه قدم الدجاجة، ويقدر عمق الرواسب الفيضية في الدلتا بحوالي 1000م.[3]

المرتفعات الغربية: وتتميز بظاهرة التعقيد التي تسود جميع أجزائها من حيث نظامها وبنيتها، فالى جانب السلاسل الجبلية العالية يوجد عدد من الهضاب و الأودية . وتعتبر سلسلة جبال الروكي السلسلة الجبلية الأولى من الشرق ، وتمتد بين نهر غراندي في الجنوب ووادي نهر يوكن في الشمال بطول يقارب

(1) عبد الحكيم الفلالي، **الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى**، متوفرة على الموقع:

www.madariss.fr

(2) مصطفى أحمد أحمد، **حسان الدين إبراهيم عثمان، الموسوعة الجغرافية (الدول- الولايات- المقاطعات)**، دار العلوم للنشر، ج1، 2004، ص83.

(3) على موسي، **المرجع السابق**، ص 556.

من 300كلم، وعرض وسطي قدره 300كلم، ويمكن القول أن هضبة لا رامي (2000م) تقسم جبال روكي إلى قسمين شمالي وجنوبي .

وأهم ما يميز القسم الشمالي وعورة التضاريس وعظم الارتفاع حيث يصل أقصى ارتفاع في هذه الجبال إلى 4202 في قمة جانت في الجانب الجنوبي منها، أما في القسم الجنوبي فتسود جبال الروكي ظاهرة عدة انتظام السطح نتيجة فعل التعرية، وقد يصل ارتفاع العديد من القمم الجبلية إلى أكثر من 4000م، ويميز في الروكي الجنوبي عدة سلاسل جبلية، سلسلة فرونت في الشرق وتتمتها في الجنوب سلسلة جبال كريستو، وسلسلة سان جوان في الغرب، وسلسلة ساواتش في الوسط.[1]

السهول الساحلية الغربية: وتحاذي هذه السهول المحيط الهادي من الشرق ممتدة شرقا حتى أقدام سلاسل الجبال الساحلية، وذلك على شكل شريط يتسع تارة ويضيق تارة أخرى من الحدود الكندية وحتى حدود المكسيك، ويبلغ أقصى اتساع لهذه السهول في منطقة سان فرانسيسكو وتكون أيضا أكثر اتساعا في الشمال منه في الجنوب.[2]

المناخ: تمتلك الولايات المتحدة معظم أنواع المناخ وذلك بسبب مساحتها الكبيرة وتنوعها الجغرافي. يختلف المناخ في الشمال حيث يكون قارياً رطباً شرق خط الطول رقم 100، ويكون رطبا شبه مداري في الجنوب، يتميز الطرف الجنوبي لولاية فلوريدا بمناخ استوائي، كما هو الحال في هاواي. كما أن السهول الشاسعة التي تقع غرب خط الطول 100 تضم مناخاً شبه قاحل. معظم الجبال الغربية ذات مناخ ألبي . بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المناخ قاحلاً في صحراء الحوض العظيم في الجنوب الغربي، ومتوسطيا في ولاية كاليفورنيا الساحلية ومحيطيا في أوريغون الساحلية وواشنطن وجنوب ألاسكا. يعتبر معظم ولاية ألاسكا قطبياً. كما أن البلاد تتعرض لبعض الكوارث الطبيعية وخاصة الولايات التي تطل على خليج المكسيك والمعرضة للأعاصير الاستوائية، حيث ضربت أشهر الأعاصير في العالم تلك المنطقة،لا سيما في مسار الأعاصير في الغرب الأوسط.[3]

المناخ القاري: يغطي مجالات شاسعة من البلاد وينقسم الى مناخ قاري جاف بالنصف الشمالي الشرقي وقاري رطب بالنصف الشمالي الغربي .

(1) مصطفي احمد أحمد، **المرجع السابق**، ص 85

(2) ديب علي حسين، **المرجع السابق**، ص 95.

(3) **موسوعة دول العالم، الولايات المتحدة الأمريكية**، متوفرة على الموقع:

بتاريخ: 29-03- 2017على الساعة: 11:23 www.kenanaonline.net

المناخ المداري: يسود بالجنوب الشرقي للبلاد.

المناخ الصحراوي الجاف: الذي يمتد بالجنوب الغربي، ثم المناخ المحيطي المتوسطي بالسواحل الغربية للبلاد .

يخضع المناخ الأمريكي لعدة مؤثرات أهمها: الهواء القطبي البارد والجاف الذي يهب على المناطق الشمالية والهواء المداري الحار والرطب بالجنوب الشرقي[1]

المعطيات البشرية: يمثل سكان الولايات المتحدة مظهرا رئيسيا من مظاهر طاقتها السياسية، فرغم أن الولايات المتحدة تضم نحو 6% من مساحة اليابس إلا أنها تضم نحو 5% من سكان العالم (260 مليون)، ولا يرجع نمو سكان الولايات المتحدة من نحو 3 ملايين نسمة عند الاستقلال إلى 260 مليون نسمة في عام 1995، إلى عامل الزيادة الطبيعية وحدها بل إلى عامل الهجرة وتعمير الولايات المتحدة من الخارج، وخاصة من أوربا.[2]

تمتلك الولايات المتحدة تنوعاً كبيراً في المجموعات السكانية حيث يبلغ تعداد واحد وثلاثين مجموعة عرقية أكثر من مليون شخص .الأمريكيون البيض هم أكبر تلك المجموعات؛ يشكل الأميركيون من جذور ألمانية وأيرلندية وإنجليزية ثلاثة من الأعراق الأربع الكبرى في البلاد .يشكل الأمريكيون الأفارقة أكبر الأقليات في البلاد وثالث أكبر المجموعات العرقية .بينما يعد الأمريكيون الآسيويون ثاني أكبر أقلية حيث تعود جذورها إلى كل من الصين والفلبين .ضم تعداد سكان الولايات المتحدة في عام 2010 ما يقدر بنحو 5.2 مليون شخص من سكان أمريكا الأصليين بما في ذلك ألاسكا (2.9 مليوناً ذوو أصول حصرية (و1.2 مليون مع سكان جزر هاواي والمحيط الهادئ الأصليين (0.5 مليون حصراً) يشمل التعداد الآن فئة "أعراق أخرى" للدلالة على الأشخاص "غير القادرين على تحديد عرقيتهم" ضمن الفئات الخمس الرسمية؛ ضمت هذه الفئة أكثر من 19 مليون شخص في عام 2010.[3]

إلا أنه قد بلغ عدد سكان أمريكا 320.206.000 نسمة أي تبلغ الكثافة السكانية 34.2 نسمة لكل كيلومتر مربع، وذلك حسب إحصائيات عام 2015 ميلادي.

---

(1) **نفس الموقع**.

(2) محمد عبد الغني سعودي، **المرجع السابق**، ص 253.

(3) منار مصطفي، **البعد الجيوبوليتيكي لعلاقة المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية**، الأبحاث القانونية، متوفر على الموقع:

http://rachelcenter.ps/news.php بتاريخ: 25-03-2017 على الساعة: 12:20

من خلال هذه المعطيات نجد أن سكان الولايات المتحدة يمثل خليطا من الجماعات المتعددة ولم يبقي من سكانها الأصلين سوى 350 ألف نسمة، ومع ذلك فأهم ما يميز الشعب الأمريكي أنه شعب مركب أو متعدد الأصول، ومازالت هذه الصفة هي الغالبة عليه، ولا يقتصر الأمر على أنه يتألف من البيض و السود، والملونين، والحساسية والصراع الذي يقوم بين هذه الفئات، بل يتعداه أيضا إلى البيض أنفسهم و إذا كان لا يظهر هناك صراع بين هذه فئات البيض، فرغم ذلك هناك إحساس بالعرقية بينهم، بحيث يمكن القول بأن هناك شعب أمريكي، مجتمع أمريكي ولكن ليس هناك أمة أمريكية.[1]

المعطيات الاقتصادية: تمتلك الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم، وهي تعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. تمتلك الولايات المتحدة ثروات كبيرة من الموارد منجمية وطاقوية :البترول، الغاز الطبيعي ،الفحم، اليورانيوم، تمثل أهم منتجات البلاد. ورغم هذه الثروة فإن الولايات المتحدة هي أكثر البلدان استيرادا للمحروقات.

فإن أكبر اقتصاد منفرد في العالم هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ويعبر عن ذلك بمؤشرات عديدة، أولها حجم الدخل القومي. ووفقا لتقرير البنك الدولي 'التنمية في العالم 2007'، فإن مستوى الدخل الأمريكي لعام 2005، بالطريقة الحسابية المسماة تعادل القوة الشرائية، بلغ 4و12 تريليون دولار (التريليون يساوى ألف مليار كما هو معروف)، و أما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فقدر بنحو 42 ألف دولار أمريكي ، وبما أن إجمالي الدخل الكلى على مستوى العالم يبلغ نحو 60.6 تريليون دولار، فإن الاقتصاد الأمريكي يولد خمس الناتج العالمي على وجه التقريب، كما أن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى 9400 دولار.[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بصفتها قوة شاملة بهوامش مناورة غير متوفرة لدى شركائها، فأدوات السياسة الاقتصادية (مستوى الدولار، وسياسة صندوق النقد الدولي، والسياسة التجارية)، هي في الأيدي نفسها الممسكة بأدوات السياسة التجارية تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية اقوي اقتصاد في العالم

(1) تقرير واشنطن، **انخفاض نسبة السكان البيض في الولايات المتحدة الأمريكية**، متوفرة على الموقع:
http://www.hespress.com بتاريخ: 29-03-2017 على الساعة: 14:33

(2)محمد عبد الشفيع عيسى، **المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي، (قراءة في التقارير الدولية)**، متوفرة على الموقع:
www.adelamer.com بتاريخ:27-03-2017 على الساعة:14:30

بحيث لا يجاريه في الأقل من حيث الحجم أي اقتصاد أخر، آذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.[1]

فالولايات المتحدة تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والذي وصل إلى حوالي (13) تريليون دولار في عام 2006 وهو ما يساوي (30%) من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا.

كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حوالي (2،2%) عام 2007، علما أن (12%) فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى (20%) بحلول عام 2025 مقارنة باليابان إذ وصلت النسبة إلى (20%) من السكان ممن تجاوزوا 65 من العمر ، مما يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي.

من ناحية أخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي (11،9%) من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي (18،6%) من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية عام 2001.

من ناحية أخرى لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية، إذ يشكل حوالي (60%) مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبي, لقد كان لهذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي نتائج على الداخل أيضا، آذ يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعا جدا، فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي إلى حوالي (42) ألف دولار في عام 2005.[2]

بالإضافة إلى أننا نجد أن الاقتصاد الأمريكي يتمتع بعناصر قوة، فهو يعد أكبر اقتصاد مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة فعلى سبيل المثال في عام 2008 حيث بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الاقتصاد الأمريكي 316 مليار دولار بعد أن كانت 271 مليار دولار، في عام 2007 .

(1) مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تعريب: حسين حيدر، لبنان: عويدات للنشر، ط1، 2006، ص 151.

(2) سليم كاطع علي: **مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد الثاني و الأربعون، ص 156-158.

لا يزال الدولار الأمريكي يحتل الموقع الأول في النظام النقدي الدولى بسبب هيمنته على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملات الحرة، وهذا ما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية وضعا خاصا يجعلها قادرة على تسديد قيمة مستورداتها بعملتها الوطنية.

فان عدد من دول العالم تعتمد بشكل رئيسي على السوق الأمريكية في استيعاب صادراتها إذ أن 83% من صادرات كندا تذهب إلى السوق الأمريكية، و 88% من صادرات المكسيك تذهب إلى السوق الأمريكي، ونسبة عالية من صادرات كل من الصين وماليزيا وسنغافورة واليابان وتايلندا تذهب إلى السوق الأمريكية.[1]

مما تقدم نجد أن والولايات المتحدة الأمريكية تتوافر على اقتصاد يعد ضخما بجميع عناصره الأمر الذي يمهد لها أرضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم، والهيمنة على مرافق و مؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ على جميع الأصعدة، فهي تهيمن على النظام الاقتصادي العالمي من المنظور الاستراتيجي، من خلال سيطرتها على طرق التجارة الدولية وأسواقها ومصادر الطاقة في العالم ومراكز البحث والابداع.

(1) حميدي الجميلي، **عناصر قوة وضعف الاقتصاد الأمريكي مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية**، مجلة منتدى الفكر العربي، العدد 258، ص 04

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل أن كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، تملكان إمكانيات جعلتهما يحتلان مكانة هامة في الساحة الدولة وأصبحا مطمح العديد من الدول لإقامة شراكة معهما، فالولايات المتحدة فرضت هيمنتها على العالم في مختلف الميادين بفضل قوتها الاقتصادية العظمى حيث أصبح الاقتصاد الأمريكي يعد قاطرة للنمو يجر الاقتصاد العالمي إلى أمام وفي حالة كساده أو ركوده أو تباطؤه يجر الاقتصاد العالمي إلى الخلف.

أما الجزائر فقد فرضت وجودها على الساحة العالمية من خلال موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط القارة الإفريقية فقد لفتت أنظار العالم لها، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية فحسب منظري الإستراتيجية الأمريكية يمكن أن تتحول على شريك متميز في الجانب الأمني والعسكري، ومن جهة أخرى نجد معطيات سياسية التي وجدت فيها أمريكا مجالا واسعا للقيام بدور سياسي في الجزائر.

الفصل الثاني

المبحث الأول: جذور العلاقات الجزائرية الأمريكية

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الفترة العثمانية

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء حرب التحرير

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال

المبحث الثاني: أطر التعاون الأمريكي الجزائري

المطلب الأول: المجال السياسي

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي

قد يبدو للبعض بأن العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة النشأة، بدأت في بداية الثمانينات وبداية التسعينات مع سقوط الاتحاد السوفيتي، وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية بغية الانفتاح على الرأسمالية والعالم الغربي، وقد يذهب البعض للاعتقاد بأنها علاقة بدأت بعد الاستقلال بفضل اكتشاف حقول النفط والغاز في الصحراء الجزائرية.

إلا أننا في هذا الفصل سيبين الكثير من الجوانب في هذه العلاقة ومدى تجذرها تاريخيا حيث سنتطرق فيه إلى جذور العلاقات الجزائرية- الأمريكية أي بداية هذه العلاقات وكيف كانت العلاقات بينهما وكيف بدأت تتطور مرحلة بمرحلة منذ الفترة العثمانية إلى غاية استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى مجالات التعاون بين البلدين والتي كانت هناك علاقات تعاون في المجال السياسي والاقتصادي الذي طور من الترابط بين البلدين.

المبحث الأول: جذور العلاقات الجزائرية الأمريكية

لا يمكن لنا الحديث عن علاقات جزائرية أمريكية قبل عام 1776 لأن الدولة الأمريكية لم تظهر ككيان مستقل إلا في هذه الفترة فقد كانت مستعمرة بريطانية وكانت تابعة للتاج البريطاني ولكن في عام 1776 استقلت عن بريطانيا بعد مطالبة المستوطنون البيض الذين يسمون أنفسهم الأمريكيون بالاستقلال عن التاج البريطاني[1]، هذه العلاقة التي بدأت بعد الاستقلال مباشرة عن طريق معاهدات صداقة وتجارة من أجل تأمين المراكب التجارية الأمريكية المارة بحوض البحر المتوسط[2]، حيث كانت الجمهورية الأمريكية بالأمس عبارة عن مجموعة من المستعمرات تناضل من أجل حريتها، لكن أصبحت اليوم دولة ذات أطماع وسيطرة على الساحة الدولة وبدأت في نسج علاقات خارجية من بينها علاقاتها مع الجزائر، حيث تعد هذه الأخيرة من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية خلال حروب الاستقلال مع بريطانيا، وعلى هذا الضوء سنتناول في المبحث جذور العلاقة بين البلدين .

(1)- رابح لونيسي، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر، 2013، ص 41

(2)- رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم**، عين الدراسات والبحوث الاجتماعية للنشر، ط1، 2006، ص 199

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية في الفترة العثمانية.

تؤكد كل المراجع أن الاتصالات الأولى بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كانت مبكرة خاصة الاعتراف الدبلوماسي من طرف الأولى، وعلى كل فان أول المبعوثين الأمريكيين إلى الجزائر كان **جون لام (john lamb)** و **راندال (randal)**، وذلك عام 1786م للتفاوض على عقد معاهدة سلم إلا أن الداي محمد عثمان رفض استقبالهما.

و في 1793 استولي الجزائريون على احدي السفن الأمريكية و أسرو 217 من بحارتها، وكان هذا الحادث من بين الأسباب التي حدت بالكونغرس سنة 1794، إلى اتخاذ قرار بإنشاء أسطول حربي للولايات المتحدة وشجع هذا حكومة الداي على تشديد مطالبها من الولايات المتحدة، فطالبت بمليوني درهم ثمنا لتوقيع المعاهدة وأن كانت المساومة قد انتهت بتقدير مبلغ 642 ألف، ويدخل ضمن هذا المبلغ افتداء الأسرى ، واشترطت كذلك دفع ما قيمته 21 ألف دولار سنويا على هيئة معدات حربية.[1]

ومن بين أهم المعاهدات التي عقدت بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية: **المعاهدة الأولى:** لم تعقد إلا سنة 1795 حيث دامت الاتصالات والمفاوضات عشر سنوات كاملة، وأثناء هذه المدة لم تترك أمريكا دولة أوربية لم تتصل بها من الصغرى مثل البندقية، إلى المتوسطة مثل هولندا، إلى الكبرى مثل روسيا، لتكون معها حلفا ضد الجزائر خاصة والدول المغربية عامة.

وهكذا اقترح وزير الخارجية الفرنسي آنذاك جيفرسون على فرنسا عقد معاهدة تحالف ضد الجزائر ويضيف اروين:" **كانت هناك دول مثل فرنسا وبريطانيا تناور لمنع عقد تلك المعاهدة، لأن الجزائر لم تكن إذ ذاك تعقد معاهدة سلم مع دولة ما، أو مجموعة من الدول، إلا للتفرغ لشن حرب على دولة أو مجموعة من الدول.**" وهذا يعطينا فكرة على هيبة ومناعة وقوة وهيمنة كانت تتمتع بها الجزائر في نظر الدول الكبرى.[2]

---

(1)- صلاح العقاد، المغرب **العربي في التاريخ الحديث و المعاصر(الجزائر.تونس.المغرب الأقصى)**، مكتبة الأنجلو مصرية للنشر، ط6 ص 47.

(2) مولود قاسم نايت بالقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، الجزائر: دار البعث، 1985، ص 219

وبعد كثير من المفاوضات و الوساطات، تم عقد معاهدة سلم بين الولايات المتحدة والجزائر 1795 وصادق عليها الكونغرس في 2مارس 1796، وأمضاها على الجانب الجزائري الداي **بابا حسن** وعن الولايات المتحدة المبعوث الخاص **جوزيف دونالدسن** وقد حررت بالعربية أصلا.[1]

ودارت هذه المعاهدة حول ثلاث نقاط رئيسية:

1- إطلاق سراح الأسرى الأمريكان في الجزائر.

2- إقامة سلم مع أقوى بلدان المغرب وأخطرها شأنا.

3- توسط الجزائر بطلب من أمريكا لدي كل من حمودة باشا، باى تونس، ومحمد يوسف كرمنلى، باى طرابلس، لعقد معاهدة سلم معهما بضمان داي الجزائر.

وبمقتضى هذه المعاهدة استمرت العلاقات الجزائرية الأمريكية وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تدفع ضريبة سنوية، وظل العمل ساريا بهذه المعاهدة إلى غاية 1812 حيث وقع خلاف بين الداي الحاج علي وجيميس ميديسون حول تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بتلك الضريبة، حيث أرادت الولايات المتحدة الدفع نقدا إلا أن الداي طالب بالضريبة على شكل معدات حربية، كذلك ظهر خلاف أخر حول التقويم الهجري والميلادي أن الفارق بينهما يكلفهما مبالغ مالية إضافية، وامتد ذلك الخلاف طوال سنتين وأعلن الداي الحرب على أمريكا ورد الرئيس الأمريكي والكونغرس بإعلان الحرب على الجزائر، وتم ذلك فعلا في 23 فبراير 1815، ودامت المعركة يومين وأستشهد خلالها الأميرال الرايس حميدوا يوم 28 يونيو 1815.[2]

المعاهدة الثانية: وقعها كل من **الداي عمر** والرئيس الأمريكي **جيميس ميديسون** في 1815/07/03 الذي صادق عليها يوم 26 ديسمبر من نفس العام وقد أدرجت في المادة الأولى من هذه المعاهدة فكرة أنها عقدت على أساس المعاهدات المنعقدة بين الدول الأكثر حظوة.

المعاهدة الثالثة: عقدت هذه المعاهدة بين الداي والرئيس الأمريكي يوم 23ديسمبر 1816م وقد ظل الأمريكان مدة ثماني سنين ساخطين عليها، ولم يصادق عليها إلا يوم 11فبراير 1822م من

(1) إسماعيل العربي، **فصول في العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 82.

(2) مولود قاسم نايت بالقاسم، **المرجع السابق**، ص 232- 235.

طرف الرئيس جيمس مونرو الرئيس الثالث لأمريكا،حيث يقول في هذا الصدد المؤرخ الأمريكي اروين: " إن التأخر في المصادقة على تلك المعاهدة كان سهوا "[1]

كانت هذه أهم المحطات في تاريخ العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 1776- 1830 وقد علق دليل الوثائق الأمريكية الرسمية الذي صدر في1978، على هذه المعاهدات الثلاث بأنها أصبحت غير ذات موضوع أي ملغاة، وذلك بسبب دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر.[2]

في الأخير يمكن القول أن المرحلة الممتدة من 1776 إلى 1830 من تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية بدأت بتفوق الجزائر وانتهت بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر ذلك من خلال الشروط التي فرضتها الجزائر على الولايات المتحدة الأمريكية عندما كانت تلك الأخيرة في أول طريقها للاستقلال عن التاج البريطاني وضعيفة الأسطول معزولة عن العالم القديم، و انتهت هذه الفترة بفرض معاهدة 1815 على الجزائر بالقوة من البحرية الأمريكية.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الحرب التحريرية.

تراجع الاهتمام الأمريكي بالجزائر إبان سنوات 1830 حيث غادرها عدد من قناصل الدولة الأجنبية بصفة نهائية وأصبحت أمريكا لا تولي اهتماما للجزائر كما كانت في السابق خاصة بعد انتهاجها لسياسة العزلة التي وضعها **مونرو** عام 1814، وشعار هذه السياسة يقول "**أن أمريكا للأمريكيين وأوربا للأوربيين**" .[3]

ولكن بدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولي إلى جانب فرنسا والحلفاء سنة 1917 بعد انسحاب روسيا منه، ساهمت الولايات المتحدة في قلب موازين الحرب لصالح الحلفاء، ونتيجة إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون عن مبادئه المشهورة وأهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها تعلقت آمال

(1) إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص 258.

(2) مولود قاسم نايت بالقاسم، **المرجع السابق**، ص 247.

(3) رابح لونيسي ، **المرجع السابق**، ص 42.

الشعوب العربية بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الجزائر كنصيرة و حامية للشعوب الضعيفة والمتطلعة للحرية والاستقلال.[1]

بحلول الحرب العالمية الثانية ومنذ خروج الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة العزلة كانت فرصة سائحة لها للدخول بقوة إلى الساحة السياسية لمنطقة المغرب العربي، وهو ما جعلها تهتم عن قرب بقضايا المنطقة والتي أصبحت إحدى ميادين القتال الأكثر أهمية في ذلك الصراع الدولي، حيث أصبحت مفتاحا للحلول العسكرية للحلفاء ضد دول المحور وعنصرا أساسيا بالنسبة للأمريكان في سياستها[2] الإستراتيجية الرامية إلى حمايته مصالحها الاقتصادية، وهنا بدأ التأسيس لسياسة أمريكية تجاه الجزائر، وقد اختيرت الموانئ الجزائرية كمناطق عبور للمساعدات الأمريكية لصالح فرنسا.[3]

بدأت تتوسع اهتمامات الأمريكيين الخاصة بمصالحهم الاقتصادية بالدرجة الأولى، لذلك كانوا ينظرون إلى الجزائر كجزء من العالم العربي الغني بالبترول وعليه فان سياسة الولايات المتحدة في المغرب العربي لا تخرج عن هذا النطاق فهي محددة بهدف معين هو ضمان مصالحها البترولية في العالم العربي عن طريق الأنظمة السياسية الخاضعة لها، كانت الجزائر هي الأساس في هذا الاهتمام على غرار البلدان المغربية والإفريقية الأخرى، وما كانت تزخر به من موارد طبيعية إلى جانب موقعها الجغرافي المميز في القارة الإفريقية وتواجدها على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

و بناءا على هذه المعطيات يتجلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية:[4]

1. إن العلاقات مع دول العالم خاصة دول العالم خاصة دول العالم الثالث منعت الولايات المتحدة الأمريكية من الضغط المباشر على محاولات فرنسا في الاحتفاظ بالنظام الاستعماري.

---

(1) محمد محمود السروجي، **سياسية الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين** ،القاهرة: لإسكندرية للكتاب، 2005، ص 126.

(2) معمر العايب، "**العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962**" ، مذكرة دكتوراه، جامعة :أبي بكر بالقايد تلمسان، 2009، ص 28-29.

(3) **المرجع السابق**، ص 29.

(4) مريم صغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954-1962**، الجزائر: دار الحكمة، 2009، ص 379-398.

2.إن ظهور أنظمة في المغرب العربي ذات نهج رأسمالي، وموالية للغرب لا يمكن للسياسة الفرنسية زعزعة استقرارها في الشمال الإفريقي.

3.تبقي الولايات المتحدة الأمريكية المتحدث باسم حركات التحرر ضد الاستعمار الى أجل غير مسمى وتسعى جاهدة لنجاحها شريطة أن يحافظ هذا النجاح على سلامة وأمن المصالح الأمريكية.

4. نظرا لأهمية القضية الجزائرية في تأثيرها على النظام السياسي الفرنسي فان الولايات المتحدة الأمريكية ترى من الضروري إشراك الأقلية الشيوعية من الفرنسيين في حكومة الأغلبية.

ففي الدورة العاشرة للأمم المتحدة 1955 تم رفض إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال المنظمة بسبب إصرار فرنسا على أنها قضية داخلية، وبدعم أمريكي لم يتم إدراجها في الدورة الموالية على اعتبار أن الوقت غير مناسب إلا أن الولايات المتحدة نصحت فرنسا بعدولها عن معارضة طرح القضية الجزائرية.[1]

وفي الدورة الثانية عشر 1957 قدمت 22 دولة أفرو أسيوية بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة اتهموا الجيش الفرنسي بالإبادة الجماعية ضد الشعب الجزائري، أما في الدورة الثالثة عشر 1958 لم يناقش الوفد الفرنسي في هذه المناقشة، وخلال هذه الدورة ولأول مرة تقوم الدول أفرو أسيوية بتقديم مشروع يقر باستقلال الجزائر صراحة بدلا من السعي نحو تقرير المصير[2]

أما في الدورة الرابعة عشر 1959 سجلت جهود الكتلة الأفرو اسيوية القضية الجزائرية في هذه الدورة، وقد تزامن مع إعلان ديغول اعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره 16 سبتمبر1959،أما في الدورة الخامسة عشر دخلت الجزائر أول معاهدة دولية وهي اتفاقية جنيف، ولم يبقي حلم فرنسا الجزائر جزء من فرنسا واستطاع مندوبو الكتلة الأفرو آسيوية من كشف الدعم العسكري المقدم لفرنسا من الحلف الأطلسي.[3]

(1) محمد السعيد هارون، **صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية**، مجلة المجاهد، العدد، 1143، 02 جويلية 1982، ص 78.

(2) علوان محمد، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1985**، على تابليت، الجزائر: الكرامة للطباعة، ص 69- 71.

(3) مريم صغير، **المرجع السابق**، ص 331.

وفي الدورة السادسة عشر 1961 وبعد فشكل كل المحاولات العسكرية والدبلوماسية أصدرت الدورة لائحة تضمنت الدعوة لاستئناف المفاوضات، وحق تقرير المصير للشعب الجزائري وحصوله على استقلاله الكامل، وكانت الولايات المتحدة متحمسة للمفاوضات بين الطرفين، وعند إعلان الرئيس الفرنسي **ديغول** إجراء استفتاء شعبي في تصريح له في 16 سبتمبر 1959 اعتبرته الولايات المتحدة خطوة عظيمة وتجدر الإشارة إلى أنه بتوصل الطرفين الجزائري والفرنسي لوقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 بادر الرئيس الأمريكي جون كيندي ببعث رسالة تهنئة للشعب الجزائري وكذلك فعل عند إعلان استقلاله.[1]

أما على الصعيد المالي والعسكري، فان الدعم الأمريكي كان قويا وواضحا للحليف الفرنسي وللتدليل على ذلك ندرج تصريح **فرحات عباس** رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 1960 حيث قال " **لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لانتهت حرب الجزائر منذ 1957**".

فالدعم العسكري لفرنسا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن فقط عن طريق منظمة الحلف الأطلسي بل كان كذلك مباشرا كلما أحست بأن جيش التحرير الوطني الجزائري يهدد فرنسا، ذلك ما يفسر مهاجمة طائرتها مع فرنسا في ضرب ساقية سيدي يوسف.وأكدت الولايات المتحدة في لقاء لأعضاء منظمة الحلف الأطلسي بباريس (ديسمبر 1957) مساعدتها و تدعيمها المادي و المعنوي لفرنسا بما فيها تسليم نصف مليار دولار في هذه المناسبة فقط لتدعيم فرنسا لمواجهة جيش التحرير الوطني.[2]

بالنسبة للحلف الأطلسي الجزائر قطعة من فرنسا والتالي فهي تحت النفوذ والنطاق الاستراتيجي للحلف ولهذا شكلت الثورة الجزائرية بالنسبة لأعضاء الحلف تهديدا لمجالهم الحيوي منذ البداية، فيجب مجابهتها واتفقوا جميعا على إرسال قوات أطلسية دفاعا عن المجال الحيوي للحلف.

(1) ليلي تيتة، "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**، مذكرة ماجستير، جامعة: باتنة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2002، ص 54.

(2) إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار هومة للنشر، 2005، ص 189-194.

وبذلك أدانت جبهة التحرير الوطني باستمرار موقف الولايات المتحدة الأمريكية وكانت واعية بتحالفها العضوي مع فرنسا، واعتبرت القمع الفرنسي المباشر للشعب الجزائري قمع أمريكي.[1]

وفيما يلي سندرج بعض الأمثلة على المساعدات الأمريكية لفرنسا ضد الثورة الجزائرية على سبيل الذكر لا الحصر، فخلال سنتي 1956-1957 قدمت أمريكا حوالي 200 مليون دولار لفرنسا، وفي منتصف 1957 بلغ عدد الطائرات الأمريكية العاملة في القوات الفرنسية 500 طائرة و 150 مروحية. وفي عام 1958 وصل الدعم الأمريكي لفرنسا إلى نصف مليون دولار، فمن غير هذه المساعدات كان من الصعب عليها أن تستمر في حربها ضد الجزائر. كما تمكنت فرنسا من الاستفادة من خدمات الأسطول الأمريكي الموجود في البحر الأبيض المتوسط وخاصة الرادارات واستخدمت اثنين من حاملات الطائرات من نوع لافاييت والتي تبلغ حمولتها 11 طن.[2]

وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز كبير في الميزانية العامة للحكومة الفرنسية، مما زاد في ارتفاع ديونها بسبب حربها على الشعب الجزائري فالولايات المتحدة الأمريكية عام 1959 وصلت ديونها على فرنسا إلى 1585.4 مليون فرنك، ثم في عام 1960 كانت 1466.7 مليون فرنك. وفي عام 1961 وصلت إلى 1392.7 مليون فرنك، وهي المرحلة التي عرفت فيها المنطقة انخفاضا في العمليات العسكرية بين الطرفين الجزائري والفرنسي بسبب دخولهما في مفاوضات رسمية، كانت حكومة الاستعمار الفرنسي في السابق ترفضها جملة وتفصيلا.[3]

وخلاصة الموقف أن الموقف الأمريكي كان منحازا لصالح الحليف الفرنسي، باستثناء بعض التصريحات التي أثبت الواقع عدم صحتها، لأن الطرف الفرنسي كان في كل مرة يستفيد من الدعم الأمريكي، بالقروض والأسلحة بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي الكامل لفرنسا في المحافل الدولية من خلال الضغط على الحلفاء، ورغم ذلك وقعت بعض الخلافات بين الحليفين الفرنسي والأمريكي، ساهمت في توتر العلاقات من حين لأخر بينهما وهذا يرجع بالطبع إلى الاختلاف في المصالح والتصورات

(1) **المرجع نفسه**، ص 196.

(2) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الجزء الثالث، الجزائر: دار البعث، 1991، ص 86.

(3) مريم صغير، **المرجع السابق**، ص 421-422.

الإستراتيجية، إلا أن هذا لا يقلل من شأن الدعم الأمريكي الذي حظيت به فرنسا، والذي يعود برأينا للأسباب التالية:[1]

1) تخوف الولايات المتحدة من النفوذ السوفييتي في حال خسارتها للطرف الفرنسي الذي يتمتع بالموقع الاستراتيجي .
2) اعتبار فرنسا حليف قوي وقديم ينتمي إلى الغرب الرأسمالي ناهيك عن كونها عضوا فعالا في الحلف الأطلسي.
3) ظلت الولايات المتحدة تعتقد أن بقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية هو الوضع الأمثل، وذلك للتخوف من الأفكار التي تحملها ثورتها والتي من شأنها أن تمتد لبقية دول المنطقة.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء الاستقلال.

أدركت الحكومة الأمريكية اقتراب استقلال الجزائر لمتابعتها الأحداث عن كثب فاعتمدت ابتداءا من أكتوبر 1961 سياسة تقارب مع القادة الجزائريين، وجاء إعلان استقلال الجزائر 1962 كميلاد للدولة الجزائرية وتحول كبير يهدد العلاقات الأمريكية الفرنسية، لقد ظهرت الجزائر مستقلة خلال سنة 1962 كاهتمام جديد بحكم السمعة الدولية التي أحرزها الشعب الجزائري خلال نضاله البطولي لاستعادة حريته من المستعمر الفرنسي، خاصة لدى صناع السياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي يقودنا إلى محاولة التعرف على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر من خلال التطرق إلى طبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال مباشرة. [2]

بعد استقلال الجزائر استقبل الرئيس **كيندي** الرئيس الجزائري **أحمد بن بلة** في البيت الأبيض لكن الزيارة فقدت بريقها بسبب الزيارة التي قام بها بن بلة إلى العاصمة الكوبية هافانا، ثم كرر أحمد بن بلة زياراته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودارت بينه وبين الرئيس الأمريكي محادثات حول شاه إيران الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة أما الجزائر فقد كانت تدعم المعارضين الإيرانيين، كما دار بين الجانبين

(1) نور الدين حشود، "**العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004**، مذكرة ماجستير، جامعة: منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2005، ص22.

(2) جمال فرحات، **السياسة الأمريكية في الجزائر نشأها- تطورها- أثارها**، الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2006، ص 229

موضوع إيواء الجزائر لمعارضين الولايات المتحدة إلا أن تلك المحادثات لم تفض إلى اتفاق فقد انتقد الجانب الأمريكي الرئيس الجزائري حول إيواء المعارضين.[1]

ويبدو أن هذا اللقاء يدخل في إطار المحاولة الأمريكية في كسب الجزائر إلى جانبها، و التي تعود إلى فترة الثورة المسلحة وذلك في إطار الحرب الباردة لكن حافظ بن بلة على إعجابه بكيندي.

ولكن رغم التوتر من حين لأخر فان العلاقات الجزائرية – الأمريكية تمكنت أن تتغلب على " الأحداث" المختلفة وهذا راجع إلى حد ما للاهتمام المتواصل لكيندي في الجزائر ولحاجة هذه الأخيرة للإعانة الأمريكية . بينما كان بن بلة ينتقد الامبريالية الأمريكية في كل مكان كان عليه في أكثر الأحيان أن يبلع كبريائه وكان يؤكد علنيا اتكال الجزائر على الإعانة الخارجية للتغذية أي من الولايات المتحدة.

تمكن بن بلة لأول مرة في ديسمبر 1962 أن يشكر سفير الولايات المتحدة للتوزيع الأمريكي للإعانة الغذائية للجزائر، وكان يري **ويليامس** أنه لأسباب سياسية واقتصادية من المستحسن للولايات المتحدة مواصلة إعانة الجزائر.بدون إعانة أمريكية فان الجزائر "ستعاني من تعاسة وستكون عرضة لشغب وثورة". كان أربعة ملايين شخص يعيشون بفضل مواد غذائية أمريكية.[2]

وبحدوث الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع **هواري بومدين** على الرئيس بن بلة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يمكن تلخيصها فيما يلي: [3]

(1) سعد توفيق عزيز البزاز، **العلاقات الجزائرية الأمريكية**، مجلة الدراسات إقليمية، بغداد: جامعة الموصل، العدد 26، ، 2012، ص 148.

(2) عبد الكريم بالخيري، **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1980 (توازن بين المصلحة والمبدأ)**، ترجمة: سمير حشاني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أطروحة مكملة لنيل درجة فيلسوف في التاريخ، كلية الفنون، 1987، ص 182-189.

(3) نور الدين حشود، **مرجع السابق**، ص 24-25.

(3) Nicole Grimaud, **la politique étrangère algérienne 1962- 1978**, édition karthala, paris, p146 .

بعد الانقلاب اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجديدة، وكرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس **جونسون** معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين، وفي تلك الفترة كانت الجزائر حاضرة وبقوة على الصعيد الدبلوماسي إلى جانب قضايا العالم الثالث والتحرر وتصفية الاستعمار و إقامة نظام اقتصادي عالمي يساوي بين فرص دول الجنوب والشمال.

وفي 6 جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب 1967*، ومعارضتها للقضية العربية وتعتبر هذه المحطة قمة التوتر في العلاقة بين البلدين.[1]

واستمر التوتر في العلاقة بين البلدين لفترة وجيزة، وحدثت بداية التقارب الجزائري الأمريكي في مارس 1971، وقبل ذلك في أوت 1970 طلب الرئيس نيكسون من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة حركة تحرير جنوب الفيتنام، فيما يخص المساجين الأمريكيين.

وفي 1974/4/11 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية، وهذه الحادثة تعتبر في حد ذاتها سابقة، حيث يقوم الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا تربطه معها علاقات في تلك الفترة.[2]

وما يمكن أن نستخلصه عن العلاقة بين البلدين في هذه الفترة هو تميزها بالاضطراب تارة والتحسن تارة أخرى، في ظل اختلاف المصالح والتوجه الإيديولوجي وهو ما يمكن التعبير عنه بالمفارقات الإيديولوجية البراغماتية.[3]

---

(1) Nicole Grimaude, op. cit ,p 144-151

* **حرب 1967**: تعرف أيضا في كل من سوريا والأردن باسم نكسة حزيران وفي مصر باسم نكسة 67، وتسمي في إسرائيل حرب الأيام الستة هي الحرب التي نشبت بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن بين 5 حزيران 1967 والعاشر من الشهر نفسه، وأدت إلى احتلال إسرائيل لسيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وجولان وتعتبر هذه الحرب ضمن الصراع العربي الإسرائيلي.(انظر: هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مر العسكري(حرب الاستنزاف يونيو 1967 – أغسطس)،1998، ص 183.

(2) نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص 26

(3) **نفس المرجع**، ص 28.

و بمجيء **الشاذلي بن جديد** خليفة للرئيس بومدين في الحكم، غير النظرة الأمريكية السابقة وقد مهدت الوساطة التي قامت بها الجزائر من أجل الإفراج عن 50 دبلوماسي أمريكي احتجزوا في طهران 1979، إلى إقامة علاقات حسنة وطيبة مع الولايات المتحدة وقد زار مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الـ" C.I.A" **جورج بوش** الجزائر عام 1982، وتابع مسألة زيادة النشاط الإسلامي في الجزائر (حركة بويعلي) والأزمة مع ليبيا، كما قام بن جديد باستغلال تدهور العلاقات الأمريكية- المغربية بسبب قيام الأخيرة بالدخول مع ليبيا فيما عرف (بالوحدة العربية الإفريقية)، وقام الرئيس بن جديد في عام 1985 بزيارة الولايات المتحدة لتدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين حتي قال (لقد عرفت أين تكمن مصلحة الجزائر) [1]

لكن إدارة الرئيس **ريغن** لم تثمن هذا الانجاز، ولم توجه دعوة للرئيس الجزائري، بل أكثر من ذلك تبنت الاتجاه نحو المغرب الحليف الذي تربطهما مصالح حيوية.[2]

نجد أنه في عام 1985/04/17 زار الشاذلي بن جديد واشنطن في سابقة تعتبر أول زيارة رسمية من نوعها، وقد تكون بداية التحول في مسار علاقات البلدين.

اتسم الرئيس الشاذلي بالاعتدال ما من شأنه أن يؤدي إلى سياسة خارجية أكثر توازنا وقد جاءت هذه الزيارة في سياق مجموعة أحداث أهمها الاتجاه نحو تنويع مصادر السلاح، واتفاق الوحدة بين المغرب وليبيا، الذي اعتبرته الجزائر موجه ضدها بالأساس.

وعن القضايا التي تناولتها الطرفان في المباحثات هي:[3]

- العلاقات الثنائية خاصة التسلح والجوانب الاقتصادية والتكنولوجية.
- المغرب العربي ومشكلة الصحراء الغربية.
- الصراع العربي الإسرائيلي.
- الحرب العراقية الإيرانية.
- الأوضاع في لبنان.
- قضايا العالم الثالث.

(1) سعد توفيق البزاز، **المرجع السابق**، ص 145.

(2) Wiliam Quandt ,**flirt contrarie entre Washington et Alger**, le monde diplomatique ,juillet 2002, p 13

(3) عمر عز الرجال، **أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، السنة 1985، ص 138.

غير أن التطورات الدولية التي فرضها النظام الدولي الجديد بعد سقوط المعسكر الشرقي قد أرست مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية لم تعد الجزائر بمنأى عن هذه المتغيرات، ما دفعها إلى تبني رؤية جديدة تساير التطورات من خلال تنويع علاقات التعاون مع مختلف الشركاء وفق مبدأ تكريس براغماتية التعاون تخدم المصالح المشتركة، هذا المبدأ الذي كرسه مجيء الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** الى سدة الحكم في الجزائر، فبعد أن كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية توصف بالمحتشمة لانحصارها في مستوى التعاون الطاقوي خلال عقود طويلة، تغير اتجاه هذه العلاقات الى التعاون الأمني خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبروز ظاهرة الإرهاب والتي أدركت واشنطن حينها أن هذه الظاهرة عابرة للحدود وتقتضي التجنيد الدولي الكامل من أجل اجتثائها.

وفي نهاية هذا المبحث المتعلق بالإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية والتي تعود لظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة في1776، ما يعزز العمق التاريخي للعلاقات بين البلدين. إلا أنه يبدو جليا التذبذب وعدم الاستقرار الذي طغى على هذه العلاقة التي مرت بأزمات وصلت لحد قطعها في منتصف السبعينيات. ويمكن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائر والولايات المتحدة كحليفين إستراتيجيين ولكن بلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا.[1]

المبحث الثاني: أطر التعاون الأمريكي الجزائري:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى لأهم المجالات التي شهدت تقاربا بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن اعتبار هذه المجالات بمثابة متغيرات تحكم العلاقة بين البلدين، وهي تعبر عن المصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدها وتعزيزها، من خلال ميكانيزمات التعاون والتنسيق الثنائي والجماعي، فالمتتبع للعلاقات الجزائرية الأمريكية يلمس نوعا من التطور الكمي والنوعي فيها خلال السنوات الأخيرة. بحيث توثقت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ نشأتها بفعل العديد من العوامل والتي بدورها ساهمت بشكل ايجابي وفعال في تمتين العلاقات الثنائية.

(1) نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص 28.

المطلب الأول: المجال الســـياسي:

يعتبر المجال السياسي أساس أي تقارب بين الدول، كون الإرادة السياسية الحقيقة هي الأرضية لكل اتفاق في أي مجال، إلا أن هذه القاعدة كانت نسبية في إطار العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية.

إن استعراض الموقف الأمريكي إزاء ما يحدث في الجزائر فترة التسعينات يبرز لنا ثلاثة مراحل أساسية ميزت التعامل الأمريكي مع الأزمة الجزائرية.

أولا: مرحلة الحذر والتردد (1990- 1992):

تميزت هذه المرحلة بعدم اهتمام الإدارة الأمريكية بتطورات الوضع السياسي في الجزائر بداية التسعينات، بشكل انعكس على حذر وتردد الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الأزمة الجزائرية ويعود تفسير هذا الموقف المتردد للإدارة الأمريكية إلى النقاط التالية:[1]

- إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في فترة التسعينات (1990- 1992) منشغلة بإدارة أزمة الخليج الثانية، ونتائجها ذلك بالنظر إلى أهمية المنطقة للمصالح الأمريكية.
- إدراك واشنطن لأولوية فرنسا في إدارة الأزمة الجزائرية من منطلق أنها تدخل في دائرة الاختصاص الحيوي لفرنسا وذلك بحكم اعتبارات عدة (جغرافية، تاريخية، إستراتيجية وأيضا اجتماعية).

كما أن لها دور في اندلاع الأزمة من خلال تضخيم دوائرها الإعلامية والسياسية وللخطر الإسلامي على المنطقة وتشجيعها بأساليب مختلفة على توقيف المسار الانتخابي عام 1992(فوز الإسلاميين)، الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية أمرا غير مشروع ومناف للديمقراطية، فقد كان الجمهوريون في الحكم وعلى رأسهم **جورج بوش الأب** والمعروف عن الجمهوريين موقفهم العدائي من الإسلام السياسي، فقد اعتبروا أن ظاهرة الإسلام السياسي تشكل خطرا على مصالحهم وأهدافهم مستقبلا كونهم يولون أهمية كبيرة للهاجس الأمني في سياستهم الخارجية، وتسيطر عليهم أفكار الزعامة الأمريكية وضرورة صياغة النظام العالمي الجديد وفق ما يضمن وضع الهيمنة التامة للولايات المتحدة على العالم.

(1) مراد حجاج، " **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي**"، مذكرة ماجستير، جامعة: الجزائر، كلية العلوم سياسية والإعلام 2008، ص 131.

إلا أنهم لم يريدوا إظهار العدائي للمسلمين، وهم ما تجسده مقولة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آنذاك **ادوارد جيرجان** 1991 حيث قال: " ان الولايات المتحدة ليس لها ما تضمره للإسلام كأحد أعظم المعتقدات العالمية..... وترتاب من الذين يستعملون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية ..... أن معركتنا الحقيقية هي ضد الإرهاب والعنف وعدم التسامح ". (1)

لذلك يمكن أن نسجل أن الموقف الرسمي الأمريكي أظهر ضمنيا ارتياحا كبيرا لتدخل الجيش وإقصاء الإسلاميين في الجزائر، غير أن هذا لم يمنع من حدوث تقارب بين الإسلاميين في الخارج والمجلس الإسلامي الأمريكي الذي تعاطف مع أطروحات هؤلاء، كما يرى رئيس لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب " لي هاملتون" إن الدعم الضمني لإدارة بوش الأب للسلطة العسكرية في الجزائر هو بمثابة عدم احترام للمسار الانتخابي ولحقوق الإنسان. (2)

ثانيا: مرحلة التفاعل والدعوة إلى الحوار مع الإسلاميين (1993- 1996):

تزامنت هذه المرحلة مع تولي الرئيس **بيل كلينتون** رئاسة البيت الأبيض، وبداية التصعيد الأمني في الجزائر أواخر 1992 حيث تحول الموقف الأمريكي من حالة الترقب والصمت إلى حالة التفاعل مع الملف الجزائري بدعوة السلطة إلى الحوار مع الإسلاميين الذين ينبذون العنف وفتح المجال لإشراكهم في الحكومة ، خاصة بعد عجز السلطة الجزائرية عن حسم الوضع لصالحها في ساحة العالميات.

وفي هذه الفترة أبدت واشنطن مواقف وسياسات متناقضة أحيانا، فمثلا أبدت مساندتها للنظام الجزائري، في مواجهته مع عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حين كانت تأوي على أراضيها أحد قيادي الحزب المحضور: **أنور هدام** الصادر في حقه حكم بالإعدام بالجزائر.(3)

كما وجهت الإدارة الأمريكية مذكرة نصائح للحكومة الجزائرية تحتوي على أربعة نقاط:(4)

1. ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.
2. استئناف العمليات الانتخابية.

(1) نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص 33.

(2) مراد حجاج، **المرجع السابق**، ص 133.

(3) أمين البار، منير البسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط1، 2014، ص 65.

(4) أحمد مهابة، **الجزائر بين التكتلات الداخلية والخارجية**، مجلة السياسة الدولية، الجزائر، العدد، 128، 1997، ص 138.

3. إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.
4. احترام حقوق الإنسان.

وبالتالي فان إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على استيعاب التيار الإسلامي المعتدل في العملية السياسية لتفادي فوز الأصولية الراديكالية التي تشكل خطرا على الجزائر. و الدول المجاورة وهي بهذا أيضا تسمح بالتقاء المعارض اللائكية والإسلامية على طاولة الحوار ومن هنا رحبت واشنطن بأرضية العقد الثاني للمعارضة الجزائرية.

وخلال سنة 1995 حيث تم إصدار وثيقة روما، برعاية المنظمة الكاثوليكية سانت ايجيديو* من 8 إلى 13 جانفي، وتم ذلك بحضور 8 هيئات هي:[1]

- ممثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.
- جبهة التحرير الوطني.
- جبهة القوى الاشتراكية.
- الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر.
- حزب العمال.
- حزب النهضة الإسلامية.
- حزب أصول الغد.

صرح ديفيد جونسون الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بأن نتائج مبادرة سانت ايجيديو محاولة جادة لإيجاد حل سلمي للأزمة في الجزائر، وردت الجزائر باعتبار هذه المبادرة ونتائجها تدخلا أجنبيا في شؤونها الداخلية ورفضت ذلك بشكل قاطع وصريح.

---

* **منظمة سانت إيجيديو:** هي منظمة كاثوليكية دولية، يعود تاريخها إلى عام 1968، عندما قام مجموعة من طلاب المدارس الثانوية، الذين اجتمعوا في روما لقراءة الإنجيل، إطلاق برامج للقراءة والكتابة لأطفال المهاجرين الفقراء. والتزموا بخدمة الفقراء والمشردين والأجانب والمرضى والمحتاجين والعمل من أجل السلام والحوار، سانت إيجيديو لديها الآن أنشطة في 70 دولة، تضم في عضويتها حوالي 60،000 شخص(انظر إلى، سعودي هالة أبو بكر، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996، ص 283).

(1) أحمد مهابة، **المرجع السابق**، ص 139.

ثالثا:مرحلة التحويل لدعم السلطة ما بعد 1996:

بمجيء الرئيس اليمين زروال أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين إلا أن الاتصالات فشلت لأن الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة في نظر الأمريكيين، وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن ما حدث في الجزائر هي مواجهة سلطة قائمة لمعارضة مسلحة، وهو ما دفعها لحظر بيع الأسلحة للجزائر، بالإضافة إلى تقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها.

ولكن سنة 1996 بدأت الولايات المتحدة تعدل سياستها ومواقفها اتجاه الجزائر، حيث مت بتوسيع التعامل معها في مختلف القطاعات، وعن مرد هذا التغيير في السلوك الخارجي الأمريكي اتجاه الجزائر نجد الأسباب التالية:

– الانشغال المتنامي لأمريكا ولحلفائها في الأطلس خاصة في جنوب أوربا بالعنف الإرهابي في الجزائر ومخاطر تصديره إلى أوربا.[1]

– فشل أرضية روما بالنظر لضعف المعارضة وعدم تقبلها داخليا بشكل مطلق.

– بداية استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة وهو ما نزع الشرعية عن هذه المعارضة، يضاف إلى هذا النجاحات التي حققها النظام الجزائري في محاربة الإرهاب.

– الهجوم الإرهابي على برج التجارة العالمي في منتصف التسعينات.[2]

وقد يتجلى التحويل في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه السلطة الجزائرية في رسالة الدعم التي بعث بها الرئيس كلينتون إلى نظيره الجزائري اليمين زروال في عام 1996 داعيا فيها إلى التعجيل بالإصلاحات السياسية، إلى جانب هذا فقد اعتبر الرئيس الأمريكي الجزائر بمثابة دولة محورية.* [3] واستقرارها مهم جدا للمنطقة ككل لذلك يجب مساعدتها ودعمها، وهذا ما عبر عنه الرئيس بيل كلينتون في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس والمتعلق بالإستراتيجية الأمريكية للقرن 21 وجاء فيه : " نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا" ، وهذا ما تجلى في الدعم الأمريكي لحكومة الرئيس زروال

(1) عبد النور بن عنتر، **الأزمة الراهنة والأمن القومي**، الجزائر: المكتبة العصرية للنشر، 2005، ص 70.

(2) خالد عمر بن قفة، **التطويق الفرنسي والقفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع دول المغرب العربي**، على الموقع:
www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/14/sya/40 ?htm

* **الدولة المحورية:** منها نقطة إشعاعية النشاط لا تؤثر في مصيرها على منطقتها فحسب، بل تؤثر على الاستقرار العالمي وعلى المصالح الأمريكية، أي أن الدولة المحورية هي التي يكون لدورها الإقليمي والمخاطر المحيطة بهاو والمشاكل التي تهدد وجودها آثارا إقليمية ودولية تضر بالمصالح الأمريكية (انظر: عبد النور بن عنتر، الأزمة الراهنة والأمن القومي، مرجع سابق، ص 71).

(3) عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص 180.

في حربها ضد الإرهاب، ورغم كل ذلك فان الجزائر صنفت من طرف الإدارة الأمريكية في هذه الفترة ضمن فئة الدول الفاشلة failedstate وأدرج اسمها ضمن travelwarminge وهي الدول التي يحذر من السفر إليها.[1]

وفي سنة 1997 وتحديدا خلال شهر مارس قام مساعد كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط **مارتن أنديك** بزيارة للجزائر، وصرح أن بلاده لا تخفي رغبتها في الحضور بالجزائر بشكل قوي، خاصة بعد جهود الإصلاح التي قام بها الرئيس اليمين زروال، وهو ما يشكل نقطة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر، حيث أكدت الإدارة الأمريكية أن النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة له حول ضلوعه في المجازر، واعتبرت واشنطن بأن الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلقى السند الدولي.[2]

وبانتخاب الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في أفريل 1999، فهو رجل متفتح يحرص على إقامة علاقات مع الغرب، وهذا ما جعل الإدارة الأمريكية تعبر عن ارتياحها لمجيئه للرئاسة في الجزائر.

عاد **مارتن أنديك** (كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط)، للجزائر عام 1999 حاملا رسالة من الرئيس **بيل كلينتون** إلى **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة**، حيث شدد مارتن على ضرورة العمل على إتمام وحدة المغرب العربي، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر وفق مصالح الطرفين.

بدأ التنسيق في المجال السياسي بين البلدين بالخصوص بعد توقيع اتفاق السلام بين اريتريا و اثيوبيا في الجزائر، وبمساهمة أمريكية في ديسمبر 2000 وأثناء التوقيع على هذا الاتفاق طلبت كاتبة الدولة للخارجية (**مادلين أولبريت**)، من الجزائر لعب دور في تسوية النزاع القائم في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والاسرائليين، وهذا في حد ذاته يعتبر اعترافا أمريكيا بالدور الدبلوماسي النشط للجزائر.[3]

وبفوز الجمهوريين تحت قيادة الرئيس **جورج وولكر بوش** حصل أول اجتماع بينه وبين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نيويورك بتاريخ 11 جويلية2001، وفي هذا اللقاء فضل بوش فتح الملفات الاقتصادية الهادئة مع نظيره الجزائري، وتجنب طرح الأسئلة المتعلقة بالوضع الداخلي ما يعني أن الرئيس الأمريكي

(1) نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص 35.

(2) خير الدين العايب، **الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي**، متوفر على الموقع:
www.azzaman.com بتاريخ: 12-03-2017 على الساعة: 11:22

(3) نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص 36

كان مقتنعا بأن سياسة الولايات المتحدة اتجاه الجزائر يجب أن تحدد في مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط في الصحراء الجزائرية، وليس من خبراء الأمن القومي. [1]

وفي ختام الحديث عن هذه النقطة، يمكن القول إجمالا بأن العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تميزت بالاضطراب وعدم الثبات، فالولايات المتحدة حاولت المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الجزائر، وما يستدعيه ذلك من تنسيق بين مجموعة من السياسات والآليات، المتناقضة أحيانا، وهو ما جعل العلاقات السياسية بين البلدين تفتقر للثبات. ويمكن أن نرى التغير في السياسة بين البلدين في منتصف التسعينات، اما بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي جعل من اعادة الاعتبار الدولي للجزائر أحد المحاور الأساسية لسياسته، وبذلك اختار التركيز على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، و تكرست جهوده باعتبار واشنطن للجزائر شريك أساسي في إعادة ترتيب الشؤون الإقليمية للمنطقة.

فقد بلغ التنسيق السياسي بين البلدين ذروته في السنوات الأخيرة، فاتحا أفاق واسعة أمام البلدين تتوقف على مدى الإرادة الحقيقية والظروف الملائمة.

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي.

تعود العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى ما بعد الاستقلال 1962، وكانت مزدهرة خاصة في المجال الطاقوي الغاز والبترول، ولم تتأثر بدرجة كبيرة بالتوتر السياسي بين البلدين فالجزائر حاولت بعد الاستقلال مباشرة تحقيق التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على الموارد الداخلية بالدرجة الأولي على عائدات المحروقات، لتقليل التبعية للخارج وبعد فشل هذه الإستراتيجية، حاولت الجزائر الانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي كخيار بديل، مما دفع بالجزائر للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي كونها تمثل القوة الاقتصادية الأولى في العالم، والمنتج الأول للسلع والخدمات في العالم وكذلك تمتلك أكبر نصيب في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.[2]

أما بالنسبة للاقتصاد الأمريكي يمكن القول بأنه الأول عالميا ومن الأسباب التي تدفع بالولايات المتحدة إلى التقرب اقتصاديا مع الجزائر:

(1) **نفس المرجع**، ص،37

(2) رامزي كلارك وآخرون، **الإمبراطورية الأمريكية**، القاهرة: مكتبة الشروق، ج1، ط1، 2001، ص 273.

وهو ضمان تدفق البترول والغاز الطبيعي للولايات المتحدة وحلفائها بأثمان معقولة، وكون الجزائر تعتبر المصدر الثالث للغاز الطبيعي المميع في العالم حيث تتمثل صادرات الجزائر باتجاه الولايات المتحدة أساسا في البترول والغاز.

بالإضافة إلى أن السوق الجزائرية سوق واعدة تضم 30 مليون مستهلك، وإذا ما تم النظر لها في إطار المغرب العربي، فانه يبدو أكبر وتمثل الجزائر أرضية خصبة لجلب الاستثمارات.[1]

نجد أيضا أن الجزائر تتصل بالنواحي السياسية والاقتصادية وبمجال الطاقة وتركيزها على النفط والغاز، فضلا على أن الولايات المتحدة تسعي لإيجاد كيان إقليمي قوي في تلك المنطقة من العالم بشكل يسمح بتوفير سوقا محتملة للأعمال التجارية وللسلع الأمريكية، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة مع الصين في هذا المجال.[2]

حيث يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الاقتصادية بحيث يمثل 70 بالمائة من عائدات ميزانية الدولة كما يساهم بنسبة 35 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و حوالي 98 بالمائة من العائدات الخارجية للجزائر، و فضلا عن ذلك، فالجزائر تعتبر المنتج رقم 12 عالميا للنفط بمقدار 12 مليون برميل يوميا، كما أنها المصدر الخامس للغاز عالميا بما يعادل 60 مليار متر مكعب.[3]

في سنة1991 سمحت الجزائر بتوافد المستثمرين الأجانب نتيجة الفرص التي أتاحها قانون المحروقات للاستثمار الأجنبي والشراكة حيث تم توقيع عقود شراكة في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج مع عدد مهم من الشركات وصلت سنة 1999 إلى 42 عقد مع 24 شركة عالمية.

ومن الأمثلة على الشركات الأمريكية التى وقعت عقد تقاسم في الإنتاج مع سوناطراك * نجد شركة أميراداهاس وذلك لتطوير حقول القاسي والعقرب الواقعة غرب حاسي مسعود، وعقدا للمشاركة في الإنتاج مع نفس الشركة في حوض حاسي بركين بحاسي مسعود.

(1) حنان دويدار، **الولايات المتحدة والمؤسسات المالية والدولية**، السياسة الدولية، العدد 127، 1997، ص 21.

(2) خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية – العربية (1990- 2014) دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، ، 2015، ص 209.

(3) بوحنية قوي، محمد خميس، "**قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة**، "المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة -العدد (04) جانفي 2013، ص 60.

* تحتفظ شركة سوناكطرا عند تعاملها مع هذه الشركات نسبة 51%من العوائد مقابل (49%) للشريك الأجنبي.

كذلك نجد شركة أموكو الأمريكية وذلك لاستغلال حقول غازية بعين أميناس وعين صالح، وشركة أركو الأمريكية وذلك لتطوير ورفع معدل احتياطي للنفط الخام في بعض الحقول. [1]

كما تم إنشاء غرفة تجارية أمريكية- جزائرية في نيويورك في 16 جوان 1991 لرفع الحواجز الجمركية التي تعرقل تدفق المبادلات التجارية بين البلدين، ولجلب العديد من الشركات الأمريكية للاستثمار في الجزائر والاطلاع على مختلف الإصلاحات الهيكلية والأنظمة القانونية المعمولة بها من قبل الحكومة الجزائرية.

أما عن التبادل الثنائي الاقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من حيث الاستيراد والتصدير، وحجم المبادلات التجارية بين البلدين، فنجد أن سنتي 1996- 1997 سجلت ارتفاعا محسوسا في الصادرات الأمريكية من الجزائر حيث بلغت في سنة 1996 قيمة مليارين ومائة وخمسة وعشرون 2.125.7 ، في حين بلغت في عام 1997 قيمة مليارين وأربعة مائة وتسعة وثلاثون، ويرجع هذا الارتفاع الطفيف تحول الإدارة الأمريكية لدعم السلطة السياسية في الجزائر ضد الإرهاب والى الاكتشافات الهائلة التي حققتها الشركات النفطية الأمريكية في الجنوب الجزائري خاصة شركة أنادر أكو، وكانت الجزائر الزبون السادس للولايات المتحدة عربيا.[2]

بالإضافة إلى أننا نجد الصادرات الأمريكية في الجزائر بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2000 بمليارين وسبعة مائة وأربعة وعشرين دولار أمريكي، وترجع هذه القيمة المرتفعة المقارنة مع غيرها إلى تحسين الأوضاع الداخلية في الجزائر بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي أبدى رغبة في الانفتاح على الخارج والسعي لترقية التعاون مع العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي رحبت بانتخابه وهو ما ترجمه لتحسن الطفيف في قيمة الصادرات الأمريكية الى الجزائر والتي بلغت قيمة ثمان مائة وواحد وستون مليون.[3]

(1) خميسة عقيبي، **المرجع السابق**، ص 202- 203.

(2) نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص57.

(3) عبد الرحمان شريف، **المبادلات التجارية الأمريكية، (1990- 2000)**، على الموقع:
http://www.census.gov بتاريخ: 11-03-2017 على الساعة: 12:30

جدول رقم 1: يبين صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من والى الجزائر(1990- 2000):

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية:

السنوات	الصادرات و.م.ا على الجزائر	واردات و.م.ا على الجزائر	الميزان التجاري
1990	951.5	2.625.5	- 1.647.0
1991	726.6	2.102.6	- 1.376.0
1992	688.0	1.586.1	- 898.1
1993	938.0	1.583.0	- 645.0
1994	1.191.5	1.526.9	- 335.4
1995	774.1	1.749.5	- 975.4
1996	635.3	2.125.7	- 1.490.4
1997	691.6	2.439.5	- 1.747.9
1998	651.5	1.638.1	- 986.6
1999	458.8	1.824.2	- 1.365.4
2000	861.8	2.724.2	- 1.862.2

المصدر:عبد الرحمان شريف، **المصدر السابق**.

ونجد في تصريح لرئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة، أمام مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين " بمؤسسة جيمس بيكر" بالولايات المتحدة الأمريكية، قال " علاوة على ما تم كشفه من احتياطات فالجزائر تتمتع بقدرات كامنة هائلة من المحروقات وما زالت أحواضها الرسوبية الواسعة غير مستكشفة بما فيه الكفاية بكثافة تقل عن 08 أبار لكل 10.000 كلم^2، بينما نجد الكثافة على المستوى العالمي تتجاوز مائة بئر وتصل في الولايات المتحدة الأمريكية الى أكثر من 500 بئر في كل 10.000 كلم^2.[1]

(1) نور الدين حشود، **المرجع السابق**، 58.

كل هذه المقدرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار في الإستراتيجية الطاقوية الجديدة لإدارة جورج بوش، " تقرير ديك تنيشي الذي يشير لأكثر من مرة لدور الجزائر وإمكانية توسيع دورها في إطار سياسة تنويع المصادر النفطية الآمنة على منطقة الشرق الأوسط.[1]

(1) **نفس المرجع** ، ص 60.

خلاصة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل المتعلق بالعلاقات الجزائرية الأمريكية خلال فترة 1990-2001، نجد أن جذور هذه العلاقة كانت بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مستقلة عام 1776 حيث بدأت العلاقة بين البلدين في الظهور من خلال الاتفاقيات بينهما.

أما فيما يخص على الصعيد السياسي يمكن القول بأن العلاقات السياسية، والتي كانت حديثة نوعا ما بدت مضطربة وغير مستقرة، خاصة مع بداية التسعينات بسبب التوتر الأمني الذي عرفته الجزائر، إلا أنه ومع منتصف التسعينات بدأت تعرف نوعا من التحسن، والذي تعزز ابتداءا من 1998، حيث يمكن ملاحظة تزايد وتيرة الزيارات واللقاءات الرسمية بين البلدين، وصولا إلى لقاء الرئيسين **بوتفليقة وبوش** مرتين خلال 2001، وهو ما يفسر أنه تقارب على أعلى مستوى والذي من شأنه أن يتعزز خلال السنوات القادمة بتوفر الإدارة السياسية عند الطرفين والظروف الملائمة.

أما عن العلاقات الاقتصادية، والتي كانت عموما مقبولة وتعود إلى ما بعد الاستقلال 1962 بسبب المصالح النفطية الأمريكية في الجزائر، والتي تكرست بعد نهاية الحرب الباردة، وتحقيق التقارب الايديلوجي بين البلدين، فمع بداية التسعينات عرفت المبادلات التجارية بين البلدين تراجعا بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في الجزائر، إلا أنها مع منتصف التسعينات والى غاية 1999 عرفت نوعا من الانتعاش، وخلال السنوات الأخيرة شهدت المبادلات التجارية قفزة نوعية وكمية، حيث بلغت أعلى مستوياتها، بالإضافة إلى تزايد معدلات الاستثمار الأمريكي في الجزائر فاتحة بذلك أفاقا واسعة للتعاون الاقتصادي بين البلدين على المدى المنظور.

الفصل الثالث

العلاقات الجزائرية الأمريكية ما بعد 11 سبتمبر إلى غاية 2015

المبحث الأول: التعاون الجزائرية الأمريكي السياسي والعسكري

المطلب الأول: ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية

المطلب الثاني: مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الأزمة الليبية

المبحث الثاني: التعاون الجزائري الأمريكي الاقتصادي والاجتماعي

المطلب الأول: مجالات الطاقة

المطلب الثاني: التعليم والتكوين

المبحث الثالث: المعوقات والتحديات التي تواجه العلاقة بين البلدين

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه العلاقة بين البلدين

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات بين البلدين

نحاول من خلال هذا الفصل البحث والتقصي في تطور العلاقات الجزائرية – الأمريكية وتوجهاتها الجديدة حيال الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فبعد سيطرة العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية– الجزائرية طوال حقبة الحرب الباردة وما بعدها، أفرزت أحداث سبتمبر معطيات ومتغيرات جديدة مفصلية في العلاقات الدولية وأصبح المجال الأمني المسيطر في تحديد العلاقات بين البلدان فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تغيرت العديد من المعطيات الدولية.

فمن المؤكد أن الهجمات التي شهدتها كل من نيويورك وواشنطن في هذه الأحداث والتي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون سوف تسجل ضمن أبرز أحداث القرن 21، وهذا لا يرجع إلى أعداد الضحايا وحجم الخسائر المادية المباشرة التي نجمت عنها فحسب، وإنما يرتبط أيضا بالدلالات العميقة التي مثلتها الأحداث بالنسبة إلى دولة تعتبر القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1]

وكان الذي حدث في سبتمبر منعرج غير من توجه العلاقات الجزائرية الأمريكية وجعلها تأخذ بعدا أخر بعد جمود استمر على مدار تسعينات القرن الماضي، بحيث باشرت الدولتان منذ ذلك التاريخ سلسلة اتصالات مكثفة وتبادلات لزيارات مسؤولي البلدين وتقربت العلاقات بينهما في المجال الأمني السياسي والعسكري وكذلك في المجال الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول:التعاون الجزائري الأمريكي السياسي والعسكري.

انعكست أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجال السياسي والعسكري، فقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر في ترقية التعامل الأمريكي– الجزائري في المجال الأمني فقد حرصت الولايات المتحدة على تعزيز علاقاتها السياسية مع الجزائر، وذلك من خلال تكثيف الزيارات بين المسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر ومناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتنسيق السياسي والأمني وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة في معالجة القضايا السياسية والعسكرية المتعلقة بالبلدين.

(1) السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001**، لبنان: دار العربية للعلوم، ط1، 2004، ص 132.

المطلب الأول: ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية.

نجد أن أهمية حقوق الإنسان والديمقراطية اختلفت عبر الإدارات الأمريكية، فخلال فترة الرئيس **نيكسون** لم تكن ذات أهمية، بينما أصبحت نشطة مع كل من الرئيسين **كارتر وريجان**، ولكن عموما بلغت الديمقراطية وحقوق الإنسان الأهمية القصوى عند الإدارة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، فقد حرصت على دعم حقوق الإنسان لأن المصالح الأمريكية ستكون أضمن في عالم يحترم الحقوق واقتصاد السوق.

وبالنظر إلى البراغماتية الأمريكية فان انتشار حقوق الإنسان مرتبط بضمان المصالح الأمريكية وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية التي توسعت في أعقاب الحرب الباردة، حيث يمكن القول بأن حقوق الإنسان في نهاية المطاف هي وسيلة وليست غاية في السياسة الخارجية الأمريكية، فهي وسيلة لتحقيق المصلحة الأمريكية أو الحفاظ عليها، فقد استغلت واشنطن هذه المسألة للتدخل في المناطق التي تريد التواجد فيها متخذة منها ذريعة لذلك، وهو ما يجسد النزعة التدخلية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تكرست بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

أما بالنسبة لحقوق الإنسان في الجزائر والتي عرفت تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، بسبب تراجع مستوى العنف وكذلك بعد قبول الجزائر بزيارة اللجنة الاستعلامية الأممية بقيادة الرئيس البرتغالي الأسبق **ماريو رايس** في صيف 1998 وإبداء الجزائر رغبتها في التعاون في هذا المجال، وتعزيز هذا الاتجاه مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي دعا المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لزيارة الجزائر، والاطلاع على وضعية حقوق الإنسان ومن أبرز هذه المنظمات منظمة أمنيستي وبعثات الصليب الأحمر.

وصرح لوران كراتير مساعد الدولة للخارجية بأن حقوق الإنسان في الجزائر عرفت تطورا كبيرا بعد العشرية السوداء، ودعا للتفكير في رفع حالة الطوارئ بسبب تحسن الوضع الأمني.[2]

(1)- عبير بسيوني، **السياسة الخارجية الأمريكية ومسألة حقوق الإنسان**، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997، ص 113.
(2)- نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص 74.

مسألة الديمقراطية: فعلى إثر هجمات الحادي عشر من أيلول بادرت الإدارة الأمريكية بإعلان الحرب على الإرهاب فبدأت أولى مراحل هذه الحرب في أكتوبر 2001م حيث استهدفت أفغانستان، وبعدها بدأت الإدارة الأمريكية تعد العدة لحربها على العراق خلال عام 2002م، وفجأة برزت قضية الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية وذلك بتصريحات وخطب المسؤولين الأمريكيين ومطالبهم بتغير نظم الإعلام بما يسمح بنشر قيم وثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

إن الحديث عن موقع قضية الديمقراطية في العالم العربي في إطار الإستراتيجية الأمريكية قبل 11سبتمبر أو بمعنى أدق قبل التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو الاهتمام بهذ القضية في العالم العربي فنجد تجاهل أمريكي لهذه القضية في توجهها السياسي الاستراتيجي نحو العالم العربي.[1]

يعرف المسار الديمقراطي في الجزائر بعدة صعوبات ساهمت في تعثره، فبعد إقرار التعددية في دستور 1989 وإجراء أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر في نهاية 1991 وبداية 1992، والتي تم إلغاء الدور الثاني منها ليتم فيما بعد إلغائها كليا، بتدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، واعتقال زعيمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ **على بالحاج وعباسي مدني**، حيث اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بإبداء الأسف لتعثر المسار الانتخابي والديمقراطية في الجزائر، وفي سنة 1995 واثر انتخاب الرئيس اليامين زروال رحبت واشنطن بذلك وعلقت أمالا كبيرة على الإصلاحات التي ستقوم بها الحكومة الجزائرية إلا أنها تحفظت على تدخل الجيش في الحياة السياسية.[2]

أما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية لعام 1997 فلم تعتبرها الولايات الإدارة الأمريكية الأمريكية خطوة حقيقية في سبيل الديمقراطية، واعتبرت أن الحكومة الجزائرية ما هي إلا واجهة مدنية لسلطة فعلية عسكرية تتمثل في أركان الجيش، لتبق خطوات الجزائر نحو الديمقراطية خجولة إلى غاية الانتخابات الرئاسية 1999، والتي فاز بها المرشح عبد العزيز بوتفليقة ولكن انسحاب المرشح الستة قبل الانتخابات شكل إحدى الجوانب السلبية التي مست هذه الانتخابات.[3]

(1)– محمود على الخطيب، **أمريكا وقضية الديمقراطية في العالم العربي**، السعودية: كتب عربية، 2004، ص 30.

(2)– Willam Quandt , **Ibid**, p 15 .

(3)– Idem , p 15 .

وفي الانتخابات الرئاسية عام 2004 فقد أكدت الإدارة الأمريكية ضرورة ضمان انتخابات رئاسية شفافة ونزيهة فيما أبدي بعض الأكاديميين الأمريكيين تخوفهم من قيا معبد العزيز بوتفليقة باستغلال كل مؤسسات الدولة، وبعد تحصله على الرئاسة مرة أخرى أبدت ارتياحها لنزاهة الانتخابات التي أكدتها الملاحظات الأولية للملاحظين الأجانب لكنها في المقابل لم تخفي حقيقة حدوث بعض التجاوزات الطفيفة.

وعموما يمكن إجمال التقييم الأمريكي لمسار الديمقراطية في الجزائر فيما يلي:[1]

1- تسجيل العديد من التجاوزات مثل استغلال الإدارة ومؤسسات الدولة لصالح مرش أو حزب معين، وغياب أو نقص الأمن في بعض المناسبات الانتخابية مما ينعكس سلبا على وتيرتها .

2- غياب ونقص الشفافية في أكثر من مناسبة انتخابية وذلك ما يثبته كثرة الطعون في نتائج الانتخابات.

ولكن رغم ذلك هناك شيء من الايجابية يكمن في تأكيد المؤسسة العسكرية عدم التدخل والتزام الحياد في انتخابات 2004، ويمكن أن تحقق الجزائر ديمقراطية جزئية وهي اليوم على الأقل في الطريق الصحيح حسب ويليام كونت.

المطلب الثاني: مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

أحدثت هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 تغيرا في نظرة العالم لظاهرة الإرهاب، حيث لجاءت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام الوسائل التقليدية للعمل على الصعيد الدولي لمواجهة الإرهاب وذلك على الرغم من امتلاكها التكنولوجيا والأنظمة المتطورة. كما ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في استصدار قرار رقم 1373 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي دعا دول العالم للتعاون لوضع حد لمصادر تمويل الإرهاب وحرمان الجماعات الإرهابية من الحصول على ملاذ آمن. تلك الجهود أكدت صحة دعوات الجزائر وتحذيراتها من الظاهرة التي عاشتها الجزائر بين عامي 1992و 1999.

(1)- نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص 72.

فالجزائر بتجربتها، مدة عقد من الزمن خبرت الجماعات الإرهابية وأساليب عملها، وتمكنت من محاصرتها والحد من قوة نشاطها، وأصبحت خبرتها مطلوبة لدى العواصم الغربية للتمكن من مكافحة الظاهرة، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفعها إلى الشروع في إبرام تعاون أمني في مكافحة الإرهاب.[1]

عندما ضربت الرحلة 77 صبيحة 11 سبتمبر/أيلول 2001 مقر البنتاغون، كان أحد أهم حلفاء المستقبل موجودًا هناك، وهو الجنرال محمد مدين المدعو توفيق، رئيس المخابرات الجزائرية المعروفة اختصارًا بـ"DRS"، الذي نجا هو ومن معه من الجنرالات الجزائريين والأميركيين من الهجوم، ولكنه سيكون واحدا من أكبر المستفيدين منه على الإطلاق، في هذا الوقت كانت الجزائر تشهد تحرّكات شعبية هائلة في منطقة القبائل.[2]

هذا الحدث العالمي كان مسوغا قويا، ومنعرجا غير من توجه العلاقات الأمريكية –الجزائرية، وجعلها تأخذ بعدا آخر بعد برود أستمر على مدار تسعينات القرن الماضي، فسارعت الجزائر إلى استنكار هجومات11 سبتمبر 2001، حيث أدان الرئيس بوتفليقة الاعتداءات الوحشية وقال في رسالة إلى الرئيس بوش: "لقد صدمت والشعب الجزائري بالاعتداءات الوحشية التي ضربت الشعب الأمريكي"، وأعلن استعداده للتعاون في كافة المجالات الأمنية والعسكرية في الحملة ضد الإرهاب.[3]

في نوفمبر 2001 التقى الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بالرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، لمناقشة التعاون بين البلدين في الحرب على الإرهاب، وتم وضع الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضمن قائمة الجماعات الإرهابية سنة 2002.[4]

حيث عانت الجزائر خلال فترة الإرهاب من عزلة دولية، انعكست على العلاقات العسكرية، ويعتبر دخولها في الحوار المتوسطي في سنة 2000، ينطلق من ثلاثة مبادئ بالنسبة لسياستها الخارجية فيما

---

(1) حكيم غريب، **التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان**، متوفر على الموقع:
http://www.washingtoninstitute.org بتاريخ: 03-04-2017 على الساعة: 12:10

(2) محمد العربي زيتون، **الجزائر ومكافحة الإرهاب**، متوفرة على الموقع:
http://www.aljazeera.net بتاريخ: 03-04-2017 على الساعة: 13:22

(3) محمد سلامة النحال، **الحرب ضد الإرهاب– تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية**،تونس: دار زهران للنشر 2009، ص 13.

(4) Stephen Harmon, **From GSPC to AQIM: The evolution of an Algerian islamist terrorist** group into an Al-Qa'ida Affiliate and its implications for the Sahara-Sahel region, 2010.p:22.

يتعلق بالدفاع والأمن الإقليمي والتقارب بين شعوب الدول المنطقة، قمت الجزائر بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات حلف الناتو حيث قال قائد قوات يو اس كويست البحرية الأمريكية " أن الجزائر شريك استثنائي للولايات المتحدة في حربها الشاملة على الإرهاب". [1]

ومنه كان الحوار الجزائري الأطلسي الهادف إلى إيجاد نوع من التعاون العسكري بين الشركاء لمواجهة التهديدات، بحيث يكون هذا التعاون منطلق من مصالح مشتركة، ويرتكز على رفع المستوى العسكري والتخطيط للميزانية الممنوحة للقطاع العسكري.

وفي 5 سبتمبر 2003 استقبل قائد أركان الجيش الفريق **محمد العماري** الجنرال **شارل والد تامب** نائب قائد القوات الأمريكية في أوربا، على رأس وفد عسكري أمريكي مهم، وقد أشاد الجنرال شارل بتبادل المعلومات حول شبكة القاعدة، كما اعتبر التعاون بين الجيشين قد دخل مرحلة جديدة.[2]

وفي إطار جهود واشنطن لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، رصدت مبلغ 7 مليون دولار لمساعدة دول الساحل، ثم توسعت لتشمل دول الجزائر بطلب من قيادة القوات الأمريكية في أوربا، وتقرر رفع هذه الميزانية إلى 125 مليون دولار، وهذا ما جسده توفير الولايات المتحدة خدمات استخباراتية مهمة لمالي والنيجر والجزائر، عبر طائرة استطلاع **ب3آريون** التابعة للبحرية الأمريكية، التي قدمت معلومات دقيقة عن تحركات المدعو عبد الرزاق البار أحد أبرز أمراء الجماعات الإسلامية، حيث طرد من مالي إلى النيجر، وبعدها إلي التشاد ليتم تسليمه فيما بعد إلى الجزائر.[3]

كما وقعت الجزائر على اتفاق عسكري مع الولايات المتحدة حول مكافحة الإرهاب عام 2004، وقد قام حلف شمال الأطلسي بالإشراف على التوقيع على هذا الاتفاق، وتتحدث بعض المصادر عن إقامة قاعدة عسكرية أميركية بموجب هذا الاتفاق قرب تمنراست بالجنوب الجزائري، يسند إليها دور القيام بمراقبة نشاط عناصر الجماعة السلفية للدعوة والجهاد المنتشرة في الصحراء الكبرى والتنصت على مكالماتها وينفي المسؤولون الجزائريون والأميركيون وجود هذه القاعدة.[4]

---

(1) Abdennour Benantar, **Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d Intérêt ?** (Algérie : CREA), 2007 ,p,165 .

(2) نور الدين حشود، **المرجع السابق**، ص 48.

(3) **المرجع نفسه**، ص50.

(4) سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر الواقع والتحديات**، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006، ص 16.

ويعتبر التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ديناميكيا ومتعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية – الأمنية ويتجلى هذا التنسيق في عدة مجالات التالية:[1]

– موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب لأنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المبهم والغامض إلا عبر مشاركة جماعية عابرة للقوميات بتفويض دولي واضح (1373).

– تبادل المعلومات الاستخباراتية: فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي.

– التعاون بين وكالات الأمن و الاستخبارات ووزارتي الدفاع الأمريكي والجزائري.

– التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية.

فقد صرح السفير الأمريكي بالجزائر ريتشارد ايدرمان قائلا" لعب الجزائر دورا هاما جدا في الحرب على الإرهاب، وتفكيك البنية التحتية لتنظيم القاعدة، وهي مرشحة للعب دور محوري في العالم العربي وإفريقيا من طرف واشنطن وصرح الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** " إن إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي **جورج بوش،** سيساهم في تدعيم علاقاتنا وتعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب" وفي رده عن هذه الرسالة صرح الرئيس الأمريكي " أعرب عن رغبتي في التعاون معكم من خلال العهدة الثانية" ، ووصف **فرنسيس تايلور** منسق مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الاستخباراتي العسكري بالرائع، وصرح السفير الأمريكي بالجزائر السيدة **جانيت آندرسون** بأن العلاقات بين الجيشين ممتازة وتعززت بعد 11 سبتمبر 2001 وبدأت قبل ذلك".[2]

كما أن الجزائر، وبعد هذا الحدث العالمي انغمست ودعمت أمريكا في حملتها" الحرب الدائمة على الإرهاب" وبذلك ستحصل من واشنطن وحلفائها الأوربيين على معدات عسكرية عالية الدقة مثل: منظار للرؤية الليلية، طائرات بدون طيار، هذه الأخيرة التي استعملت في الهجوم الإرهابي بعين أميناس يوم

(1) محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري– الأمريكي والحرب على الإرهاب**، بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2009، ص 17.

(2) مصطفي مراح، **سنة بعد 11 سبتمبر الإرهابية: الانعكاسات والتحولات**، مجلة الجيش، العدد 470، 2002، ص 11.

01/16/ 2013، وكذلك وفي إطار التعاون الاستراتيجي الأكثر استجابة وتلاؤما، ستتبادل الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية معلومات استخباراتية للقضاء على الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي حولت فيما بعد تحالفها مع تنظيمات إرهابية أخرى إلى قاعدة الجهاد في البلاد المغرب الإسلامي سنة 2007، تحت قيادة عبد المالك درودكال، هذا الشكل من التنظيمات الإرهابية عانت منه الجزائر في حقبة التسعينات وخلف ورائه حسب إحصائيات رسمية مالا يقل عن 200 ألف قتيل، وإضافة إلى الدمار والتخريب الوحشي للمؤسسات والمنشات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وتدمير البنية التحتية من جسور وسكك حديدية حيث قدرت الخسائر بعشرات المليارات من الدولارات.[1]

فان محاولت تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقاتها الثنائية مع الجزائر، راجعة إلى معرفتها بمدى أهمية الجزائر الإستراتيجية في المنطقة، وباعتبارها طرف مشارك في مبادرة الحرب على الإرهاب في الصحراء، فان القوات العسكرية الأمريكية تدرب وتساعد الجيوش الوطنية في حربها على تنظيم القاعدة في الجنوب الجزائري ومنطقة الصحراء والساحل الإفريقي، وتشارك المخابرات الأمريكية في هذه الحرب بشكل مهم، أما بالنسبة للسلطات الجزائرية فإنها تساهم بتوفير المعلومات عن الإرهابيين ذوي الأصول الجزائرية وتقديمها للولايات المتحدة.

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلال مكتب وزارة المالية ومراقبة الممتلكات الأجنبية، كما وضعت قاعدة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب على غرار درودكدال ضمن قائمة الإرهابيين الدوليين المطلوبين.

شاركت الجزائر في الحلف الأطلسي المتوسطي، كما سبقت الإشارة كذا المناورات البحرية للحلف، في 29 سبتمبر 2009 قال متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية : إن القاعدة في شمال إفريقيا قد أعطتنا فرصة لزيادة وتقوية روابطنا مع الجزائر لأن تواجد الجماعات المسلحة يمثل تهديدا مشتركا لكلينا.[2]

(1) السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم متابعات في السياسات الخارجية الأمريكية (2000– 2005)**،القاهرة: دار العلا للكتب، 2005، ص 55.

(2) مريم إبراهيمي، "**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"، مذكرة ماجستير، جامعة: بسكرة كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2012، ص 167.

وعليه يرى بعض المحللين أنه بعد أحداث 11 سبتمبر، قد ربطت العلاقات في مجال المخابرات بين أهم دولتين فيما يتعلق بقضية الإرهاب ومحاربته، وهي كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

فالجزائر خرجت لتوها من أزمة أمنية حادة جاءت مع الظاهرة الإرهابية التي ضربت البلاد لفترة عشر سنوات تقريبا، عانت خلالها الجزائر من مقاطعة عسكرية دولية، تحاول الجزائر تحسين مكانتها على المستوى الدولي، من خلال تعاونها في محاربة الإرهاب.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فان حربها على الإرهاب وفقا لانتشاره في منطقة الصحراء والساحل نحو المنطقة المغاربية انطلاقا من منحنى الموزة، تستلزم شروطا إيديولوجية ومبررات للتواجد العسكري في إفريقيا وتأمين الموارد الخاصة و الطاقوية.[1]

لقد وضعت هجمات 11 سبتمبر 2001، صورة مغايرة، وهي أنه حتى أعظم دولة في العالم، وبكل إمكانياتها السياسية، والعسكرية، الاقتصادية والمالية غير معزولة عن التهديد، واستهدف أمنها القومي وأن موجة الإرهاب تشكل تحديا حقيقيا لجميع الدول.

فنجد أن العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تدعمت عبر السنوات الأخيرة خاصة في مكافحة الإرهاب، وهو ما يبرهن عليه البرنامج المكثف للتمارين والتربصات المشتركة والزيارات بين الجيش الجزائري والأمريكي.

والإدارة الأمريكية تتجه نحو اختيار الجزائر وباكستان كقطبين بارزين للتعامل معهما في مكافحة الإرهاب، ويرى المحللون بأن بقاء إدارة بوش في البيت الأبيض سيكرس التوجه بإعطاء الأولوية للتعاون مع شركاء جدد على رأسهم الجزائر.

عندما انفجرت أبراج مركز التجارة العالمي في نيويورك، وما تبعها من أحداث جديدة، دخلت الجزائر إلى أولى أزمات القرن 21 الكبرى [2]، وهي المنتقلة من مخلفات الهجمات الإرهابية عليها، فأيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبحكمته التحالف الدولي، والإجراءات الأمريكية من أجل القبض على المشتبه

(1)Jeremy KEENAN. **THE DARK SAHARA : America s War on Terror in Africa**, London, 2009.p:15

(2) عبد المنعم سعيد، **العالم على حافة الهاوية**، القاهرة: دار النهضة للنشر، 2002، ص 212.

في ارتكابه جرائم نيويورك وواشنطن، وبذلك الحصول على المزيد من المعدات والمساعدات الأمريكية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وضمان استقرار منطقة المغرب العربي ككل.

وبذلك فقد تحولت منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى في السنوات الأخيرة خصوصا بعد اندلاع الصراع في ليبيا، لمصدر انشغال حقيقي للدول المغاربية وحتى الأوربية على قدر السواء، وهذا نظرا للتحديات الأمنية والتنموية المتعددة التي فرضت في على المنطقة وعلى غرب المتوسط ككل.[1]

حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، والتي جعلت منها محل أطماع القوى الكبرى والمتنافسة نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم، بالإضافة إلى الثروات النفطية والغازية، وما تتوفر به دول الساحل من موارد معدنية وهذا ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى وساحة لتنافس الفواعل الدولية وصولا للنفط في إفريقيا.

والساحل الإفريقي كمنطقة فرعية من إفريقيا لم تكن في العادة تستثير اهتماما دوليا واسعا، أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت في الآونة الأخيرة اهتماما ملحوظا بالمنطقة، وهو في تزايد مستمر.

فدول الساحل الإفريقي تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا، على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ويلامس هذا الخط الدول التالية: السنغال، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، اريتريا لكن هذه المنطقة أخذت معنى جيوسياسيا جديدا يأخذ بالاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى بالإضافة إلى دول المغرب.[2] (انظر: الملحق: رقم3).

(1) ظريف شاكر، **معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية عدد 13، 2016، ص 11.

(2) بوحنية قاوى، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، تقارير الجزيرة، 2012، ص 12.

وقد لوحظ بأن معظم النشاطات تحدث في شمال شرق و جنوب منطقة الساحل، حيث ظهرت نقاشات حول إمكانية أن تكون منطقة الساحل الإفريقي هي موقع للمنظمات الإرهابية سواء من حيث التدريب أو العمليات.[1]

ويعتبر الاهتمام الأمريكي بدول الساحل، نقطة الاتصال بين شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء، وذات بعد مزدوج أمني، عسكري واقتصادي. حيث أن منطقة الساحل تنظر إليها واشنطن باعتبارها منطقة ضعيفة بسبب كثافتها المنخفضة وحدودها الجغرافية سهلة النفاذية، ولقد أكد صناع القرار الأمريكي بأن الجماعات الإرهابية المحلية أو الدولية من خلال المنطقة تشارك في كل أنواع الأسلحة الممنوعة وتقوم بتجنيد أعضاء جدد من السكان المحليين، ووفقا لواشنطن الجماعات الإرهابية الإسلامية الأكثر نشاطا في المنطقة هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي تمثل تهديدا للمنطقة وينظر للمنطقة على أنها جبهة جديدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب إذ أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة (الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مالى، النيجر، التشاد، السنغال، نجيريا)، وذلك من أجل تعزيز قدراتهم لمكافحة المنظمات الإرهابية وأيضا منع الجماعات الإرهابية من إقامة قواعد كالتي أقامتها في أفغانستان قبل 11 سبتمبر 2001.[2] (انظر: الملحق: رقم 4).

حيث أصبحت الولايات المتحدة ترى أنه من الضرورة التواجد في الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعدما أعلن الجماعة السلفية للدعوة والقتال ولائها **لأسامة بن لادن** في سبتمبر 2006، وغيرت من اسمها إلى " **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**" وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة وشن هجمات في أوربا.[3]

كما نمى التخوف الأمريكي من الجماعات الإرهابية في إفريقيا على مصالحها، مع قيام جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بأول عملية استهداف مباشر للمصالح الأمريكية في أواخر عام 2006 مع

(1) "**islamist terrorism in the sahil : fact or fiction** ?" crisis group africa n°92 , 31 march 2005, p 26

(2) yahya H. zoubir , " **la politique étrangère americane au Maghreb** ", journal d 'etid des relations internationales au moyen- orient, vol, n°1, 2006, pp 124-125.

(3) رسولي أسماء، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجستير، جامعة :الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2011، ص 101.

الهجوم الإرهابي ضد مجمع " هاليبرتون" الأمريكي، وعملية الهجوم على القنصلية الأمريكية في ليبيا سبتمبر 2002م من طرف تنظيم أنصار الشريعة، الذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي" كريستوفر ستيفنز" ، تزايدت بعدها الهجمات الإرهابية في المنطقة ونشير على سبيل المثال إلى عملية خطف السياح الفرنسيين في 6 سبتمبر 2010م، كذلك الهجوم على السفارة الإسرائيلية في موريتانيا، وأخرها كان الهجوم على المركب الغازي " تيقنتورين" في الصحراء الجزائرية الذي نتج عنها أكثر من 600 قتيل.[1]

أما بالنسبة لاهتمام الجزائر بما يجرى في المنطقة الساحلية الصحراوية يرجع لكون هذه الأخيرة أضحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى اقليمية وذلك نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات وللموقع الاستراتيجي الذي تحتله.

لذا كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على استقرار المنطقة ومحاولة إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي التي تقوم بها عدة دول من بينها فرنسا وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة، فالجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق عن أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث جاء الرد الجزائري سريعا على لسان عبد العزيز بوتفليقة الذي أكد على رفض الجزائر القطعي أن تكون أراضيها مقرا لقاعدة الأفريكوم، ولم يلزم بوتفليقة الموقف لبلاده فقط بل دعا دول الساحل الإفريقي بوضوح إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الأمريكية.[2]

فان كل هذا التزاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تتنبأ بتحول المنطقة الى "أفغانستان ثانية" تبين بوضوح تزايد أهمية المنطقة الساحلية الصحراوية وتأثيرها المباشر على أمن الجزائر، وقد تفاقم المخاطر القادمة من المنطقة على الأمن القومي الجزائري في السنين الأخيرة.

فبحدود من الجنوب الجزائري على المنطقة تمتد على مسافة أربعة ألاف كيلومتر جعل من الصعوبة بمكان مراقبتها، حيث بالإضافة لطول المسلك فان المنطقة تتميز بصعوبة وقساوة الظروف

(1) كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1، 2014، ص 237.

(2) ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، مذكرة ماجستير، جامعة: الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق ، 2010، ص 44 .

المناخية وأيضا نقص التجهيزات والعتاد اللازم والملائم لمواجهة عصابات التهريب لدى مصالح الجمارك الجزائرية.

إن كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية هذا الانكشاف الجنوبي من منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة ككل، فمن ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل للانفجار في أي وقت والارتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والطويل.[1]

كل هذه الأحداث شجعت أيضا على تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات المغاربية خاصة الجزائرية منذ (2001)، والموريتانية منذ (2002)، والمغربية منذ (ماي 2003)، والليبية (بعد ديسمبر 2003)، ففي 22 مارس 2004 نظمت قيادة EUCOM اجتماع لمدة يومين في شتوتغارت والذي جمع قادة القوات المسلحة المغاربية (الجزائر، موريتانيا، المغرب وتونس)، ودول الساحل (تشاد، مالي، النيجر، السينغال)، وذلك لتنسيق مكافحة الإرهاب ووفقا لبعض المصادر سمحت الجزائر لنخب القوات الأمريكية بدخول التراب الجزائري لملاحقة الجماعات الإرهابية ومواصلة عمليات المراقبة.[2]

حيث أن التعاون مع الجزائر كان أحد أهم سمات العلاقات الثنائية في منطقة المغرب العربي منذ أحداث 11 سبتمبر، هذا التعاون يتركز على تبادل المعلومات، التعاون العسكري، مراقبة تحويل الأموال كما أن المغرب وتونس تمتعتا بمستوى هام من المساعدة الأمنية الأمريكية، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية المغرب منذ عام 2004، 6,5 مليون دولار لتدريب القوات في المعركة ضد الإرهاب، أما فيما يخص ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، فان الدولتين تعاونتا في مجال مكافحة الإرهاب حيث أن التطور

(1) **نفس المرجع**، ص 45.

(2) yahya H . zoubir, op.cit , pp 125.

الأكثر وضوحا هو التعاون العسكري هذا بدأ جديا بعد أن تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتبار ليبيا كدولة راعية للإرهاب في جوان 2006.[1]

نستنتج مما سبق أن منطقة الساحل الأفريقي تعد إحدى بؤر التوتر في العالم في خطر مكافحة الإرهاب وبالنظر إلى الأزمات والصراعات الإثنية والقبلية التي تعيشها المنطقة حاليا يمكن اعتبار منطقة الساحل" ساحل الأزمات" "أو قوس الأزمات "حيث أصبحت المنطقة مصدر لكثير من المشاكل المرتبطة غالبا بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد ,كما أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي حيث عرفت كل من مالي والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان والصومال وموريتانيا حروبا أهلية وأزمات سياسية وانقلابات عسكرية .وبالرغم من توسع التهديدات الأمنية إلا أن التزاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل هي "أفغانستان ثانية" تبين بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل حيث جعلتها محل اهتمام الفواعل الدولية الكبرى.

المطلب الثالث: الأزمة الليبية.

بدأت الإرهاصات الأولى للأزمة الليبية في منتصف جانفي من عام 2011 تأثرا بالأحداث في الجارة تونس، وكبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية منع **القذافي** التجمعات وسعى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية، لكن دون جدوى إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازى يوم 15 فيفرى من نفس السنة وتدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 ليبيا وخاصة الشباب الذين نزلو الشارع للتعبير عن احتجاجهم، وفي السابع عشر من نفس الشهر واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فسقط قتلى وقدرت منظمات إنسانية أنه في بضعت أيام سقط على الأقل 300 قتيل.[2]

بدأ المنتفضون في إنشاء مؤسسات من شأنها التعبير عن مصالحهم وتنفيذها، وقام عدد من الشخصيات التي تمثل قطاعا عريضا من الطيف السياسي الليبي بتأسيس **المجلس الوطني الانتقالي**

(1) ريمة خالم، "**العلاقات الأمريكية– الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**"، مذكرة ماجستير،جامعة: الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، ، 2011، ص 62.

(2) Jean Fleury , **crise libyenne: La nouvelle donne géopolitique** , France, 2012, p 55 .

{ NTC }، الهيئة الرسمية التي نشأت عن الانتفاضة، وتهدف إلى الإشراف عن المرحلة الانتقالية التي تفضي إلى ديمقراطية ليبيرالية. (1)

حيث نددت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية " **هيلاري كلينتون**" أعمال العنف التي يمارسها النظام الليبي ضد الشعب ووصف الرئيس الأمريكي " **باراك اوباما**" الأحداث على أنها عمل خارج عن الأعراف الدولية، وأن النظام الليبي بقيادة **معمر القذافي** فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل، وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض حظر الطيران بأكثر من 120 طائرة من طراز " اف 15" و " اف 16"، في قاعدة " سيغونيلا" بجزيرة صقلية وطائرات من نوع" ستيلث أو" الشبح"، وحاملة المروحيات " باتان" فضلا عن مدمرتين خما " باري" و "ستاوت" وكلتاهما مجهزتان بصواريخ التوماهوك" طراز " بي جي ام 109" وسفينتان برمائيتين و ثلاث غواصات.(2)

و يمكن القول إن الولايات المتحدة التي تركت قيادة التحالف لحلف الناتو، فضلت إستراتيجية تنهض على عمل عسكري محدود، تهدف أساساً إلى إضعاف قوات القذافي وليس القضاء عليها، وعمدت منذ البداية إلى الموازنة بين مصالحها والاعتبارات الأخلاقية، الأمر الذي حد من تحركاتها لحسم الأوضاع على الأرض عسكريا، لكن محدودية ما أنجزته مع التحالف الدولي جعل المواجهات طويلة الأمد، فظهرت انعكاسات سلبية على صورة التحالف المواجه للقذافي، كما أن الولايات المتحدة أحالت شرعية أي تحرك عسكري تجاه ليبيا إلى جامعة الدول العربية، التي أعادت بدورها المهمة إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وقدمت تفويضاً عربياً رسمياً بفرض منطقة حظر طيران فوق الأجواء الليبية، لكن المسألة لم تنته بعد رغم ذلك التفويض.(3)

أما عن موقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية فقد تأخرت في تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي صحيح أنها رفضت التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة، إلا أنها اتخذت موقفا رماديا بعد نجاح ثورة 17 فبراير دفع كثيرا من الفصائل العسكرية والنخب السياسية الليبية لاتهام الجزائر بمساندة القذافي

(1) يوسف محمد الصواني، **انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، في: الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، لبنان: منتدى المعارف ، 2013، ص 123.

(2) زردومي علاء الدين،" **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**"، مذكرة ماجستير، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2013، ص 128.

(3) عمر كوش، **الإدارة الأمريكية ومراكز الدراسات .... الاختلاف حول الموقف في ليبيا**، مجلة الاقتصادية، العدد 6395، متوفرة على الموقع: http://www.aleqt.com بتاريخ : 12-03-2017 على الساعة: 15:33

وبخاصة بعد استضافتها عائلته، وبالتالي لم تلتقط الجزائر اللحظة التاريخية الحاسمة ولم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر.[1]

كما أكد وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي موقف الجزائر لحل سياسي للأزمة التي تشهدها ليبيا حيث قال" الحل السياسي هو الحل الذي تقدم به الاتحاد الإفريقي وهو نفسه الذي ترافع عنه الجزائر" وأضاف قائلا" نعيش اليوم وضعية معقدة للغاية حيث يقاتل الليبيون بعضهم البعض وأن أطرافا أخرى تعمل على أن تتفاقم هذه الحرب"، وفي نفس الاتجاه أوضح وزير الشؤون الخارجية أن الجزائر تدعم " الحل السياسي الذي يوجد بخصوصه إجماع عام" موضحا أن هذا الحل يجب أن يعتمد بعد وقف إطلاق النار وبعد وضع آلية لاحترام وقف إطلاق النار.[2]

كما شددت على ضرورة وضع آلية للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار الذي لم يشر إليه قرار مجلس الأمن الدولى 1973، وعقب سقوط القذافي وفشل عملية الانتقال الديمقراطي نتيجة الظروف المعقدة التي تشهدها الساحة الليبية سياسيا وأمنيا، تصاعدت طلبات ضرورة حسم ما يجرى في ليبيا عبر تدخل عسكري جديد حاسم وهو ما ترفضه الجزائر وترفض توريطها فيه، وهو ما يعكس موقفها الصارم حول ضرورة الحل السياسي للأزمة ودعت المجتمع الدولي لرعاية حوار ليبي شامل. [3]

انعكست الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية حيث ضاعفت الجزائر من نشر قواتها على الحدود مع ليبيا منذ الهجوم على المجمع الغازي في " تيقنتورين" في يناير 2013، والذي أسفر عن مقتل جزائري واحد و 37 أجنبيا وكان الوزير الأول الجزائري " عبد المالك سلال" أعلن أن الإسلاميين المسلحين الذين نفذوا الهجوم دخلوا الجزائر من ليبيا، وبالإضافة إلى الميليشيات السلفية، تسيطر بعض قبائل الطوارق الليبية على أجزاء من الحدود بين البلدين وسبق أن طالب أعيان طوارق الجزائر من الجيش السماح لهم بالمساعدة في تأمين الحدود حتى لا يتكرر هجوم تيقنتورين، وتعتبر هذه الحادثة أبلغ مثال عن سهولة اختراق الحدود الجزائرية.(انظر: الملحق: رقم 5).

---

(1) زرواق نصير، **الجزائر والأزمة الليبية**، متوفر على الموقع:
http://www.aljazeera.net بتاريخ: 10-04-2017 على الساعة: 11:45

(2) وزارة الشؤون الخارجية، **الجزائر تجدد موقفها لصالح حل سياسي للأزمة في ليبيا**، متوفرة على الموقع:
http://www.mae.gov.dz بتاريخ: 10-04-2017 على الساعة: 12:15

(3) **الجزائر تؤيد دعوة الاتحاد الإفريقي إلى حوار جامع مع ليبيا**، متوفر على الموقع:
http://www.panapress.com بتاريخ: 11-04-2017 على الساعة: 16:44

ومع ارتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، خوفا من تسلل " مجموعات إرهابية" وللحد من عمليات تهريب السلاح وكلفت قوات الجيش لتشديد الرقابة على المناطق الحدودية.[1]

نجد أن الجزائر قدمت مشروع تحرك في سبع نقاط لحل الأزمة الليبية تمثلت في:[2]

1. تجديد الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كل الأعمال العسكرية.
2. الدعوة إلى إنشاء آلية لمراقبة والتأكد من وقف إطلاق النار.
3. السماح بتنقل وفد اللجنة رفيعة المستوى إلى ليبيا من اجل ربط الحوار بين أطراف الأزمة.
4. دعوة منظمة الأمم المتحدة إلى التعاون وتنسيق الجهود مع منظمتنا الإفريقية ولجنته.
5. إعطاء أولوية عاجلة للمساعدة الإنسانية للشعب الليبي، ومساعدة اللاجئين وإعادة دمج العمال المهاجرين اجتماعيا ومهنيا بعد أن حولتهم الأزمة إلى حالة فقر مدقع.
6. إنشاء فريق عمل من الاتحاد الإفريقي يتولى تقديم مقترحات حول السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الأسلحة التي قد تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة.

وفي خلاصة القول نجد أن الجزائر ظهرت بأنها الدولة الأكثر محورية في الملف الأمني الصحراوي، باعتبارها الدولة الأكثر تسلحا وقدرة على تعقب تحركات عناصر القاعدة ومجابهتهم مخابراتيا وعسكريا، الأمر الذي ضاعف عليها الضغط بدرجة كبيرة وعبء أشد من ذلك الذي سبق وأن تحملته على مدار السنوات الأخيرة.

لكن الجزائر وحدها لن تستطيع مواجهة كل تلك التحديات الأمنية الجديدة لوحدها ما لم تكن هناك شراكة أمنية إقليمية بين دول المنطقة، وهذه الشراكة لن تتحقق ما لم تعيد دول الساحل (مالي وموريتانيا

(1) أوشريف يسرى، "**تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**،" جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2016، ص 211-212.

(2) نبيل بوبيبة، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مذكرة ماجستير، جامعة: الجزائر 3، كلية العلوم سياسية والإعلام،2011، ص 172.

والنيجر، وبدرجة أقل بوركينافاسو)، النظر في أسطولها العسكري من حيث العدة والعتاد والتكوين، خاصة بعد أن اتضح خطر أكبر وأوسع للقاعدة في الصحراء.[1]

المبحث الثاني: التعاون الجزائري الأمريكي الاقتصادي والاجتماعي.

سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر إلى تعزيز علاقتهما الاقتصادية والاجتماعية والدخول في تعاون مشترك بين البلدين من خلال عدة مجالات كالطاقة والتعليم والتكوين هذا أدى بهم بالدخول في مرحلة جديدة من إبراز التقارب بينهما والتركيز على التشارك في عدة اتفاقيات اقتصادية جديدة وكذلك ضمن قطع التربية والتعليم، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال دراسة مجالات الطاقة المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة والتعاون فيما بينهما بالإضافة إلى التعليم والتكوين والتعرف على الاتفاقيات والإنشاءات المبرمة بين البلدين.

المطلب الأول: مجالات الطاقة.

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيزي العلاقات الثنائية الأمريكية- الجزائرية في المجال الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات حيث عملت على تنويع وتكثيف وابرام الاتفاقيات معها، الأمر الذي من شأنه أن ينمي ويعزز التعاون بين البلدين.[2]

حيث شكل المنتدى الجزائري – الأمريكي حول الطاقة، المنعقد بمدينة هوستن الواقعة بولاية تكساس بمشاركة شركات النفط الأمريكية الكبرى، فرصة سانحة للجزائر لتقديم فرص الاستثمار في قطاع الطاقة وحتى في قطاعات أخرى واعدة كالفلاحة والصناعة الميكانيكية والسياحة والخدمات. ودعا وزير الطاقة، نور الدين بوطرفة المؤسسات الأمريكية للإستثمار في الجزائر وإبرام شراكات مثمرة ومستدامة لإنعاش الاستثمار الطاقوي الأمريكي الذي شهد تراجعا منذ عام 2010 بسبب رواج بالدرجة الأولى الغاز والنفط الصخري بالولايات المتحدة.

(1) **نفس المرجع**، ص 174.

(2) ابراهيم تيقمونين، **المرجع السابق**، ص 144.

وقال لدى افتتاح المنتدى الجزائري الأمريكي حول الطاقة " نحن نعمل على تكثيف جهد استكشاف الحقول وتطويرها ورفع قدرات التكرير وكذا بعث الصناعة البتروكيميائية الشائعة في مدينة هوستن".[1]

وأضاف "ندعو بالتالي المؤسسات الأمريكية للاستثمار في هذه الحقول وإبرام شراكات مثمرة ومستدامة على غرار الشراكات التي تبرم عادة بين البلدين".

وهو ما جعل وزير الطاقة يؤكد أن المنتدى الذي انعقد تحت "شعار بعث الاستثمار الأمريكي في الجزائر» بعد انقطاع دام ست سنوات، يندرج في إطار" الإرادة في إبراز الفرص التي يمكن للبلدين استغلالها من أجل تعزيز تعاونهما وأعمالهم[2]

كما استقبل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بالجزائر، كاتب الدولة الأمريكي للطاقة غيرنست مونيز .

وفي تصريح للصحافة عقب الاستقبال صرح السيد مونيز، أنه تطرق مع رئيس الدولة لعدد من المواضيع فضلا عن موضوع الطاقة، وأكد المسؤول الأمريكي قائلا "لقد أبدى الرئيس بوتفليقة، اهتماما بما نقوم به في الولايات المتحدة، ولقد حدثته بالخصوص عن إنتاج الغاز والبترول الصخري والاحتياطات التي نتخذها فيما يتعلق بحماية البيئة في مرحلة الإنتاج".

وأضاف السيد مونيز، أنه تطرق مع رئيس الجمهورية، إلى مستقبل الطاقة النووية والطاقات المتجددة، ومسألة النجاعة الطاقوية والإمكانيات المتاحة والتي قد تكون ملائمة للجزائر لضمان فعالية الشبكة الكهربائية لاسيما خلال فترة الصيف التي يزداد فيها الطلب".

ومن جهة أخرى أشار المسؤول الأمريكي أنه "لشرف كبير" للولايات المتحدة أن تكون الضيف الشرفي للطبعة الـ47 لمعرض الجزائر الدولي.

---

(1) ص. محمد، **مشروع انجاز أكبر محطة للطاقة الشمسية بـ 4 آلاف ميغاواط**، المساء يومية جزائرية، متوفر على الموقع: http://www.el-massa.com بتاريخ: 21-04-2017 على الساعة: 18:15

(2)- **نفس الموقع**.

في هذا السياق أوضح أنه تباحث مع رئيس الدولة، عن تعزيز العلاقات على الصعيد الحكومي وبين شركات البلدين، وقال بهذا الخصوص "أنا سعيد بأن أسجل أن حوالي 80 مؤسسة أمريكية تشارك في معرض الجزائر الدولي الـ47". [1]

وكان السيد مونيز، قد أكد عقب لقائه مع وزير الطاقة يوسف يوسفي "أن شركاتنا مهتمة بالسوق الجزائرية لأنها تتمتع بخبرة كبيرة في مجال استغلال الغاز والنفط الصخريين، والتي سمحت لنا بضمان ازدهار اقتصادي واستقلالية طاقوية. أتمنى أن يتم استغلال الخبرة المكتسبة خلال السنوات الأخيرة في الجزائر أيضا".

وأشار كاتب الدولة الأمريكي للطاقة، الذي أجرى جلسة عمل بوزارة الطاقة إلى فرص الاستثمار العديدة التي تتيحها الجزائر لرجال الأعمال الأمريكيين في قطاع الطاقة.[2]

بالإضافة إلى أن كانت واشنطن تأمل في انفتاح جزائري وليبي كلي في مجال الطاقة الأحفورية لزيادة نفوذها نتيجة التنافس الدولي على ثروات البلدين خصوصا الصين والاتحاد الأوروبي، غير أن الجزائر شهدت سنة2005 تراجعا عن المشروع الذي تقدم به وزير الطاقة والمناجم الجزائري السابق شكيب خليل، وكان ينوي من خلاله خصخصة شركة سوناطراك البترولية الجزائّرية وفتح السوق النفطية أمام التنافس الدولي الحر، كما يمنع النظام السياسي الليبي الذي يمزج بين السياسةّ الاقتصادية الاشتراكية على الصعيد الشعبي والرأسمالية العالمية على الصعيد العالمي من زيادة النفوذ الاقتصادي الأمريكي في المجال الطاقوي، أكثر مما هو متاح الآن من استثمارات بحسب ما تقتضيه القوانين الليبية والجزائرية للاستثمار.[3]

أما فيما يخص الاستثمارات الأمريكية بالجزائر والتى تتركز في قطاع المحروقات، فقد تطورت خلال السنوات الأخيرة بفضل عودة الأمن والاستقرار للبلاد تفعيل العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين

---

(1) – **الموقع السابق.**

(2)– نوال/ ح، **الرئيس بوتفليقة يستقبل كاتب الدولة الأمريكي للطاقة(إبراز اهتمام الشركات الأمريكية بالسوق الجزائرية**، المساء يومية جزائرية، متوفر على الموقع:

http://www.el-massa.com بتاريخ: 22-04-2017 على الساعة: 12:20

(3)– شريف عبد الرحمان، **الرؤية الأمريكية للجزائر.... من الاقتصادي إلى الأمني؟** متوفر على الموقع الالكتروني:

www.islam.net بتاريخ: 13-03-2017 على الساعة: 15:33

وفي تطوير تعاونها مع الولايات المتحدة أعرب حميد طمار وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، عن رغبة الجزائر بمنح تسهيلات ومزايا لمستثمريها لتجسيد مشاريع شراكة في نشاطات خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاع الميكانيك الصيدلية والإلكترونيك، والتي يمكن فيها للشراكة الأجنبية خاصة الأمريكية من فتح المجموعات الكبرى الجديدة ، وقد استقبل حميد طمار في 17 فيفري 2010 نائبة وزيرة التجارة الأمريكية المكلفة بالصناعات التحويلية والخدمات، والتي بحث معها في المسائل المتعلقة بتعزيز التعاون خاصة من خلال توسيع التبادلات بين البلدين، ووفقا لبيان الوزارة فقد تطرق طمار مع المسؤولة الأمريكية على رأس وفد مكون من رجال أعمال ومستثمرين أمريكيين مشددا أن الجزائر منحت عدة تسهيلات للمستثمرين.[1]

المطلب الثالث: التكوين والتعليم.

حدثت عدة اتفاقيات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعليم والتكوين مما أدي إلى حدوث تقارب ثقافي بين البلدين.

حيث كشف سفير الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية عبد الله باعلي عن آفاق تعاون كبير في مجال البحث العلمي بين الجزائر وأمريكا، خاصة فيما تعلق تدريس اللغة الإنجليزية في الجزائر، إذ من المنتظر أن تحل وفود قريبا من اجل هذا الأمر ، وحسب السفير الجزائري فإنه من المتوقع أن يتم إبرام اتفاقيات تبادل الخبرات في ظل وجود اتفاق للتعاون العلمي والتكنولوجي الذي يغطي مجموعة واسعة من المجالات بين جامعات البلدين، كما أكد أن الجامعات الأمريكية مثل ميرريماك ودنفر ، من المتوقع أن تضع برنامج تعاون من أجل تبادل الخبرات والطموحات مع الجامعات الجزائرية، كاشفا أن هناك مشروعا آخر يتعلق بالشراكة بين جامعات هيوستن وبومرداس وهو أمر حسبه مهم جدا حتى يتم ضمان النجاح الدائم للتدريس على مستوى رفيع و نموذجي للتعليم التقني في اللغة الانجليزية في الجزائر.[2]

(1)- **تصريح وزير الصناعة وترقية الاستثمارات حميد طمار، نشر في جريدة صوت الأحرار يوم 19-02-2010**، متوفر على الموقع: www.sawtalahrar.net بتاريخ: 12-02-2017 على الساعة: 11:20

(2)- هيام لعيون، **اتفاقيات تعاون بين جامعات الجزائر وواشنطن ومد جسور بين باحثي البلدين قريبا**، نشر في الحوار يوم: 23-06-2010، متوفر على الموقع: http://www.djazairess.com بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة: 15:30

كما تم التوقيع بالجزائر عام 2012، على مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسة الأمريكية وورلد ليرنبنغ الى تطوير تعليم اللغة الانجليزية بالجزائر.

وقع المذكرة عن الجانب الجزائري محمد غراس الأمين العام للوزارة وعن الجانب الأمريكي سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر هنري إنشر. وتساهم هذه الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في تطوير اللغة الإنجليزية في الجزائر خاصة وأنها أصبحت من المجالات ذات الأولوية، وذلك قصد تلبية الاحتياجات الملحة التي أعرب عنها الطلبة والقطاع الاجتماعي-الاقتصادي حسب ما ذكره محمد غراس وأضاف المتحدث أن الاتفاقية من شأنها أيضا أن تعزز قدرات خبرة التأطير ورفع مستوى أساتذة المدارس الثلاثة للدكتوراه في اللغة الإنجليزية بكل من جامعة الجزائر وعنابة ووهران وجامعة ورقلة، مشيرا إلى البعدين الإنساني والاجتماعي اللذان تكفلت بهما هذه المذكرة بمنحها مكانا متميزا لتثمين الموارد البشرية.[1]

وقال محمد غراس أن التوقيع على هذه المذكرة يأتي في لحظة حاسمة من تطور العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والتي شهدت في السنوات الأخيرة مبادلات مكثفة ومدعمة بلغت ذروتها سنة 2006 بالتوقيع على اتفاق للتعاون العلمي والتكنولوجي بين حكومتي البلدين. من جانبه أكد سفير الولايات المتحدة بالجزائر هنري إنشر، أن حكومة بلاده تلتزم بالعمل مع الحكومة الجزائرية لتعزيز الروابط بين المؤسسات الجزائرية والأمريكية للمساعدة في توطيد التفاهم المتبادل، مشيرا إلى أن هذه المذكرة تدل على التزام حكومة بلاده على دعم المؤسسات الجزائرية والطلبة.[2]

أكدت مساعدة كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالدبلوماسية والشؤون العمومية كاثلين ستيفانس، يوم 24- 03-2012 على ضرورة تعميق علاقات التعاون بين الجزائر وبلدها في مجالات التربية وتعليم اللغة الانجليزية، لا سيما فيما يخص الشباب والتربية والتعليم والتكوين، مضيفة أن التحديات التي تواجه الجزائر هي نفسها التي تواجهها الولايات المتحدة، حيث أبرزت أنه على البلدين العمل سوية حتى يستطيعا رفع هذه التحديات.

(1)- فيصل.ش، **مذكرة تفاهم بين الجزائر والولايات المتحدة لتعليم اللغة الانجليزية بحضور السفير الأمريكي بالجزائر**، متوفرة على الموقع: http://www.essalamonline.com بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة: 17:09

(2)- **نفس المرجع**.

كما أوضحت مساعدة كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالدبلوماسية والشؤون العمومية في تصريح للصحافة عقب اللقاء الذي جمعها بوزير التعليم العالي والبحث العلمي رشيد حراوبية أنه تم خلال هذا اللقاء البحث عن سبل تعميق وتعزيز التعاون في مجالات التربية والتعليم والعلوم الهندسية واللغة الانجليزية.

وأشادت المسؤولة الأمريكية بمستوى الالتزام والحماس الذي لاحظته لدى الحكومة الجزائرية بشان تعليم وتربية الشباب، معربة عن أملها في أن تكون هذه المجالات العلمية المذكورة أهم المحاور الأساسية التي سيتم التعاون فيها مستقبلا مع بلدها.[1]

بالإضافة إلى أنه في سابقة من نوعها، وقعت الجزائر والولايات المتحدة يوم 30-12-2015 عقدًا سيتم بموجبه افتتاح مدرسة دولية أمريكية كبرى بالجزائر العاصمة، وهو ما يفتح صفحة جديدة في العلاقات الثقافية بين البلدين، في ظل احتساب الجزائر ضمن المحور الروسي الذي شهد صراعات مع الولايات المتحدة وحلفائها خلال السنوات الماضية.

وقد وقع سفير الجزائر في واشنطن، مجيدة بوقرة، ومساعدة أمين الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأوسط آن باترسون، عقدًا في واشنطن لإنشاء هذه المدرسة بالعاصمة الجزائر، وستعمل على تقديم الدروس وفق المنهج التربوي الأمريكي، كما ستتخصّص في اللغة الإنجليزية، زيادة على مواد اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا بالنسبة للأجانب.[2]

وقال السفير إن "هذه المدرسة ستفتح آفاقا جديدا في علاقتنا مع الولايات المتحدة في مجال التربية"، مبرزا بالمناسبة الرصيد الهائل الذي تزخر به أمريكا في مجال التكوين العلمي والتكنولوجي والذي بإمكان الجزائر الاستفادة منه، واسترسل قائلا "لقد حان الوقت للجزائر أن تنفتح نحو تجارب أخرى في مجال التكوين"، مضيفا أن هذا العقد "ختم سنة غنية بالانجازات بين البلدين وهذا يدل أيضا على أن مناخ الأمن والاستقرار السائد في الجزائر يسمح بجلب وتسهيل إنشاء منظمات تكوين أجنبية في البلاد، وقد

(1)- سعاد، كاتلين **ستيفانس تؤكد: ضرورة تعميق علاقات التعاون في مجالات التربية والتعليم**، متوفرة على الموقع:
http://www.djazairess.com بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة: 19:22

(2)- **في سابقة من نوعها.. الجزائر توّقع عقدًا مع الولايات المتحدة لافتتاح مدرسة أمريكية**، متوفر على الموقع :
https://arabic.cnn.com بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة: 18:45

شدّد المسؤولان أن توقيع هذا العقد يؤكد تحقيق سنة ناجحة في الاتفاقيات بين البلدين، لا سيما بعد احتضان الجزائر للحوار الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة في أبريل/نيسان عام 2014..[1]

كما قررت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية فتح منحة التكوين الإقامة بالخارج، من خلال برنامج FULBRIGHT FOREIGNلفائدة الطلبة الجزائريين المقبلين على تحضير شهادة الماستر بالولايات المتحدة الأمريكية في كل التخصصات باستثناء تخصص الطب، وذلك في إطار التعاون والتبادل بين الجامعات الجزائرية والأمريكية، فإن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر أبلغت مديرية التبادل والتعاون ما بين الجامعات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمنح المعروضة من قبل السفارة الأمريكية لفائدة الطلبة الجزائريين لجميع التخصصات بعدد من الجامعات الجزائرية، باستثناء تخصص الطب، لمدة سنتين مع الاستفادة من عدة امتيازات ومنح فولبرايت هي منح في مختلف التخصصات بالإضافة إلى منح العلوم والتدريس، ، وبرنامج فولبرايت لا يدعم طلاب الطب أو الطلاب الذين يريدون عمل أبحاث طبية، لكن يدعم منح دراسات الصحة العامة والصحة العالمية .وسيستفيد الطلبة الجزائريون في إطار برنامج فولبرايتمن الرسوم الدراسية والكتب الدراسية ومصاريف السفر خلال فترة الدورة الدراسية التي تدوم سنتين.[2]

كما استفاد 50 إطارا مكونا للشباب من دورة تكوينية في مجال تلقين اللغة الإنجليزية بطرق عصرية، وذلك في إطار التعاون بين وزارة الشباب والرياضة وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر. وتهدف هذه الدورة إلى تمكين إطارات الوزارة من تعليم اللغة الإنجليزية للشباب بطرق عصرية تبتعد عن تلك الكلاسيكية، حيث يعتمد المكون على استخدام الألعاب والأغاني إلى جانب برمجة خرجات ميدانية لبعض الأماكن المفضّلة للشباب. ويعكف قطاع الشباب والرياضة على تعزيز التعاون الثنائي بين

---

(1)- كهينة، **الجزائر والولايات المتحدة توقعان عقدا لفتح مدرسة أمريكية**، متوفرة على الموقع:
http://www.elikhbaria.com بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة:19:05

(2)- راضية شايب، **مِنح للطلبة الجزائريين لإكمال دراستهم في أمريكا**، متوفر على الموقع:

https://www.ennaharonline.com بتاريخ: 24-04-2017 على الساعة: 12:23

الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال الشباب، ويعمل على بعث المهن الجديدة للشباب منها مهنة الترفيه. من جانبها تدرس سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر، مشاريع حول برمجة دورات تكوينية في مجال اللغة الإنجليزية عبر إبرام اتفاقيات مع مختلف القطاعات الراغبة في التكوين.[1]

أعلنت السفارة الأمريكية بالجزائر عن فتح مسابقة لفائدة الطلبة الجزائريين الجامعيين للظفر بتأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة والاستفادة من تكوين أكاديمي لمدة خمسة أسابيع بجامعة أمريكية، في فرصة ستعطى للمتفوقين من الطلبة لتطوير قدراتهم القيادية وكذا مهاراتهم.

وحسب ما ورد في إعلان السفارة الأمريكية فإن المسابقة تدخل في إطار برنامج مبادرة التعاون الشرق أوسطية للقادة الشَباب لصيف 2012، وهو عبارة عن برنامج مكثف في الولايات المتَحدة، حيث تمنح للمشاركين فرصة تطوير قدراتهم القيادية وكذا مهاراتهم في إيجاد الحلول للمشاكل الجماعية.

ويستفيد الطلبة من إقامة أكاديمية لمدة خمسة أسابيع بجامعة أمريكية و دورة دراسية لمدة أسبوع في المنطقة التي تتواجد بها الجامعة المضيفة إلى أن ينتهي بهم المطاف في العاصمة واشنطن، مضيفة أن هؤلاء يمكنهم خلال تكوينهم من استغلال تاريخ وثقافة الولايات المتحدة الأمريكية، كما يُمنح المشاركون فرصة حضور ندوة "الألُمناي" والتي ستنعقد بداية 2013 في الشرق الأوسط أو في شمال إفريقيا.[2]

و عليه نجد أن كل هذه المجالات الاقتصادية ساهمت في التقارب الجزائري الأمريكي وجعلت كل من البلدين يعقدان اتفاقيات اقتصادية بينهما، من خلال التقارب في مجال حقوق الإنسان وكذلك الاتفاقيات المبرمة في مجالات الطاقة المتنوعة، بالإضافة إلى قطاع التعليم والتكوين الذي أبرز عامل التقارب بينهما وأدى إلى فتح مجالات متنوعة في قطاع التربية والتعامل بين الطلبة الجزائريين والأمريكيين.

---

(1)- المساء يومية اخبارية، **50 اطارا يستفيدون من تكوين في الانجليزية**، متوفر على الموقع:

http://www.el-massa.com بتاريخ: 24-04-2017 على الساعة: 13:02

(2)- غنية توات، **فتح مسابقة للطلبة الجزائريين للتكوين لمدة 5 أسابيع في جامعات أمريكية**، متوفرة على الموقع :

http://www.al-fadjr.com بتاريخ: 24-04-2017 على الساعة: 13:30

المبحث الثالث: المعوقات والتحديات التي تاجه العلاقة بين البلدين.

هناك مسائل خلافية عديدة بين دول المغرب العربي وخاصة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وهي تتراوح بين الخلافات الحادة المتعلقة بثوابت هذه الدول، وأخرى سطحية تتعلق بقضايا هامشية لكن كل طرف يسعى لضمانها على حساب الآخر، فبعد التعرض لمجالات التقارب الجزائري الأمريكي بالتفصيل نلقي نظرة على الجهة المعاكسة والمتعلقة بمعوقات التقارب بين البلدين، حيث لا شك أن هناك عقبات في طريق هذا التقارب، ما يشكل تحديا حقيقيا أمام الطرفين وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث المتعلق بالمعوقات التقارب الجزائري الأمريكي والتحديات التي تواجه العلاقة بينهما، بالإضافة إلى دراسة مستقبل العلاقة بين البلدين والى ما ستؤول إليه .

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه العلاقة بين البلدين.

أ)التنافس الأمريكي الصيني: ارتبط صراع المصالح في إفريقيا بالتنافس الأمريكي– الفرنسي بشكل أساسي، غير أن، السنوات الأخيرة، شهدت دخول الصين كلاعب جديد وقوي أصبحت المنافس والشريك لكل من،الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على إفريقيا، وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفاعلية واقتدار.

فإن استياء الأفارقة من سياسة وصراع الأمريكيين والفرنسيين، ساعد في وجود الصين بقوة في الفضاء الإفريقي، وبذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة، حيث فتحوا لها الباب الإفريقي على مصراعيه، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وأنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة، علاوة على أنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات الإفريقية، وبذلك وجدت الصين ضالتها في إفريقيا من خلال الاستثمارات في مجالات النفط والتجارة.[1] (انظر: الملحق: رقم6).

(1) شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية– التنافس في السودان نموذجا–** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جامعة باتنة، 2014، ص 14.

حيث يعود الدخول القوي للصين للمنطقة المغاربية عامة والجزائر على وجه الخصوص لسببين هامين هما:[1]

1- اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وسعيها لتوسيع نفوذها، حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها من جهة.

2- ومن جهة أخرى فان الاقتصاد الصيني يعرف نموا سريعا يقارب 10% خاصة وأنه يتكئ على حاجة كبيرة للطاقة، لهذا فقد ركزت الصين على من الدول النفطية بما فيها البلدان الإفريقية خاصة.

فان العلاقات الصينية الجزائرية والتي شكلت العامل السياسي الايجابي لتطوير العلاقات بين البلدين، خاصة الاقتصادية منها الأمر الذي أثار تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين في الجزائر وفي القارة الإفريقية ككل في المساس المباشر بمصالحها الاقتصادية ومنافسة تواجدها في المنطقة.

حيث ترجع العلاقات الصينية الجزائرية إلى فترة حرب التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي حيث ان أهم تأييد لهذا الكفاح في عالم الجنوب جاء من الصين كما أنها كانت أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة أيام فقط بعد تأسيسها عام 1958، ليمتد الاعتراف الدبلوماسي إلى الدعم المالي و العسكري حيث قدمت الصين إلى الجزائر دعمها ماليا قدر ب 9.4 مليون دولار عام 1958 و 12 مليون دولار عام 1959 و 2 مليون فرنك فرنسي نقدا في نفس السنة.[2]

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين فقد احتلت الصين المرتبة الثالثة في ترتيب الدول العشر الأوائل الموردة للجزائر بعد كل من إيطاليا وفرنسا بقيمة 54.4 مليار دولار سنة 2011 وتشمل الواردات الصينية (التجهيزات الميكانيكية، السيارات و التجهيزات الكهربائية)فيما وصلت الصادرات الجزائرية للصين سنة 2009، 5.1مليار دولار ، أما فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في الجزائر فقد قدرت بحوالي 900 مليون دولار بحسب السفارة الصينية في الجزائر.[3]

(1) هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**، الأردن: زهران للنشر، ص 56.

(2) إسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ص 23.

(3) إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية، **قسم المبادلات الاقتصادية للسفارة الفرنسية بالجزائر**، متوفر على الموقع: http://www.missioneco.org بتاريخ: 27- 04-2017 على الساعة: 12:44

انطلاقا مما سبق نستنتج أن العلاقات الجزائرية الصينية قد أصبحت تكتسي طابعا استراتيجيا حيث تتميز بالثقة والدوام وتوازن المصالح، لهذا فان الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للعمل على تحجيم الدور الصيني في الجزائر وفي إفريقيا، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه لضمان مكانتها الإستراتيجية في المنطقة خاصة في ظل التنافس الدولي الشديد على مصادر الطاقة وعليه فان الاهتمامات التنين الصيني بثروات القارة الإفريقية الطبيعية عن كثب رادارات صناع القرار في واشنطن.

ب) المصالح الفرنسية في الجزائر.

يعتبر النفوذ الفرنسي في الجزائر أحد أهم نتائج الحقبة الاستعمارية، حيث عملت فرنسا على ربط مستعمراتها بها أمنيا وسياسيا واقتصاديا، وهو ما قامت به فرنسا في الجزائر مابين 1830- 1962 وكان من نتائجه استمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر حتى بعد الاستقلال.

حيث يعود ترسخ النفوذ الفرنسي في الجزائر إلى:[1]

- الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر والمغرب العربي، والتي ترجع جذورها الى القرن التاسع عشر، وهو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة.

- النخب السياسية والاقتصادية الماسكة بزمام السلطة والثروة في المغرب العربي، هي نخب فرانكفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.

- تركز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية، فمازالت اللغة الفرنسية مهمة في التعليم والإدارة وسائر مرافق الإنتاج.

فان هذه العوامل الهيكلية سوف تعمل على إضعاف سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط تأثير فرنسا في الجزائر.

كما عملت فرنسا على إرساء قواعد الاستقرار الدائم بدل العلاقات التي تبقي رهينة الخلافات السياسية، وذلك بالتركيز على الملفات الاقتصادية خاصة وأنها استطاعت أن تحافظ على مكانتها

(1) عبد الإله بلقزيز،" **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي على الاختراق الأمني**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، القاهرة، 2000، ص 44.

الاقتصادية في المنطقة كأول ممون للسوق الجزائرية لعدة سنوات، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية كايطاليا واسبانيا وألمانيا.

بالإضافة إلى أن الثقل التاريخي لفرنسا في الجزائر يعتبر أحد أهم المحددات التي تحكم طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية، وبالرغم من البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية أيضا إلا أنه لا يمكنه منافسة النفوذ الفرنسي.[1]

كما أن البعد الثقافي تتفوق فيه فرنسا كثيرا على الولايات المتحدة الأمريكية، فاللغة الفرنسية مسيطرة في الجزائر عكس اللغة الانجليزية والتي ينحصر استعمالها في بعض المجالات التقنية البحتة، وبالنظر إلى البعد التاريخي والثقافي فان النفوذ الفرنسي مرشح للتواجد بقوة في الجزائر رغم التقدم الحاصل على الصعيد الأمريكي، بالإضافة إلى أن حركة السياحة بين الجزائر والولايات المتحدة تكاد تكون منعدمة.

وعليه فان هذين البعدين يشكلان عقبة حقيقية أمام تطور ونمو العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين فقد حافظت فرنسا على مكانتها الأولى في قائمة ممولي الجزائر بقيمة 7,02 مليار دولار سنة 2010، حيث بلغت تغطيتها لسوق الصادرات الجزائرية نسبة 15,12 مليار دولار، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع فرنسا التي مازالت تستحوذ على سوق الصادرات في الجزائر، أما فيما يتعلق بالواردات الفرنسية من الجزائر فقد احتلت فرنسا المرتبة بقيمة 6,616 مليار دولار سنة 2010، وقد سبقتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بقيمة 15,248 مليار دولار.[3]

ومن هذا نجد أن الطرف الفرنسي يشكل أول عقبة في طريق التقارب الجزائري الأمريكي بالنظر إلى نفوذه المتعدد الأوجه، والذي لا ينوي التخلي عن منطقة نفوذه الأولى لصالح أي طرف، فقد اعتبر الطرف الفرنسي إعلان مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية بمثابة رسالة تحد أمريكية في منطقة نفوذه التقليدية، لتصبح المنطقة بين التطويق الفرنسي والاختراق الأمريكي ويبدو أن المنافسة شديدة وستظهر

(1) André Nouschi , **La France et le monde arabe** , librairie Vuibert , Paris, 1994, p 156 .

(2) Ibid, p 158.

(3) هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي في الجزائر**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 238.

مع الأيام، ويبقى على الجزائر أن تجيد التفاوض مع الطرفين لتحقيق أكبر قدر من هامش المناورة لتحقيق توازن في المصالح بين الأطراف الثلاثة.

ج) التقارير الأمريكية حول واقع حقوق الإنسان في الجزائر: خلال العشرية السوداء والتي بدأت بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، عرفت حقوق الإنسان في الجزائر تدهورا كبيرا ما سبب استنكارا دوليا لما يجرى، وفيما يلي سنحاول إلقاء نظرة على بعض التقارير الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان في الجزائر.

ويمكن رصد وضعية حقوق الإنسان في الجزائر حسب **التقارير الأمريكية لسنة 1993** :[1]

– توقيف المسار الانتخابي وإنشاء مجلس الأعلى للدولة وإعلان حالة الطوارئ لتسيير البلاد.

– لجوء الشرطة والجيش والدرك الوطني المكلف بالحفاظ على الأمن والاستقرار إلى استعمال القوة الزائدة والمعاملة القاسية وحتى تعذيب المعتقلين (الضرب بالصدمات الكهربائية، خنق الضحايا بأقمشة مبللة بمواد كيميائية) بالإضافة إلى الاغتيالات الواسعة التي طالت المواطنين السياسيين والمثقفين.

وتم تسجيل ادعاءات بمشاركة قوات الأمن بجرائم القتل خارج نطاق القانون، ومثال على ذلك أن بعض الإرهابيين قتلوا من دون أن يعطوا فرصة للاستسلام.

وقد أقرت الحكومة الجزائرية باستعمال العنف ضد المعتقلين ووعدت بالبث في القضايا وتتبع المتسببين فيها، إلا أن الضحايا لم يرفعوا القضايا خوفا من انتقام أجهزة الأمن لاحقا، بالإضافة إلى الاعتقال التعسفي والذي يتجاوز المدة المحددة دستوريا ب 12 يوما، دون محاكمة أو إفراج وتم تسجيل 800 حالة اعتقال سنة 1993، رغم تعهدات الحكومة بإعلان هذه المعسكرات، ناهيك عن منع الصحافة المحلية والدولية من متابعة محاكمات المتورطين في قضايا إرهابية والتي أسفرت عن 300 حكم بالإعدام خلال 1993. [2]

(1)– تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، **حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 1993**، متوفرة على الموقع:

http:/dosfan.lib.edu.ERC/democracy/1993;hop بتاريخ: 10–02– 2017، على الساعة: 12:22

(2)– **نفس المرجع.**

أما تقرير 2003- 2004 والذي تناول تطور وضعية حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، على ضوء المبادرة الشرق أوسطية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية واعتبرتها جوهر سياستها في المنطقة وعن الجزائر جاء في التقرير ما يلي:[1]

- أن موجة العنف تراجعت، وأوضاع حقوق الإنسان عرفت تحسنا كبيرا، إلا أنه ما زال هناك بعض الاعتقالات التعسفية، كما أقدمت الحكومة على الحد من حرية التعبير.

- شرعت الجزائر في بعض الإصلاحات على الصعيد القضائي والقانوني، كما قلت التقارير التي تؤكد تورط قوات الأمن في اختفاء المواطنين، وتم تسجيل مستوى أقل من استعمال القوة الزائدة من طرف قواة الأمن، كما قام الرئيس بوتفليقة بإنشاء آلية خاصة بمتابعة ملف المفقودين برئاسة السيد فاروق قسنطيني، وقد اقترح تقديم تعويضات لأهالي المفقودين، إلا أن هذه الآلية ينبغي أن تتمتع بصلاحيات أكبر، وقد سجل بارتياح منح الحكومة الجزائرية المزيد من التأشيرات لمنظمات حقوق الإنسان الدولية.

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر في عام 2010: حيث تضمن التقرير الملاحظات التالية:[2]

- استمرار القيود على حرية التجمع وتكوين جمعيات، الأمر الذي أعاق وبدرجة كبيرة نشاط الأحزاب السياسية وقدرة المواطنين على تغيير الحكومة بالوسائل السلمية عن طريق الانتخابات.

- استمرار الفشل في تحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا في التسعينات وفي معالجة مطالب أسر الضحايا.

- إفلات المسؤولين من المسائلة، واستمرار الاحتجاز دون محاكمة إلى جانب سوء الأوضاع داخل السجون وسوء معاملة المسجونين، والافتقار إلى استقلال قضائي.

- انتشار الفساد التي رافقته تقارير عن محدودية الشفافية في الأداء الحكومي.

---

(1)- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، **حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2003-2004**، متوفرة على الموقع:

http//:www.state.gov/g/tip بتاريخ: 10-02-2017 على الساعة: 13:30

(2) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، **حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2010**، متوفرة على الموقع:

http // :www.state.gov بتاريخ: 10-02-2017 على الساعة: 13:50

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية.

ومع وصول دونالد ترامب* إلى البيت الأبيض، تطرح أسئلة حول مستقبل العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة ومدى تطابق وجهة نظر الطرفين إزاء العديد من القضايا في المنطقة العربية والمغاربية والساحل الإفريقي، ويرى الباحث في العلوم السياسية يوسف بن يزة، أن هذه العلاقات متشعبة وتاريخية ولم يحصل في تاريخها، منذ القرن 18، أن ساءت لدرجة كبيرة.

ويتصور بن يزة في حديثه لـ CNNبالعربية، وجود ترامب أو غيره في سدة الحكم لن يؤثر على طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، رغم وجود بعض الملفات الخلافية، على غرار ما يحدث في ليبيا مثلا أو سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى نصب قواعد عسكرية في منطقة شمال إفريقيا، معتبرا أن ما قاله ترامب "لا يعدو أن يكون حمى انتخابية."[1]

فقد توقع رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة، أحمد ميزاب، أن يبقى مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية على حاله بعد اعتلاء ترامب سدة الحكم، فالخبير الأمني يرى أن الظروف لن تتغير بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه الجزائر، مشيرا إلى أنه لا يتوقع أن يتغير شيء في مسألتي التنسيق حول ملفات الأمن والإرهاب ومحاربة الجريمة.

وتحدث أحمد ميزاب، في رده على سؤال لـ"الرائد"، في تعليقه على فوز دونالد ترامب برئاسة أمريكا على خلاف كل التوقعات، بالتأكيد على أن ما ميز هذه الانتخابات منذ بدايتها هي سياسة شد وجذب بين

---

* **دونالد ترامب:** ولد دونالد جون ترامب، المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية في ضاحية كوينز في نيويورك في 14 يونيو/حزيران 1946، فهو الرجل الثري الأمريكي الذي عرفه العالم بمواقفه المثيرة للجدل تجاه عدد من القضايا كالهجرة والإسلام ونظرته الخاصة للهوية الأمريكية، وصل إلى البيت الأبيض في واشنطن يوم: الجمعة 20 يناير 2017.(انظر: الموقع:

http://www.akhbaralaan.net بتاريخ: 26-04-2017 على الساعة: 13:22

(1) حمزة عتبي، **أيّ مستقبل للعلاقات الأمريكية-الجزائرية بعد وصول ترامب إلى الرئاسة؟** متوفر على الموقع:

https://arabic.cnn.com بتاريخ: 26-04-2017 على الساعة 13:45

المترشحين، وكانت المؤشرات تبعث بأن بورصة اسم المترشحين ليست في استقرار وتتأرجح، لكن لو نحسبها عمليا سنجد أن وصول ترامب كان الأقرب إلى المنطق وبلغة الحسابات، حيث أن الديمقراطيين استفادوا من عهدتين لصالح أوباما وحان الوقت ليعتلي جمهوري إدارة البيت الأبيض.[1]

حيث أرسلت الإدارة الأمريكية، بمؤشرات تطمين سياسية واقتصادية في اتجاه الجزائر، وفي وقت وضع الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية قائمة بسبع دول ممنوعة من دخول التراب الأمريكي، وصفت الخارجية الأمريكية الجزائر بالشريك الهام، والضامن للاستقرار الإقليمي، تزامنا مع استقبال الكونغرس أعضاء من البرلمان الجزائري بحضور الرئيس دونالد ترامب.

وحسب بيان لمجلس الأمة، فقد تحادث وفد عن البرلمان الجزائري، بواشنطن مع أعضاء من الكونغرس الأمريكي حول تطور العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، ويضم الوفد الذي حضر مأدبة فطور نظمها الكونغرس وحضرها الرئيس دونالد ترامب شخصيا، عضو مجلس الأمة حفيظة بن شهيدة ونائب رئيس المجلس الشعبي، جمال بوراس والناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي، صديق شيهاب ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الجزائرية–الأمريكية عبد الكريم مهني. كتابة الدولة الأمريكية، وتزامنا مع لقاء الكونغرس ومأدبة الغذاء التي حضرها المقيم الجديد بالبيت الأبيض دونالد ترامب، نشرت بطاقة فنية حول الجزائر، بواشنطن وصفتها فيها بالشريك الهام بسبب عاملي التاريخ والجغرافيا، هذا "الشريك الذي تربطه علاقات قوية بالولايات المتحدة في مجال الدبلوماسية والأمن وتطبيق القانون [2]

كما نشر معهد كارنيجي الأمريكي للدراسات مؤخرا على أعقاب فوز الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب بالرئاسة تحليلا شاملا عن أوضاع ومستقبل العلاقات الأمريكية بالعديد من دول العالم ومنها دول منطقة الشرف الأوسط وشمال إفريقيا –مينا –مركزا على الجزائر والمغرب على اعتبار أنهما ترتبطان

(1) أمال.ط، مراقبون: **فوز ترامب لن يؤثر على العلاقات الجزائرية الأمريكية**، يومية الرائد، متوفر على الموقع :

http://elraaed.com بتاريخ: 27-04-2017 على الساعة: 11:22

(2) سميرة بالعمري، **ترامب يضع الجزائر في قائمة أصدقاء أمريكا !**، متوفر على الموقع:

http://www.echoroukonline.com بتاريخ: 27-04-2017 على الساعة: 12:02

بعلاقات ثنائية خاصة منذ عقود عديدة بسبب عديد القضايا منها أمن وسلامة الحدود حيث كشف المعهد بأنه وخلافا للتقارب الذي ساد سابقا العلاقات الأمريكية المغربية في فترة حكم الحزب الديمقراطي الأمريكي إلا أن بفوز ترامب بالرئاسة تتجه الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سياستها في المنطقة المغاربية وتوجيه بوصلتها نحو الجزائر من أجل بناء علاقات إقتصادية وسياسية متينة عوض المغرب من خلال الإستراتيجية الجديدة المنتهجة من أجل تحرير علاقات بلاده بجميع البلدان بالرغم من أن الأخير حليف استراتيجي لـ (الأفريكوم) التي تتزعمه الولايات المتحدة في المنطقة.[1]

فبعد مغادرة البيت الأبيض شخص ارتبط بعلاقة حميمة بالوزير الأول عبد المالك سلال، وحل بالبيت الأبيض صديق شخصي جدا لوزير الطاقة الأسبق شكيب خليل وهو دونالد ترامب.

وصول دونالد ترامب للسلطة في واشنطن سيعني أن أمريكا ستدعم آي نظام سياسي في الجزائر، مقابل عائدات مالية للاقتصاد الأمريكي، وان وضعنا في الاعتبار التسريبات والأخبار التي تشير إلى العلاقة الشخصية بين وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل وأقطاب من الحزب الجمهوري الأمريكي الحاكم حاليا، وعلاقته الشخصية بالرئيس الحالي لأمريكا دونالد ترامب، فيمكننا توقع انتقال السلطة إلى شكيب خليل.[2]

بكل تأكيد فإن السياسة الأمريكية تجاه ما يجري في شمال إفريقيا ستتغير بشكل جذري، مع وصول الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر من دورها الإقليمي الكبير ومن ما يجري في الداخل الجزائري في ملفات خلافة الرئيس بوتفليقة، وحتى ندرك طبيعة التغير في السياسة الأمريكية تجاه

(1) معهد كارنيجي الأمريكي للدراسات، **ترامب يفضل الجزائر على المغرب !**، متوفر على الموقع:

www.akhbarelyoum.d بتاريخ : 27-04-2017 على الساعة: 10:42

(2) عبد الحفيظ العز، **صديق سلال يغادر وصديق شكيب خليل يحل بالبيت الأبيض ..ماذا يعني وصول ترامب للسلطة بالنسبة للجزائر ؟** متوفر على الموقع:

http://www.dzayerinfo.com بتاريخ 27-04-2017 على الساعة:10:49

الجزائر ومحيطها الإقليمي في عهد الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب يجب أن نضع في الاعتبار 3 مسائل الأولى هي طبيعة السياسة الأمريكية تجاه الجزائر في العقود الأخيرة ثم موقف الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما من الجزائر ومن ما يجري في الإقليم وفي الأخير عقلية الرئيس الأمريكي الجديد المتهور.[1]

وعليه يمكن القول أن مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية يمكن أن تشهد تطور في ظل سياسة الرئيس الجديد دونالد ترامب.

(1) **نفس المرجع**.

خاتمة الفصل:

نخلص في الأخير إلى أن العلاقات الجزائرية– الأمريكية شهدت تطورا كبيرا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث تعزز التنسيق الأمني الثنائي بين البلدين في فترتي الرئيس بوش الابن خاصة في مجال مكافحة الإرهاب كما تم خلالها الاعتراف بالدور الريادي للجزائر في هذا المجال، أما في المجال الاقتصادي فكان تأمين الطاقة يحظى بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، لهذا فان الإدارة الأمريكية سعت إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة لضمان تدفق احتياجاتها من الطاقة في الجزائر، كما لعب الدور الاجتماعي في مجال التعليم والتكوين في تعزيز التقارب بين البلدين من خلال المنح المعطات للطلبة الجزائريين وفت المدارس المشتركة بين البلدين.

أما في عهد الرئيس باراك اوباما فقد تواصل التنسيق الأمني الأمريكي الجزائري وبوتيرة كبيرة خاصة أمام توسع وتفاقم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، أما فيما يتعلق بالمجال الطاقوي فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على مكانتها الأولى كأول مستورد للطاقة في الجزائر رغم وجود منافسة شديدة من طرف كل من فرنسا والصين.

بالإضافة إلى ما سبق فان العلاقات الجزائرية– الأمريكية واجهتها بعض العراقيل في التقارب بين البلدين والتي تقف حاجز أمام تحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية في الجزائر، والتحديات الخارجية من بينها المنافسة الفرنسية والصينية، غير أن مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية في أمل التقارب أكثر.

الخاتمة

وختمنا لهذه الدراسة التي تناولنا فيها العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الحرب الباردة (1990-2015) نستنتج:

للدولة الجزائرية مكانة جغرافية مهمة، حيث تتوسط القارة الإفريقية بالإضافة إلى ما تحتويه من موارد وثروات طبيعية وبشرية، كل هذا ساعدها على وضع وانتهاج سياسة خارجية نشيطة في القارة الإفريقية، خاصة بعد الاستقلال ودعمها لحركات التحرر، وسياسة حسن الجوار، ومحاولة النهوض بالقارة الإفريقية نحو التنمية، فان هذه السياسة تحسب للجزائر ودبلوماسيتها بالدور النشيط الذي تلعبه داخل القارة الإفريقية.

وكل هذه العوامل تجعل الجزائر تحظى بمكانة إستراتيجية تجعل من يمتلكها كأنما امتلك القارة بأكملها، كل هذه المميزات لم تكن غائبة عن الطرف الغربي وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، التي حاولت بدورها الاستفادة من ثروات الجزائر والتقرب منها فقد حظيت هذه الأخيرة بمكانة هامة لدى الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى أننا نجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية، تملك هي الأخرى مؤهلات طبيعية واقتصادية، وبشرية كذلك جعلت منها قوى عظمى في العالم وذات نفوذ اقتصادي مسيطر على التعاملات التجارية بين الدول، فقد فرضت هيمنتها على العالم في مختلف الميادين بفضل قوتها الاقتصادية العظمى حيث أصبح الاقتصاد الأمريكي يعد قاطرة للنمو يجر الاقتصاد العالمي إلى أمام وفي حالة كساده أو ركوده أو تباطؤه يجر الاقتصاد العالمي إلى الخلف.

أما بالنسبة للعلاقات الجزائرية الأمريكية فقد كانت بدايتها الاعتراف بكيان مستقل للولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 من طرف الجزائر، حيث بدأت العلاقة بين البلدين في الظهور من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما، عن طريق معاهدات صداقة وتجارة من أجل تأمين المراكب التجارية المارة بحوض البحر المتوسط، إلا أنه يبدو جليا التذبذب وعدم الاستقرار الذي طغى على هذه العلاقة التي مرت بأزمات وصلت لحد قطعها في منتصف السبعينيات. ويمكن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائر والولايات المتحدة كحليفين إستراتيجيين ولكن بلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا.

وفيما يخص المجال السياسي والعسكري بين البلدين كانت حديثة نوعا ما بدت مضطربة وغير مستقرة، خاصة بعد التسعينات و دخول الجزائر في مرحلة إنتقالية سنة 1990 والتي شهدت فيها البلاد أزمة أمنية إزاء إلغاء الإنتخابات التشريعية 1992، مما جعلت العلاقات في انقطاع وبقيت فيه الولايات

المتحدة الأمريكية كملاحظ للأوضاع الداخلية آنذاك، غير أننا نجد أنه بعد منتصف التسعينات بدأت العلاقات تعرف نوعا من التحسن، خاصة بعد تزايد وتيرة اللقاءات والزيارات الرسمية والتي تعززت بعد لقاء الرئيسين **بوتفليقة وبوش** مرتين خلال 2001، وهو ما يفسر أنه تقارب على أعلى مستوى والذي من شأنه أن يتعزز خلال السنوات القادمة بتوفر الإدارة السياسية عند الطرفين والظروف الملائمة.

ومن جهة نجد التعاون الاقتصادي بين البلدين والذي يعود إلى ما بعد الاستقلال 1962، والذي تكرس بعد الحرب الباردة بسبب المصالح النفطية الأمريكية في الجزائر، حيث تصدر الجزائر ما نسبته 60 بالمائة للولايات المتحدة الأمريكية في حين تستورد ما نسبته 20 بالمائة وذلك راجع إلى غزو الصين ودول الاتحاد الأوربي للسوق الجزائرية، أما مع بداية التسعينات عرفت المبادلات التجارية بين البلدين تراجعا بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في الجزائر، إلا أنها مع منتصف التسعينات والى غاية 1999 عرفت نوعا من الانتعاش، وخلال السنوات الأخيرة شهدت المبادلات التجارية قفزة نوعية وكمية، حيث بلغت أعلى مستوياتها.

كما تعد العلاقات الجزائرية – الأمريكية لعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى اعتبار أنه، بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إستراتيجيا جديدا في الحرب الدولية على الإرهاب حيث، شكل البعد الأمني أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد تلك الأحداث.

فقلد أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العديد من المتغيرات والمعطيات والتي تجلت بشكل واضح في إعادة ترتيب أولويات السياسة الأمريكية، وفق ما يضمن لها الانفراد بالتفوق والزعامة العالمية إذ أصبح ما يعرف بالإرهاب وكيفية محاربته والتصدي له أبرز القضايا والموضوعات التي باتت تشغل ذهن صانع القرار الأمريكي، كما زاد الاهتمام أيضا بتأمين مصادر النفط على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

كما جسدت مساهمة الجزائر العالمية في مكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها الفعالة في إطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك الذي تعد الجزائر من أعضائها المؤسسيين، كما في المجال الاقتصادي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الأول للجزائر.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية (1990-2015) نذكر:

– تعد العلاقات الجزائرية الأمريكية قديمة النشأة بين البلدين حيث حدثت بينهما عدة اتفاقيات في مجالات عديدة المتمثلة في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

– قبل الحرب الباردة كانت العلاقات بين البلدين في الإطار الاقتصادي أكثر ما هو في الإطار الأمني غير أن الوضع تغير بعد ذلك.

– توطدت العلاقات بين البلدين أكثر خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث تغير الوضع وتبدلت موازين القوى، وأصبح العلاقات في مرحلة جديدة.

– سير الولايات المتحدة الأمريكية حسب مصالحها الدولية ووفق ما يخدم سلطتها.

– إن العلاقات الجزائرية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر الحدث المفصلي الذي دفع بواشنطن إلى اعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا استراتيجيا جديدا في الحرب الدولية على الإرهاب.

– كان من تبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ازدياد الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي وبالأخص الجزائر، خاصة وأن هذه الأخيرة تمتلك الخبرة الواسعة في مكافحة الإرهاب في ظل تزايد التهديدات الإرهابية، الأمر الذي أحدث تقاربا أمنيا عسكريا غير مسبوق بين البلدين تم فيه إدراج الجزائر في كل الاستراتيجيات الأمنية العسكرية.

– إن الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من تعاونها الأمني مع الجزائر هذه الأخيرة مكنتها بشكل كبير من فهم تحديات ومشاكل الساحل الإفريقي، على اعتبار أن هذه المنطقة تحتل مكانة هامة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

– لا تزال مسألة تأمين مصادر الطاقة إحدى الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أين اشتد التنافس الدولي حول مصادر الطاقة، لهذا فان الاهتمام الأمريكي بالجزائر في مجال الطاقة لا يزال يحظى بأهمية واسعة في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يتجلى في سعي الولايات المتحدة إلى تعميق علاقاتها مع الجزائر في المجال الطاقوى.

– واجهت العلاقات الجزائرية – الأمريكية جملة من العراقيل والتحديات التي تعرقل التقارب بين البلدين، وتقف كعقبات تعجز حركية العلاقات الثنائية التي تتمثل في المنافسة الشديدة من أجانب مثل

فرنسا التي تسعي للحفاظ على ميراثها التقليدي، وتعزيز وجودها عن طريق التركيز على الملفات الاقتصادية وطي صفحة الخلافات السياسية.

– أما مع الصين وأمام المنافسة الأمريكية الشديدة لها في الشرق الأوسط جعلت وجهتها القارة الإفريقية، خاصة مع ما تزخر به من مواد طبيعية هائلة في تلبية جزء من احتياجات اقتصادية المتزايدة، حيث وجدت في الجزائر أرض خصبة للاستثمار سوقا واسعة لترويج منتجاتها.

– نجد أن التوسع الأمريكي الأمني الاقتصادي من جهة والتوسع الأوربي الفرنسي الاقتصادي في الجزائر والتنافس حول مصادر النفوذ من جهة ثانية، يجعل الجزائر أمام رهان مستقبلي خطير لأن كل قوة تهمها مصالحها قبل أن تهمها مصالح الجزائر، وبذلك أصبت تحت الرقابة المباشرة للحلف الأطلسي وتحت رحمت الشركات النفطية.

– ويبقي مستقبل العلاقات الجزائرية– الأمريكية له ارتباط وثيق بمدى التقارب بينهما وتجسيد استراتيجيات الحوار والتعاون في معظم المجالات التي تهدف إلى تعزيز الثقة بين البلدين، والذي يعكس طبيعة سلوكيات السياسة الدولية في علم العلاقات الدولية.

الملاحق

ملحق رقم (1):

المجال الجيوسياسي للحدود الجزائرية

المصدر: البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص76.

ملحق رقم (2):

خريطة الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: على موسى، محمد الحمادي، مرجع سابق، ص 602.

ملحق رقم:(3)

دول منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: الحامدي عيدون، مرجع سابق، ص 194.

ملحق رقم (4):

خريطة توضح مناطق انتشار الإرهاب في الساحل الإفريقي

المصدر : http://www.diplomatie.gouv.fr

ملحق رقم (5):

خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا

المصدر: أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص 210.

ملحق رقم (6):

خريطة توضح الوجود الصيني في القارة الإفريقية

المصدر :http://natourcenter.info

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I. باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إلتويز لاري، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة: جابر سعيد عوض، القاهرة: الجمعية المصرية للنشر، ط1، 1996.

2. إسماعيل حسن سيد أحمد، **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا**، دار النهضة العربية، للنشر، ط1، د س ن.

3. بالخيري عبد الكريم، **العلاقات الأمريكية- الجزائرية 1954-1980 (توازن بين المصلحة والمبدأ)**، ترجمة: سمير حشاني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أطروحة مكملة لنيل درجة فيلسوف في التاريخ، كلية الفنون، 1987.

4. البار أمين، منير البسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط1، 2014.

5. بن عنتر عبد النور، **الأزمة الراهنة والأمن القومي، الجزائر**: المكتبة العصرية للنشر، 2005.

6. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن القومي للجزائر**، ط1، الجزائر: المكتبة العصرية للنشر، 2006.

7. برهم هادي محمد حسين، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1990-2010**،الأردن: دار زهران للنشر، د س ن.

8. برقوق محند، **التعاون الأمني الجزائري- الأمريكي والحرب على الإرهاب**، بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2009.

9. دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر:دار هومة للنشر، 2005.

10. الديب محمد محمود، **الجغرافية السياسية منظور معاصر**، القاهرة، 1989.

11. ديب على حسين، **الولايات المتحدة الأمريكية من الإمبراطورية إلى الخيمة**، دمشق: دار الأوائل للنشر، ط1، 2002.

12. ولد أباه السيد، **عالم ما بعد 11سبتمبر 2001**، بيروت: دار العربية للعلوم، ط1، 2004.

13. ولد أحمد سالم سيدي أحمد، **العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر 2001 الواقع والتحديات**، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006.

14. ولد خليفة محمد العربي، **إشعاع الثورة وأبعادها الجيوسياسية الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، ط2، وزارة المجاهدين، 2007.

15. كلارك رمزي وآخرون، **الإمبراطورية الأمريكية**، القاهرة: مكتبة الشروق، ج1، 2001.

16. الكتاني على منتصر، **مسلمون في أوربا وأمريكا**، دار إدريس للنشر، مجلد2، ط2، 2002.

17. لونيسي رابح، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر، 2013.

18. لوفايبر مكسيم، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تعريب: حسين حيدر، لبنان : عويدات للنشر، ط1، 2006.

19. موسي على، محمد الحمادي، **جغرافية القارات**، لبنان: دار الفكر المعاصر، 2001.

20. محمد علوان، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1965**، الجزائر: الكرامة للنشر، د س ن.

21. متولى عبد الحميد، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية المقارنة بالمبادئ، الدستورية في الشريعة الإسلامية**، منشأ المعارف الإسكندرية للنشر، 1999.

22. نايت بالقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، الجزائر: دار البعث للنشر، 1985.

23. النحال محمد سلامة، **الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك واشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية**، تونس: دار زهران للنشر، 2009.

24. سعودي محمد عبد الغني، **الجغرافيا السياسية المعاصرة (دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية)**، مكتبة الأنجلو مصرية للنشر، 2010.

25. سعيد عبد المنعم، **العالم على حافة الهاوية**، القاهرة: دار النهضة للنشر، 2002.

26. السروجي محمد محمود، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**، القاهرة: الإسكندرية للكتاب، 2005.

27. العواني يوسف محمد، **انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة في الربيع العربي، الانتفاضة والإصلاح والثورة**، لبنان: منتدى المعارف، 2013.

28. العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر- تونس- المغرب الأقصى)**، مكتبة الأنجلو مصرية للنشر، ط6، د س ن.

29. العربي إسماعيل، **فصول في العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

30. فاعوري إبراهيم، **جغرافية الوطن العربي**، دمشق: دار حامد للنشر، ط1، د س ن.

31. فرحات جمال، **السياسة الأمريكية في الجزائر نشأتها- تطورها- أثارها**، الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2006.

32. هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي في الجزائر**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

33. صغير مريم، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار الحكمة، 2009.

34. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، الجزائر: دار البعث، 1991.

35. الشيخ رأفت غنيمي، **أمريكا والعالم**، عين الدراسات والبحوث الاجتماعية، للنشر، ط1، 2006.

36. شلبي السيد أمين، **أمريكا والعالم متابعات في السياسات الخارجية الأمريكية (2000-2005)**، القاهرة: دار العلا للكتاب، 2005.

37. الخطيب محمود علي، **أمريكا وقضية الديمقراطية في العالم العربي**، السعودية: كتب عربية، 2004.

ثانيا: المجلات

1. أحمد عادل سيد، **أنابيب الطاقة الجغرافيا تقود السياسة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، 2006.

2. البزاز سعد توفيق عزيز، **العلاقات الجزائرية الأمريكية**، مجلة الدراسات الإقليمية، بغداد: جامعة الموصل العدد 26، 2012.

3. بوفليح نبيل، **السياسة في الجزائر، دراسة مقارنة الواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا، (الجزائر- تونس- المغرب)**، جامعة حسيبة بوعلي، يومى: 11- 12- 2013.

4. بلقزيز عبد الاله، **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي على الاختراق الأمني**، القاهرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000.

5. البسيوني عبير، **السياسة الخارجية الأمريكية و مسألة حقوق الإنسان** ، مجلة السياسة الدولية العدد 127 ، 1997 .

6. الجميلي حميدي، **عناصر قوة و ضعف الاقتصاد الأمريكي مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية**، مجلة المنتدى للفكر العربي ، العدد 258 ، د س ن.

7. دويدار حنان، **الولايات المتحدة الأمريكية و المؤسسات المالية و الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997.

8. هارون محمد السعيد، **صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية**، مجلة المجاهد، العدد 1143،02 جويلية، 1982.

9. حداد شفيعة، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية– التنافس في السودان–نموذجا–**، مجلة الدفاتر السياسية والقانون، العدد العاشر، جامعة باتنة، 2014.

10. خالد حميد حنون، **العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس**، جامعة: بغداد كلية القانون، د س ن

11. كاطع على سليم، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد الثاني والأربعون، د س ن.

12.كواش خالد، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد 1، د س ن.

13. المدني توفيق، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 164، 2006.

14. مهابة أحمد، **الجزائر بين التكتلات الداخلية والخارجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997.

15. معراج هواري، محمد سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية– حالة الاقتصاد الجزائري–** ، مجلة الباحث، العدد 1، 2004.

16. مراح مصطفى، **سنة ما بعد 11 سبتمبر الإرهابية: الانعكاسات الدولية**، مجلة الجيش، العدد 470، 2002.

17. عباس عمار، **قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008**، باحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المقال منشور بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، 2009.

18. عز الرجال عمر، **أبعاد زيارة بن جديد للولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، 1985.

19. قاوى بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، تقارير الجزيرة، 2012.

20. قاوى بوحنية، محمد خميس، **قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، جامعة: الحاج لخضر باتنة، العدد 04، جانفي 2013.

21. ظريف شاكر، **معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، 2016.

ثالثا: دراسات غير منشورة.

1. إبراهيمي مريم، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير، جامعة:محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2012.

2. أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2016.

3. إسماعيل طارق، **الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية**، جامعة: دمشق، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2012.

4. بوبية نبيل، **المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى**، رسالة ماجستير، جامعة: الجزائر 3، كلية العلوم سياسية والإعلام، 2011.

5. زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودروه في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير، جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2013.

6. الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة: محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

7. حجاج مراد، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة: الجزائر، كلية العلوم سياسية والإعلام، 2008.

8. حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004**، رسالة ماجستير، جامعة: منتورى، قسنطينة، 2005.

9. طيبي عيسى، **طبيعة نظام الحكم في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008**، رسالة دكتوراه، جامعة: أبو بكر بالقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2011.

10. العايب معمر، **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942- 1962**، رسالة دكتوراه، جامعة: أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2009.

11. عقابي خميسة، **النفط في العلاقات الأمريكية العربية(1990-2014) دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة: محمد خيضر، بسكرة، 2015.

12. رابح سعاد، **المركز القانوني لرئيس الحكومة**، رسالة ماجستير، جامعة: أبو بكر بالقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2011.

13. رسولي أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2011.

14. تيتة ليلى، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**، رسالة ماجستير، جامعة: باتنة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2002.

15. خالم ريمة، **العلاقات الأمريكية- الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2011.

16. ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الصحراء الإفريقية (التحديات والرهانات)**، رسالة ماجستير، جامعة: الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، 2010.

رابعا: الموسوعات والأطالس.

1. أحمد مصطفي أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية(الدول- الولايات- المقاطعات)**، دار العلوم للنشر، ج1، 2004.

2. محمود موسي محمد، **موسوعة الوطن العربي**، عمان: دار دجلة للنشر، 2008.

3. قطش الهادي، عبد الرحمان إدريس، **أطلس الجزائر والعالم: طبيعيا، بشريا، اقتصاديا، سياسيا**، الجزائر: دار الهدى، 2010.

خامسا: المواقع الالكترونية.

محمد أمين سني، المدركات الأمنية الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الجزائر. إدارة بوش نموذجا. متوفر على موقع الحوار أون لاين: بتاريخ: 10_03-2017 على الساعة: 12:11
www.elhiwaronline.com

مراح أحمد، الطبيعة السياسية للنظام الجزائري، مدونة الحقوق والعلوم سياسية، متوفرة على الموقع: بتاريخ: 12-03-2017 على الساعة: 19:22
http://droitetsciencespolitique.blogspot.com

عمار عباس، القانون الدستوري الجزائري (محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية)، المقال منشور في العدد الثاني من مجلة المجلس الدستوري عدد2 .2013 ،على الموقع:
ammarabbes.blogpost.com

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الجزائر، مارس 2016 ، ص 15، متوفر على الموقع: بتاريخ: 10-03-2017 على الساعة: 10:12
www.joradep.dz

القانون الشامل، السلطة التشريعية في القانون الجزائري، متوفر على الموقع: بتاريخ: 25-03-2017 على الساعة: 19:30 http://droit7.blogspot.com

حكيم، السلطة القضائية تبحث عن تفعيل الاستقلالية، متوفرة على الموقع: بتاريخ: 26-03-2017 على الساعة: 12:40http://www.djazairess.com

سفارة الجزائر بالرياض المملكة العربية السعودية، السكان والديموغرافيا، متوفرة على الموقع: بتاريخ: 08-03-2017 على الساعة: 18:49

http://algerianembassy-saudi.com

حاج أحمد، عدد سكان الجزائر 2013، متوفرة على الموقع:
بتاريخ26-03-2017 على الساعة: 17:57 http://www.blida-aps.dz

لمياء حرزلاوي: تقارير الديوان الوطني للإحصاء، متوفرة على الموقع: بتاريخ: 28-03-2017
www.alfadjr.comعلى الساعة: 18:30

مني صالح: الجزائر إمكانيات ضخمة تقابلها تحديات صعبة، مراجعة:عبده جميل المخلافي، متوفرة على الموقع: بتاريخ:28-01-2017 على الساعة:22: 10 www.dw.com

عبد الرحمان العيسي، الجزائر القوة الصاعدة في إفريقيا، متوفرة على الموقع : بتاريخ: 28-01-2017
على الساعة: 14:51http://www.alshahedkw.com/index.php

حفيظ صواليلي، النفط الجزائري الخفيف يربح رسما اضافيا ب 1,1 دولار، متوفر على موقع جريدة الجزائر نيوز الالكتروني: بتاريخ:12-02-2017 على الساعة: 11:10

http://www,djazairess,com/elkhabre/

حفيظ صواليلي، سعر النفط الجزائري تجاوز 133 دولار سنة 2011، متوفر على جريدة الخبر
الالكتروني: بتاريخ: 12-02-2017 على الساعة: 11:30http://www,elhkabar,com

مسلم عمران، الولايات المتحدة والنظام الدولي: باقية وقد تتمدد !، متوفرة على الموقع الالكتروني:
بتاريخ: 27-03-2017 على الساعة: 20:39 http://alkhaleejonline.net

جميلة الشربجي، القانون العام (النظام الرئاسي)، متوفرة على الموقع: بتاريخ: 27-03-2017 على:
22:38 https://www.arab-ency.com

عبد الحكيم الفلالي، الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، متوفرة على الموقع: بتاريخ: -02-
2017-12 على الساعة: 12:11 www.madariss.fr

موسوعة دول العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، متوفرة على الموقع: بتاريخ: 29-03- 2017على
الساعة:11:33 www.kenanaonline.net

تقرير واشنطن، انخفاض نسبة السكان البيض في الولايات المتحدة الأمريكية، متوفرة على الموقع:
بتاريخ: 29-03-2017 على الساعة: 14:33 http://www.hespress.com

محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي، (قراءة في التقارير الدولية)، *متوفرة على الموقع:* بتاريخ:27-03-2017 على الساعة:14:30
www.adelamer.com

خير الدين العايب، الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي، متوفر على الموقع: بتاريخ: 12-03-2017 على الساعة: 11:22 www.azzaman.com

عبد الرحمان شريف، المبادلات التجارية الأمريكية، (1990- 2000)، على الموقع: بتاريخ: 11-03-2017 على الساعة: 12:30 http://www.census.gov

حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، متوفر على :

الموقع بتاريخ:03-04-2017 على الساعة: 12:10 http://www.washingtoninstitute.org

محمد العربي زيتون، الجزائر ومكافحة الإرهاب، متوفرة على الموقع: بتاريخ: 03-04-2017 على الساعة: 13:22 http://www.aljazeera.net

عمر كوش، الإدارة الأمريكية ومراكز الدراسات .... الاختلاف حول الموقف في ليبيا، الاقتصادية، العدد 6395، متوفرة على الموقع:
بتاريخ: 12-03-2017 على الساعة: 15:33 http://www.aleqt.com

زرواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 10-04-2017 على الساعة: 12:55 http://www.aljazeera.net

وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر تجدد موقفها لصالح حل سياسي للأزمة في ليبيا، متوفرة على الموقع:

الجزائر تؤيد دعوة الاتحاد الإفريقي إلى حوار جامع مع ليبيا، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 11-04-2017 على الساعة: 16:44 http://www.panapress.com

ص. محمد، مشروع انجاز أكبر محطة للطاقة الشمسية بـ 4 ألاف ميغاواط، المساء يومية جزائرية: متوفر على الموقع : بتاريخ: 21-04-2017 على الساعة: 18:55 http://www.el-massa.com

نوال/ ح، الرئيس بوتفليقة يستقبل كاتب الدولة الأمريكي للطاقة(إبراز اهتمام الشركات الأمريكية بالسوق الجزائرية، المساء يومية جزائرية، متوفرة على الموقع:

بتاريخ: 22-10-2017 على الساعة: 12:20 http://www.el-massa.com

شريف عبد الرحمان، الرؤية الأمريكية للجزائر.... من الاقتصادي إلى الأمني؟ متوفر على الموقع الالكتروني:

بتاريخ : 13-03-2017 على الساعة: 15:33 www.islam.net

تصريح وزير الصناعة وترقية الاستثمارات حميد طمار، نشر في جريدة صوت الأحرار يوم 19-02-2010، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 12-02-2017 على الساعة: 11:20 www.sawtalahrar.net

هيام لعيون، اتفاقيات تعاون بين جامعات الجزائر وواشنطن ومد جسور بين باحثي البلدين قريبا، نشر في الحوار يوم: 23-06-2010، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة: 15:30 http://www.djazairess.com

فيصل.ش، مذكرة تفاهم بين الجزائر والولايات المتحدة لتعليم اللغة الانجليزية بحضور السفير الأمريكي بالجزائر، متوفرة على الموقع:

بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة: 17:09 http://www.essalamonline.com

سعاد، كاثلين ستيفانس تؤكد: ضرورة تعميق علاقات التعاون في مجالات التربية والتعليم، متوفرة على الموقع:

بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة: 19:22 http://www.djazairess.com

في سابقة من نوعها.. الجزائر توّقع عقدًا مع الولايات المتحدة لافتتاح مدرسة أمريكية، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة:18:45 https://arabic.cnn.com

كهينة، الجزائر والولايات المتحدة توقعان عقدا لفتح مدرسة أمريكية، متوفرة على الموقع:

بتاريخ: 23-04-2017 على الساعة: 19:05 http://www.elikhbaria.com

راضية شايب، مِنح للطلبة الجزائريين لإكمال دراستهم في أمريكا، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 24-04-2017 على الساعة: 12:23 https://www.ennaharonline.com

المساء يومية اخبارية، 50 اطارا يستفيدون من تكوين في الانجليزية، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 24-04-2017 على الساعة:13:02 http://www.el-massa.com

غنية توات، فتح مسابقة للطلبة الجزائريين للتكوين لمدة 5 أسابيع في جامعات أمريكية، متوفرة على الموقع :

بتاريخ: 24-04-2017 على الساعة:13:30 http://www.al-fadjr.com

إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية، قسم المبادلات الاقتصادية للسفارة الفرنسية بالجزائر، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 27- 04-2017 على الساعة:12:44 http://www/missioneco.org

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 1993، متوفرة على الموقع:

بتاريخ: -02- 2017، على الساعة: 12:22 http:/dosfan.lib.edu.ERC/democracy/1993

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2003-2004، متوفرة على الموقع:

بتاريخ: 10-02-2017 على الساعة: 13:30 http//:www.state.gov/g/tip

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2010، متوفرة على الموقع:

بتاريخ: 10-02-2017 على الساعة: 13:50 http // :www.state.gov

حمزة عتبي، أيّ مستقبل للعلاقات الأمريكية-الجزائرية بعد وصول ترامب إلى الرئاسة؟ متوفر على الموقع:

بتاريخ: 26-04-2017 على الساعة:13:45 https://arabic.cnn.com

أمال.ط، مراقبون: فوز ترامب لن يؤثر على العلاقات الجزائرية الأمريكية، يومية الرائد، متوفر على الموقع :

بتاريخ: 27-04-2017 على الساعة:11:22 http://elraaed.com

سميرة بالعمري، ترامب يضع الجزائر في قائمة أصدقاء أمريكا !، متوفر على الموقع:

بتاريخ: 27-04-2017 على الساعة: 12:02 http://www.echoroukonline.com

معهد كارنيجي الأمريكي للدراسات، ترامب يفضل الجزائر على المغرب !، متوفر على الموقع:

بتاريخ : 27-04-2017 على الساعة:10:42 www.akhbarelyoum.d

عبد الحفيظ العز، صديق سلال يغادر وصديق شكيب خليل يحل بالبيت الأبيض ..ماذا يعني وصول ترامب للسلطة بالنسبة للجزائر ؟ متوفر على الموقع:
http://www.dzayerinfo.com بتاريخ 27-04-2017 على الساعة:10:49

II. باللغة الأجنبية

1. بالغة الفرنسية.

1. Benantar Abdennour, **Les etas Unis et le Maghreb** : Regain d Intèrèt ? (algèrie : CREA) , 2007 .

2. fleury jean, crise libyenne, **la nouvelle donne géopolitique**, France,2012

3. grimaud Nicol, **la politique étrangére algérienne**, 1962-1978, edition karthala, paris.

4. H.Zobir Yahya, « **la politique étrangérér americane au Maghreb** », journal détid des relation on internationales au moyen-orient, vol, n°1, 2006.

5. Noushé André, **la France et le monde arabe,** librairie vuibert, paris, 1994

2. باللغة الانجليزية.

1. Harmon Stephen, **from GSPC TO AQiM : the evolution of an algerian islamist terrosit group into an AL-Qa'ida affiliate and its implications for the Sahara Sahel** region . ACAS Concerned Africa Scholars.

Us Militarization of Sahara Sahel : Security, Space and Imperialism. Bullentin N 85. Spring 2010.

2. islamist terriorism in the pahil : fact or fiction ? crisis group Africa n°92, 31 march 2005

3. keerran Jeremy , **the dark sahra : America s war on terro in Africa**. (Pluto press. London). 2009.

4. “philippa Strum”, **presidential power and American democrary**, 1972.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	/
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: معطيات عامة حول الدراسة	8-38
المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر	8
المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي	9
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي	11
المطلب الثالث: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية	15
المبحث الثاني: معطيات عامة حول الولايات المتحدة الأمريكية	24
المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي	24
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي	27
المطلب الثالث: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية	31
الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1990- 2001	40-62
المبحث الأول: جذور العلاقات الجزائرية الأمريكية	40
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الفترة العثمانية	41
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية أثناء حرب التحرير	43
المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال	48
المبحث الثاني: أطر التعاون الأمريكي الجزائري	52
المطلب الأول: المجال السياسي	53
المطلب الثاني: المجال الاقتصادي	58
الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية الأمريكية ما بعد11سبتمر إلى غاية 2015	66- 100
المبحث الأول: التعاون الجزائري الأمريكي السياسي والعسكري	66
المطلب الأول: ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية	67
المطلب الثاني: مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي	69
المطلب الثالث: الأزمة الليبية	79
المبحث الثاني: التعاون الجزائري الأمريكي الاقتصادي والاجتماعي	83
المطلب الأول: مجالات الطاقة	83

المطلب الثاني: التعليم والتكوين	86
المبحث الثالث: المعوقات والتحديات التي تواجه العلاقة والتقارب بين البلدين	91
المطلب الأول: المعوقات التي تواجه العلاقة بين البلدين	91
المطلب الثاني: مستقبل العلاقات بين البلدين	97
الخاتمة	103
الملاحق	108
قائمة المصادر والمراجع	116
فهرس المحتويات	131
الملخص	134

الملخص

للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الحرب الباردة، طابع خاص يختلف عما كانت عليه قبل 1990 بحكم التحولات الدولية التي عرفها العالم في ظل النظام الدولي الجديد والذي يقوم على التعاون والمصلحة، وليس لاعتبارات أخرى.

لكن ما حدث بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي كانت نقطة تحول في السياسات الأمريكية اتجاه العالم، وقامت بإعادة تشكيل العلاقات الدولية بشكل جديد باعتماد القوة كمبدأ أساسي في العلاقات الدولية، نجد أن بعد هاذ الحدث تغيرت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة وأصبحت أكثر ترابطا خاصة في المجال الأمني حيث تعزز التنسيق الأمني الثنائي بين البلدين في فترتي الرئيس بوش الابن خاصة في مجال مكافحة الإرهاب كما تم خلالها الاعتراف بالدور الريادي للجزائر في هاذ المجال أما في عهد الرئيس باراك اوباما فقد تواصل التنسيق الأمني الأمريكي الجزائري وبوتيرة كبيرة خاصة أمام توسع وتفاقم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث نجد من خلاله أن العلاقات بين البلدين عرفت تطورا ملحوظا في الفترة الأخير مما جعلهما يعقدان اتفاقيات ومعاهدات تمس كل من مصلحة الدولتين في إطار التعاون المشترك.

The Algerian- American relation have a special after the could war different from what it was before 1990 under the international transformations that the ever know under the new international order, which is based on cooperation and interest, and not other considerations.

But what happened after the events of September 11,2001, which was a turning point in the direction of the world of American politics, And the restructuring of international relation in a new way by adopting force as a fundamental principle in international relation , we find that after this event relation between Algeria and the United States became more the filed of security between the two countries in times of president bush son, especially in the fight against terrorism, and recognition of Algeria is first role in this field, in time of president Barak Obama continued the coordination of security between the united state and Algeria with an interconnected pace especially in view of the expansion and worsening security threats in the Sahel, where we find through that the relation between the two countries, experienced a remarkable development in recent times, what makes them hold agreemements and treaties affecting both the interests of both countries in the framework of joint cooperation.